الإمارات
THE EMIRATES

الدفاع الوطني

كلية الدفاع الوطني
National Defense College

مجلة سنوية استراتيجية - تصدر عن كلية الدفاع الوطني - العدد التاسع | يونيو | 2022

«الشيخ خليفة»..
مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات

الآثار الاقتصادية لإكسبو 2020

الحرب الهجين

الصناعات الوطنية الدفاعية بين الطموح والممكن

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

يشهد حفل تخريج دورة الدفاع الوطني التاسعة 2021 - 2022

«الشيخ خليفة «رحمه الله» رافق المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» في كل مراحل دولة الإمارات.. وحمل أمانة الوطن بعد رحيله بإخلاص وحكمة.. وأدى رسالته تجاه شعبه.. وترك إرثاً خالداً من العطاء لشعوب المنطقة والعالم»

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله

اللـواء الركـن
عقاب شاهين عقاب العلي
قائـد كليـة الدفـاع الوطنـي

كلمة القائد

تستند دولة الإمارات العربية المتحدة على مبادئ عدّة جعلتها أساساً ضمن دستورها في علاقاتها الداخلية والخارجية، فهي تنتهج في بناء علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مبادئ التسامح والسلام والتواصل مع دول العالم والانفتاح على الشعوب وثقافاتها المختلفة رغبة منها في إرساء أسس التواصل والاستقرار والتنمية والتعايش السلمي.

ويعد الانفتاح على العالم وخلق العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة من السمات المهمة في سياسة الدولة الخارجية، وهو يعكس رؤى القيادة الرشيدة الرامية إلى تعزيز هذا التواصل عن طريق ما تقوم به دولة الإمارات من دورٍ بارز وريادي في شتى القضايا الدولية على مختلف الأصعدة، واهتمامها في أن تكون دوماً ذات ثقلٍ سياسي يعكس امكانياتها وقدراتها التي تتوافق مع سياساتها وأهدافها الداخلية والخارجية.

فالمتغيرات الدولية التي نعيشها اليوم تستوجب القراءة المتعمقة وفهم آثارها على المصاح الوطنية السياسية أو الاقتصادية وكذلك المصالح الأخرى، ويعد الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة – حفظه الله – إلى الشعب بمثابة خارطة الطريق لسياسة دولة الإمارات للمرحلة القادمة حيث أكد فيه أن دولة الإمارات تمد يد الصداقة لجميع الدول التي تتشارك قيم التعايش السلمي والاحترام المشترك وبأن دولة الإمارات ستظل داعماً للسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وستواصل بجهودها دعم أمن الطاقة العالمي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي.

لقـد وضـع خطاب سـمـوه – حفظه الله – الرؤيـة الاستراتيجية المستقبلية الواضحة المعالم لدولة الإمارات إلى جانب خطة العمل الوطنية الشاملة للمضي قدماً وبخطى ثابتة في بناء واستكمال مسيرة دولتنا التنموية.

ومن منطلق خطاب رئيس الدولة - حفظه الله – ترسّخ كلية الدفاع الوطني هذا المفهوم لمعنى الاستراتيجية الشاملة من خلال منهاجها الذي تعتمده في برنامجها الأكاديمي وأهم أهدافه الرامية إلى دراسة وتحليل مفهوم الأمن الوطني وأبعاده الإستراتيجية من خلال تقييم تحدياته الحالية والمستقبلية.

فمهمة كلية الدفاع الوطني القائمة على إعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي؛ هي ركيزة الاعتماد التي تقوم عليها كلية الدفاع الوطني لتحقيق فهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية لدى دارسيها.

وانطلاقاً من أهمية المادة العلمية ونشر الرأي، والرأي الآخر؛ تأتي مجلة الدفاع الوطني في عددها التاسع لتضع العديد من المقالات المهمة التي تسلط الضوء على قضايا مختلفة في الجوانب الأمنية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعلمية وغيرها.إذ تعرض على صفحاتها التي تتوجه بها إلى المهتمين تقارير منوعة، ومقالاتٍ فكرية، ودراساتٍ علمية لكتّابٍ من ذوي الفكر والاختصاص والمكانة.

وهي إذ تشكر في عددها الصادر جميع المشاركين بأقلامهم وعرض اهتمامهم فيما تم نشره لهم من مواضيع تعكس وجهات نظرهم، تتوجه إليهم بمواصلة العطاء والمشاركة وبالطرح المفيد على صفحاتها مستقبلاً، فالمشاركة هي دوماً مايثري النقاش ويكفل له الديمومة والأثر.

وإذ يطيب لي من خلال هذه الكلمة أن اتوجه بالشكر الجزيل لكل من كانت له بصمةٍ في هذا الإصدار ومحتواه، ومرحباً بكل من تواصل وسيواصل معنا مشاركته في هذه المجلة التي هي من أجل عرض الكلمة المؤثرة، والمشاركة الفاعلة، والطرح المفيد المثمر.

الغلاف

«الشيخ خليفة».. مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات

لم تكن تلك الإنجازات التي حظيت بها دولة الإمارات في عهد الشيخ خليفة، رحمه الله، وليدة المصادفة، وإنّما هي غَرْسٌ متين أسّس أركانه الوالد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وتابع بنيانه خليفته

الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية تصدر عن كلية الدفاع الوطني
القيادة العامة للقوات المسلحة - الإمارات العربية المتحدة
تأسست في يونيو عام 2014

الإشراف العام:
اللواء الركن / عقاب شاهين عقاب العلي

رئيس التحرير:
العميد الركن/ محمد سعيد غافان الجابري

مدير التحرير:
العقيد الركن دكتور/ راشد مصبح الظاهري

هيئة التحرير:
العقيد الركن دكتور/ عبدالله راشد الظنحاني
العقيد الركن دكتور/ سالم راشد الزعابي
المقدم الدكتور مهندس / غازي محمد البكري
سميرة ناصر باسلوم
جميلة سالم الكعبي

سكرتارية التحرير:
مريم ابراهيم الرميثي
خلود عبدالله الشامسي

الترجمة:
فراس بيل

الإخراج والتصميم:
علي سالم سعيد الشحي

التصوير:
محمد رمضان
ليام كلايتون

00971496122 1

www.ndc.ac.ae

المحتويات

26

دور الدبلوماسية الدفاعية في دعم توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

34

استراتيجية دولة الإمارات لصناعة وتكنولوجيا الفضاء ودورها في تعزيز الاقتصاد

38

سياسة إيران الإقليميّة في ظل «حكومة رئيسي»

46

قواعد التصويت في المنظمات الدولية

"

إن مآثر الشيخ خليفة أكثر من أن تحصى.. لقد كان خير وريث للشيخ زايد، حافظ على نهجه وأضاف إلى إنجازاته.. وفي شخصه تجمعت مكارم الأخلاق.. كان كريماً حليماً حكيماً حيياً وقوراً ووفيا

"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله

كلمة التحرير

العميد الركن
محمد سعيد غافان الجابري
رئيس التحرير

إن استشراف المستقبل ودراسة المتغيرات المتتالية ووضع الخطط المدروسة لكيفية التعامل مع هذه المتغيرات لكفيلةٌ بالنجاح في استغلال كل الفرص لتحقيق ذلك النجاح وتجاوز كافة العقبات.

فالمتغيرات الدولية والأزمات التي مر به العالم في السابق – ولازال- وضع الحكومات بمختلف توجهاتها تحت الضغط المباشر والمتواصل والذي لم يتمكن معه الجميع من اتخاذ القرار الناجع وبالتالي الفشل في إدارة الأزمة، بعكس تلك الحكومات التي حوّلت التحدي في مواجهة الأزمات إلى نجاحٍ ملحوظ، وتأتي حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة كدولةٍ من الدول الرائدة في كتابة قصص النجاحات المتواصلة في إدارة الأزمات وتخطيها والتخطيط لما بعد الأزمة.

فمقومات النجاح التي تميزت بها دولة الإمارات توافرت في وجود القيادة الرشيدة الداعمة لكل الخطط الطموحة والناهضة ببناء الإنسان والوطن، إلى جانب كفاءة أنظمتها الإدارية التي تعتمد التخطيط المسبق للإدارة الفاعلة، ويسبق ذلك توفر العنصر البشري والكادر المهني المؤهل للقيام بهذه الواجبات ودعم استمراريتها.

ففي مرحلة التعافي التي تخطت بها دولة الإمارات الجائحة العالمية لمرض كورونا (كوفيد - 19) وما تلاه من أنماطٍ جديدة للجائحة، لوجدنا من أن دولة الإمارات - وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها في بدايات أزمة الجائحة- إلاّ أنها استطاعت التعامل مع الجائحة بكل حكمةٍ ووعيٍ وإدراك عميق، ومن أن تضع الخطط الاستراتيجية المرنة لمختلف المستويات ولكافة المؤسسات للسيطرة على هذه الأزمة لإستمرار الحياة بصورتها الطبيعية دونما أية ردودٍ انفعالية او انقطاع، إذ تمكنت من السيطرة على أزمة الجائحة بإستغلال كافة الإمكانات وتقديمها مختلف الخدمات بصورةٍ اعتيادية دونما معوقات، حيث أخذت بعين الاعتبار التطبيق الجاد لكافة الإجراءات الاحترازية دون تهاون والتي كانت سبباً في الحد من انتشار المرض والسيطرة على أعداده وانتشاره.

كما ساهمت الدولة – وعلى صعيدها الخارجي- في مد يد العون والدعم للعديد من الدول الصديقة والمنظمات الإنسانية الدولية في سبيل الجهود المبذولة للتعامل والقضاء على جائحة كورونا.

ولم تقف جهود دولة الإمارات على حدود الجائحة فقط، وإنما كانت أبعد من ذلك المدى؛ فقد عملت على وضع الخطط المسبقة لما بعد الأزمة وتطبيقها بكل كفاءة واحترافية واقتدار؛ لتضمن استمرار عجلة التنمية في الدوران وتلافي أية تأثيراتٍ سلبية كنتاج لهذه الجائحة حاضراً ومستقبلاً.

ومن أجل أن تكون هذه الخطط واقعاً ملموساً على أرض الواقع فلن يغيب عن الذكر من أنها لا ولن تتم دونما وجود العنصر الأهم في عملية التطبيق والاستدامة ألا وهو العنصر البشري، فالاهتمام بتطوير العنصر البشري هو حجر الأساس لتحقيق النجاح وهو الأمر الذي أولته قيادتنا الرشيدة بالغ حرصها واهتمامها، فتكامل الخطط على مختلف المستويات وتطوير أساليب التفكير الاستراتيجي وكيفية التعامل مع القضايا الوطنية والدولية لكافة العناصر الإدارية لمؤسسات الدولة كان له أكبر الأثر في تحقيق هذا النجاح من خلال عنصره البشري .

وفي سبيل ذلك الإهتمام، تسعى كلية الدفاع الوطني في بذل جهودٍ مكثفة في إعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية الواعية والمؤهلة لرفع قدراتها على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية.

كما وتضع كلية الدفاع الوطني ضمن أهدافها الأساسية، تطوير قدرات هذه القيادات من العنصر البشري في البحث، والتحليل، والنقد، والتقييم، وتأتي مجلة الدفاع الوطني كمساحةٍ للتعبير وإبداء الرأي العلمي من خلال إتاحة المجال لدارسي دوراتها في طرح مواضيعهم المتخصصة للراغبين منهم في المشاركة بمقالاتهم العلمية التي تخدم العناصرالمهمة لمنهاج دورة الدفاع الوطني والتي تتنوع بين مقالاتٍ في السياسات والاستراتيجيات الأمنية الوطنية والدولية، إلى جانب الاقتصاد والدبلومسية والإعلام وغيرها من المواضيع التي بلاشك تثري مجلتهم مجلة كلية الدفاع الوطني.

وبالإضافة إلى كل ذلك وكما هي العادة؛ فإن المجلة تعرض مجموعةً من المقالات الثرية ذات الأهمية لعددٍ من الشخصيات المهمة والكتّاب ذووي الاختصاص التي تناقش من خلالها عدد من القضايا الداخلية والخارجية والتي بدورها تثري الجانب المعرفي لدى القارئ.

حمدان بن محمد يشهد حفل تخريج دورة

أكد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، أهمية الدور الاستراتيجي لكلية الدفاع الوطني بدعم ورعاية القيادة الرشيدة، في تأهيل وإعداد نخبة من الكوادر المؤهلة للمشاركة في تعزيز مسيرة التطوير والبناء والتقدم في دولة الإمارات وتأكيد ريادتها على كافة الأصعدة وفي مختلف المحافل سعياً للوصول بالوطن إلى أعلى مراتب التميز من خلال فهم عميق وشامل للمتغيرات المحيطة وإلمام بأفضل السبل التي تضمن التعامل معها بأسلوب يكفل الاستفادة الكاملة مما تحمله من فرص.

جاء ذلك خلال حضور سموه حفل تخريج دورة الدفاع الوطني التاسعة 2021 - 2022 الذي أقيم يوم الثلاثاء الموافق 2022/05/31 في قصر الإمارات بأبوظبي.

ونوّه سمو ولي عهد دبي بالدور الوطني الرفيع للقوات المسلحة الإماراتية ومسيرتها المشرفة الزاخرة بالإنجازات، ورسالتها المتركزة على حماية مقدرات الوطن وصون مكتسباته، وتأكيد الإسهامات الإيجابية لدولة الإمارات على الصعيدين الإقليمي والدولي، عملاً بالأسس الراسخة التي أرساها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيّب الله ثراه»، من عمق انتماء للوطن وولاء لقيادته وشعبه، وتفانٍ في رفعته وصون كرامته، وهي الثوابت التي يواصل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة «حفظه الله»، وأخوه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، تدعيم أركانها لتظل دولة الإمارات أرضاً للخير والعطاء، ورمزاً شامخاً لقِيَم الحق والعدل والسلام.

وهنّأ سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم خريجي دورة الدفاع الوطني التاسعة، داعياً إياهم إلى الاستفادة مما

الدفاع الوطني التاسعة 2021 - 2022

هنّأ سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم خريجي دورة الدفاع الوطني التاسعة، داعياً إياهم إلى الاستفادة مما تلقوه في الكلية من معارف وخبرات على أرض الواقع

تلقوه في الكلية من معارف وخبرات على أرض الواقع وكل في مجال تخصصه، لاسيما في تقييم وتحليل التحديات وصياغة الاستراتيجيات الملائمة لدعم أهداف الأمن الوطني وتأكيد قدرة الدولة على المضي قدماً في تحقيق مشروعها التنموي الطموح بعيداً عن أية معوقات لتصل إلى قمم جديدة تؤكد بها ريادتها في مختلف المجالات.

وفي مستهل الحفل، ألقى سعادة اللواء الركن عقاب شاهين عقاب العلي، قائد كلية الدفاع الوطني كلمة أعرب خلالها عن خالص الشكر والتقدير للقيادة الرشيدة لما توليه من دعم مستمر للكلية وهو ما مكنها من تقديم مستوى راق من المحتوى العلمي بالاعتماد على أحدث الوسائل والتقنيات.

وأكد سعادته إدراك كلية الدفاع الوطني الكامل لتطلعات القيادة الرشيدة للمستقبل مع بدء دولة الإمارات حقبة جديدة في تاريخها الحافل بالإنجازات، وما يستدعيه ذلك من قراءة دقيقة للبيئة الاستراتيجية وحتمية مواكبة المتغيرات بشتى أشكالها وتأثيراتها، والتعامل مع التحديات والفرص على أساس مراعاة المصالح الوطنية العليا، توازياً مع تعزيز تكامل أدوار المؤسسات الوطنية للوصول إلى النتائج الإيجابية المرجوة في كافة المجالات.

كما أكد اعتزاز الكلية بالإسهام في تزويد كوكبة من القيادات الواعدة بمحتوى علمي يعينهم على أداء رسالتهم تجاه الوطن والإسهام في الحفاظ على مكتسباته وإعلاء مصالحه وتأكيد أمنه وسلامته في كل وقت وحين، خاصة وأن العالم يموج بالتحديات التي تتطلب استعداداً وافياً للتعامل مع تداعياتها بنهج رشيد قائم على المعرفة.

ووجه سعادة اللواء الركن عقاب شاهين العلي التهنئة للخريجين، ناصحاً إياهم باستثمار ما تعلموه في الكلية بمواصلة الاطلاع ومتابعة كافة المستجدات المحيطة، داعياً الله عزّ وجلّ أن يديم على دولة الإمارات نعمة الأمن والأمان وأن ينعم عليها بمزيد من التقدم والازدهار.

وفي ختام الحفل، سلّم سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم الشهادات للخريجين، والتقطت لسموه مع منتسبي هذه الدفعة الصور التذكارية بهذه المناسبة.

حضر حفل التخريج سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مجلس دبي لأمن المنافذ الحدودية، ومعالي محمد بن أحمد البواردي، وزير الدولة لشؤون الدفاع، ومعالي الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي، رئيس أركان القوات المسلحة، ومعالي الفريق عبدالله خليفة المري، القائد العام لشرطة دبي.

صور الخريجين

العقيد الركن مهندس / خميس مرهون الساعدي

العقيد الركن / هلال مسري الظاهري

العقيد الركن بحري / حمزه محمد الشحي

العقيد الركن طيار / علي أحمد الحارثي

العقيد الركن طبيب / ابراهيم عمران العامري

العقيد الركن دكتور/مطر هلال الزحمي

العقيد الركن بحري/عبدالله حسن المراشدة

العقيد الركن مهندس/سيف مفتاح العرياني

العقيد الركن مهندس/علي خميس النقبي

العقيد الركن مهندس/إبراهيم مرهون الساعدي

خالد عمران العامري

العقيد /فارس محمد الباكري

العقيد /علي عبدالله المطيري

العقيد دكتور/محمد خليفه الحمودي

أحمد سالم الغفلي

راشد دنان الشامسي

عبدالله سعيد النقبي

علي خليفة الغفلي

محمد حمود الشامسي

معتز عبدالله الفهيم

راشد عبدالله الطنيجي

سالم سيف الشامسي

أحمد جمعة المراشدة

فهد محمد البلوشي

نجلاء إبراهيم آل عبد الله

منى نصيب نصيب

حماد عبد الله بن حماد

عبد الرحمن محمد المرزوقي

إبراهيم عبد المجيد آل علي

صالح علي الخليفي

محمد سيف المنصوري

خالد محمد الخلاقي

أحمد عبدالرحمن البركاني

عبدالعزيز عوض الحارثي

علي مبارك الهمامي

محمد عبدالله الخييلي

مها سالم الظاهري

أحمد السيد الشيباني

عمر محمد الحامد

خالد سارى المحيربي

عبدالله حسين الحمادي

خوله عبدالرحمن الرميثي

مريم عبدالله المطوع

عهود علي آل شهيل

نجلاء إسماعيل الرئيس

شيخة حمد الشامسي

عائشة محمد آل علي

محمد شريف العيدروس

أحمد سالم الكلباني

عبدالله مصطفى الجسمي

منصور فيصل الكثيري

سالم علي الفلاسي

«الشيخ خليفة»..
مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات

شهِدت دولة الإمارات العربية المتحدة تحولاتٍ رائدةً منذ أن تولى المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رحمه الله، رئاسة الدولة في 3 نوفمبر 2004، حيث أسهمت توجيهاته في تحقيق إنجازاتٍ عدّة مكّنت المواطن في المجالات كافة، وحقّقت الازدهار للوطن، ورفعت اسمه عاليًا؛ محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

ولم تكن تلك الإنجازات التي حظيت بها دولة الإمارات في عهد الشيخ خليفة، رحمه الله، وليدة المصادفة، وإنّما هي غَرْسٌ متين أسّس أركانه الوالد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وتابع بنيانه خليفته الذي وضع المواطن نُصب عينيه، وخطّط لأن تكون رفعة الوطن أولوية لكل السياسات والاستراتيجيات.

وُلد «الشيخ خليفة»، رحمه الله، عام 1948 في مدينة العين، بالمنطقة الشرقية لإمارة أبوظبي، وهو أكبر أبناء الشيخ زايد، طيب الله ثراه، ووالدته هي الشيخة حصة بنت محمد بن خليفة آل نهيان، التي بدأت تربيتَه على حفظ القرآن الكريم، والمُلازمة الدائمة لوالده الشيخ زايد؛ حيث ورث عنه مكارم الأخلاق والصفات الحميدة. كما تلقَّى تعليمه الأساسي في مدينة العين، التي لم تتوافر فيها مدارس نظامية، آنذاك.

السنوات الأولى، التي أدار بها الشيخ خليفة، رحمه الله، الشؤون الداخلية للإمارة، كوّنت لديه خبرةً كبيرةً عرف من خلالها مبادئ فنّ إدارة شؤون الدولة

«إنجازات الشيخ خليفة قبل الاتحاد»

عندما تولى الشيخ زايد، رحمه الله، مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في 6 أغسطس 1966، أصدر المرسوم الأميري رقم (3) في 11 سبتمبر عام 1966، الذي أُسست بموجبه مختلف الإدارات الحكومية في الإمارة واختار بموجبه نجلّه الشيخ خليفة، رحمه الله، ليكون ممثل الحاكم في المنطقة الشرقية، ورئيسًا لمحاكم العدل في مدينة العين.

تلك السنوات الأولى، التي أدار بها الشيخ خليفة، رحمه الله، الشؤون الداخلية للإمارة، كوّنت لديه خبرةً كبيرةً عرف من خلالها مبادئ فنّ إدارة شؤون الدولة، وكانت البداية لتبوئه منصب حاكم أبوظبي.

وفي الوقت الذي كانت تتأهّب فيه أبوظبي للتحديث والتطوير، أدرك الشيخ زايد، طيّب الله ثراه، ضرورة وضع خطة مدروسة للإدارات الحكومية كافة والتنسيق بينها؛ لذا أصدر المرسوم رقم (14) في 20 مارس 1968، الذي يقضي بإنشاء أول مجلس تخطيط في إمارة أبوظبي برئاسته، وتعيين الشيخ

أصدر المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان، مرسومين أميريين؛ يقضي الأول بتولي الشيخ خليفة، رحمه الله، ولاية عهد إمارة أبوظبي، ورئاسة دائرة الدفاع، في حين يقضي المرسوم الثاني بمنحه رتبة فريق في قوة دفاع أبوظبي

خليفة، رحمه الله، أول نائب لرئيس هذا المجلس. وكان إنشاء مجلس التخطيط شاهدًا على التطور السياسي لأبوظبي، وركّز الشيخ خليفة، رحمه الله، على مواطني الإمارة من حيث رفع مستوى المعيشة، وتوفير خدمات متقدّمة في البنى التحتية؛ وخاصةً في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة.

ولأن الأمن والاستقرار أمران تتحقق بهما التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدرك الشيخ زايد، طيّب الله ثراه، أهمية تأسيس جيشٍ قادر على الدفاع عن الإمارة، فأسّس، رحمه الله، قوة دفاع أبوظبي، ومن ثم دائرة الدفاع التي تهتمّ بشؤون هذه القوة.

وفي الأول من فبراير 1969، أصدر المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان، مرسومين أميريين؛ يقضي الأول بتولي الشيخ خليفة، رحمه الله، ولاية عهد إمارة أبوظبي، ورئاسة دائرة الدفاع، في حين يقضي المرسوم الثاني بمنحه رتبة فريق في قوة دفاع أبوظبي.

وبدأ، الشيخ خليفة، رحمه الله، منذ تعيينه رئيسًا لقوة الدفاع،

قام الشيخ خليفة، رحمه الله، بإنشاء دائرة أبوظبي للخدمات الاجتماعية والمباني التجارية المعروفة باسم (لجنة خليفة) في عام 1981

أداء دورٍ رئيسي في تحويل هذه القوّة إلى قوة متعدّدة المهام، تتألّف من قوة مشاة ووحدات جوية وبحرية مجهّزة بأحدث العتاد، باذلًا كل طاقاته لتدريب الأفراد في الجيش، وإنشاء كادرٍ وطني عسكري قادر على حماية الوطن؛ أرضًا وشعبًا. كما كان تأسيس «كلية زايد العسكرية» في العين التي يشرف عليها شخصيًّا، خطوةً مهمة ومتقدّمةً؛ كونها أول كلية عسكريةٍ من نوعها في منطقة الخليج.

وإضافةً إلى رئاسته شؤون الدفاع، عُيّن الشيخ خليفة، رحمه الله، رئيسًا لأول مجلسٍ وزاري محلّي، ورئيسًا لدائرة المالية، وذلك في يوليو 1971، بعد إعلان الشيخ زايد، طيّب الله ثراه، تأسيس أول مجلس وزاري مؤلّف من 16 عضوًا.

« إنجازات الشيخ خليفة خلال مرحلة الاتحاد»

بعد فترةٍ قصيرة من تأسيس الاتحاد، عُهد إلى المغفور له، الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، تشكيل ورئاسة أول مجلس وزراء اتحادي بعد إنشاء الاتحاد، وذلك في 9 ديسمبر 1971.

وبعد مرور عامين، وتحديدًا في 13 ديسمبر 1973، وافق الشيخ زايد على استقالة مجلس الوزراء الاتحادي، والمجلس التنفيذي لأبوظبي؛ تمهيدًا لإجراء تغييراتٍ وزارية تدعم استقرار الاتحاد، وفوَّض الشيخ مكتوم في مهمّة تشكيل مجلس الوزراء الجديد. وفي 23 ديسمبر 1973، تولى الشيخ خليفة، رحمه الله، منصب نائب رئيس الوزراء، فأسهم بشكل فاعل في رسم سياسات الدولة الداخلية والخارجية، وقام بإجراء زيارات دولية مثّل فيها الإمارات في الخارج خير تمثيل.

وفي يناير 1974، أعاد الشيخ خليفة، رحمه الله، تنظيم هيكل حكومة أبوظبي، عقب إجراء التعديلات الوزارية على المستوى الاتحادي؛ فأنشأ المجلس التنفيذي برئاسته، وزاد الميزانية السنوية زيادةً كبيرة، وخُصّصت أموال للتطوير الزراعي والصناعي؛ التي انعكست على تأسيس المصانع والمنشآت، وبناء المنازل والمدارس والمرافق الصحية، وكان اهتمام الشيخ خليفة، رحمه الله، بوضع رؤية استراتيجية لتطوير الموارد المالية الكبيرة لأبوظبي جليًّا؛ وذلك عبْر تأسيس جهاز أبوظبي للاستثمار عام 1976، الذي تحوّل اليوم إلى أكبر الصناديق السيادية في العالم.

وتحققت قفزة نوعية أخرى، عندما أصدر الشيخ زايد، رحمه الله، مرسومًا اتحاديًّا بتعيين الشيخ خليفة، رحمه الله، نائبًا للقائد الأعلى لقوة دفاع الاتحاد، وعضوًا في مجلس الدفاع الأعلى، وذلك بعد إصدار مجلس الدفاع الأعلى قراره التاريخي في 6 مايو 1976 بدمج جميع القوات المسلحة لإمارات الدولة كافة، وتكوين جيش وطني بقيادة مركزية واحدة تحت راية واحدة.

وإضافة إلى ذلك، قام الشيخ خليفة، رحمه الله، بإنشاء دائرة أبوظبي للخدمات الاجتماعية والمباني التجارية المعروفة باسم (لجنة خليفة) في عام 1981، كما شغل في أواخر الثمانينيات قيادة «المجلس الأعلى للبترول». وفي عام 1991 أسّس، رحمه الله، هيئة القروض لتوفير العقارات لمواطني الإمارة، لأغراض السكن والاستثمار على حدٍّ سواء.

لقد قدّم، رحمه الله، خلال تلك الفترة، وحتى تولّيه رئاسة الدولة، كل إمكاناته في سبيل تطوير الوضع المعيشي وتحسينه لمواطني الدولة، كما أنه لم يغفل عن تقديم الدعم للأشقاء العرب وللأصدقاء في دول العالم كافة، خصوصًا في أوقات الكوارث والأزمات على اختلافها؛ الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى غدا صاحب الدور الفاعل والمؤثر على المستويين الإقليمي والدولي، مَنَحَ الإمارات فيها ثقلًا وتأثيرًا دوليين، ونالت على إثر ذلك الاحترام والتقدير من قِبل منظّمات المجتمع الدولي ومؤسّساته.

«أبرز إنجازات الشيخ خليفة خلال تولّيه رئاسة الدولة»

عقِب رحيل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في الثاني من نوفمبر 2004. انتُخب الشيخ خليفة بن زايد، رحمه الله، رئيسًا للدولة في 3 نوفمبر2004. وبعد ذلك أطلق خطته الاستراتيجية

الأولى لحكومة دولة الإمارات لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة؛ ففي عام 2005 أصدر، رحمه الله، قانونًا يقضي بإنشاء «مجلس أبوظبي للتوطين» الذي تولى مهمة دعم وتطوير خطط التوطين في القطاعين العام والخاص. كما أصدر في العام نفسه مرسومًا بتأسيس «الشركة الوطنية للضمان الصحي» التي تتولى تقديم خدمات الضمان الصحي لجميع المواطنين والمقيمين في الإمارة.

ثم أصدر، رحمه الله، قانونًا اتحاديًّا يقضي بإنشاء «المجلس الأعلى للأمن الوطني» في عام 2006؛ بهدف تحقيق أمن الاتحاد وسلامته، كما أصدر في العام نفسه القرار رقم 3 لسنة 2006؛ بشأن تحديد طريقة اختيار ممثّلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي، الذي نصّ على أن يكون تشكيل المجلس عن طريق انتخاب نصف الأعضاء من قبل هيئة انتخابية لكل إمارة.

وفي عام 2007 اعتمد، رحمه الله، قرار إنشاء «مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الخيرية»، كما أصدر قانونًا اتحاديًّا بإنشاء «جهاز الإمارات للاستثمار». وتقديرًا لأهمية تمكين المرأة، جاء تعيين أول قاضية إماراتية في عام 2008. ومن إنجازات عام 2009 كان إصدار قانون إنشاء «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية» مُدشّنًا بذلك، رحمه الله، البرنامجَ النووي السلمي الهادف لإنتاج الكهرباء، ودعم التنمية الاقتصادية، وتوفير العديد من فرص العمل لمواطني الدولة.

وخلال عام 2010 أصدر الشيخ خليفة، رحمه الله، مرسومًا اتحاديًّا يقضي بإنشاء «الهيئة الوطنية للمؤهلات». وأمر في 2 مارس 2011 بزيادة الاستثمارات في المناطق الشمالية من الدولة، وتحديدًا في قطاع الماء والكهرباء، كما أمر بإنشاء «صندوق خليفة لتمكين التوطين»؛ بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لدعم برامج وسياسات تشجّع المواطنين على الالتحاق بسوق العمل.

وفي 2012 أصدر، رحمه الله، مرسومًا بإنشاء «كلية الدفاع الوطني» التي تختصّ بإعداد وتأهيل القادة العسكريين والمدنيين، ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم التحديات. فيما دشّن في عام 2013، مشروع «شمس 1» للطاقة الشمسية المركّزة في منطقة الظفرة من إمارة أبوظبي، التي تعدّ من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية المركّزة العاملة على مستوى العالم.

أما دخول الإمارات بشكل رسمي السباق العالمي لاستكشاف الفضاء الخارجي، فقد كان عام 2014؛ عبر إعلانه، رحمه الله، إنشاء «وكالة الإمارات للفضاء»، تلاه عام 2015 باعتماد «السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار»، التي تضّمنت 100 مبادرة في قطاعات التعليم والصحة والطاقة والنقل والفضاء والمياه.

وأكثر ما يُحسب للشيخ خليفة، رحمه الله، أنه منَح للأعوام المتتالية شعاراتٍ رسّخ من خلالها العديد من القيم؛ إذ اختار أن يحمل عام 2017 اسم «عام الخير» في الدولة، وأطلق على العام الذي تلاه «عام زايد»، احتفاء بالقائد المؤسّس، بمناسبة ذكرى مرور 100 سنة على ميلاده، كما أعلن عام 2019 عامًا للتسامح؛ لتكون دولة الإمارات بكل ذلك نموذجًا للخير والعطاء، ومثالًا ملهمًا في التعايش والتسامح والتعدّدية.

إن إحصاء إنجازات الشيخ خليفة، رحمه الله، خلال مسيرته العطرة، أمرٌ ليس بالهيّن؛ لكن ما هو أكيد أن الدولة حقّقت في عهده خطوات متقدّمة عالميًّا في المجالات كلّها، عانقت السماء فيها، حين وصل أول رائد إماراتي إلى الفضاء، وحين أُطلق «مسبار الأمل»، مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ، في رحلة علمية جديدة لاستكشاف الكوكب الأحمر في عام 2020، وغيرها العديد من الإنجازات التي يحقّ لدولة الإمارات أن تفخر بها؛ فقد حظيت بقيادة رشيدة، رعت المسيرة ببذل كبير وعطاء وفير، وصاغت فلسفتها المتفرّدة في الحكم والإدارة بكفاءة واقتدار.

المراجع

1. الموقع الرسمي لديوان ولي العهد، https://bit.ly/3cO9xJP .
2. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، https://bit.ly/3zD6ugu.
3. السامان، سالم، خليفة بن زايد: فارس الألفية الجديدة، دار المنارة للصحافة والنشر، أبوظبي، 2013.
4. ويلسون، غريم، خليفة رحلة إلى المستقبل، الأرشيف الوطني، أبوظبي، 2015.
5. خليفة بن زايد «قائد التمكين».. محطات فارقة في تاريخ الإمارات، وكالة أنباء الإمارات – وام، 7 نوفمبر 2019، https://bit.ly/3Q0L8Pt

دور الدبلوماسية الدفاعية في دعم توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

في ضوء التطور العالمي السريع في المفاهيم والأساليب والوسائل خلال العقود الماضية، والذي ساهم بإيجاد نظام عالمي جديد، وأثّر تأثيراً عميقاً في طبيعة العلاقات الدولية، ومع تزايد التحديات والمخاطر والتهديدات في البيئة الأمنية العالمية، لعبت الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية دوراً مهماً في دعم توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إطار الجهود الدبلوماسية المتكاملة، وكجزءٍ أساسي من الاستراتيجية الوطنية الشاملة وعنصراً فاعلاً في منظومة العمل الوطني.

معالي / محمد بن أحمد البواردي
وزيـر دولـة لشـؤون الدفـاع

يمكن إدراج بعض أوجه الدبلوماسية في إطار القوة الناعمة، إذ ساهمت الدبلوماسية الإماراتية بشكل فاعل في تقدم الدولة وازدهارها بالتعاون مع دول العالم

وتنبع توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من صميم تقاليدها وقيمها العربية والإسلامية والإنسانية الأصيلة، وهي انعكاس لسياساتها الداخلية ومنجزاتها الحضارية وترجمة عملية لنصوص دستورها، القائمة على فكر ورؤية وإيمان قيادتها الرشيدة بالقيم الإنسانية النبيلة وحبها للخير وسعيها للسلام، حيث تهدف إلى بناء جسور التعاون مع دول العالم وتطوير العلاقات معها لتحقيق المصالح المشتركة، وفي سبيل إرساء السلام والأمن الدولي انسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة، ومن أجل دفع عملية التنمية والتقدم والازدهار العالمي.

ما مفهوم الدبلوماسية؟

تعتبر الدبلوماسية بمفهومها التقليدي عموماً أداة من أدوات الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والغايات الاستراتيجية بالوسائل السلمية المتاحة، علماً بأنه يمكن وصف الدبلوماسية بأنها فن وأسلوب إدارة العلاقات بين الدول في المجالات المختلفة.

ويمكن إدراج بعض أوجه الدبلوماسية في إطار القوة الناعمة، إذ ساهمت الدبلوماسية الإماراتية بشكل فاعل في تقدم الدولة وازدهارها بالتعاون مع دول العالم والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة إلى أن تمكنت من منافستها والتفوق عليها في كثير من المجالات، تاركة بصمتها المتميزة في الساحة الدولية.

ومن الناحية النظرية يمكننا اعتبار العمل الدبلوماسي والقوة المسلحة وجهان لعملة واحدة من حيث أنهما يكملان بعضهما البعض، فلو اعتبرنا أن التكتيك العسكري هو الأسلوب المستخدم لتحقيق أهداف العمليات العسكرية، فإن الدبلوماسية تعتبر الأسلوب المستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والغايات الاستراتيجية للدولة؛ أحدهما بالقوة المسلحة والآخر بالأساليب السلمية.

أما مفهوم الدبلوماسية الدفاعية فلا يوجد تعريف رسمي له، ولكنه مشتق من مصطلح الدبلوماسية التقليدية، وهو حديث نسبياً وقد ظهر في الغرب بعد حقبة الحرب الباردة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك مع تزايد تعقيدات المشهد الدولي وتأزم العلاقات بين العديد من دول العالم في ضوء تطور مفاهيم وأنظمة الدفاع، ليتبين

أن هناك حاجة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتعزيز الأمن والاستقرار بمساعدة الاستخدامات السلمية لموارد وقدرات الدفاع، علماً بأن الدبلوماسية الدفاعية لها أشكال متعددة وأبعاد مختلفة.

الإمارات .. ومفهومٌ خاص بالدبلوماسية الدفاعية

وفي هذا الإطار تسعى دولة الإمارات لتطوير مفهومها الخاص بالدبلوماسية الدفاعية بما ينسجم مع سياساتها الخارجية، إلى جانب الأنواع الأخرى من الدبلوماسية؛ كالسياسية منها والثقافية والتجارية والمجتمعية وغيرها لتحقيق غايتها الاستراتيجية وأهدافها السياسية بالوسائل السلمية، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها بدول العالم في شتى المجالات.

وتهدف الدبلوماسية الدفاعية لدولة الإمارات بوجه خاص إلى تعميق التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للقوات المسلحة، وإلى تطوير العمل العسكري المشترك وبناء التحالفات لتعزيز قدرات الردع وتفادي الحروب.

ولقد ساهمت الدبلوماسية الدفاعية لدولة الإمارات بدور فاعل في تحقيق إرادة وتطلعات القيادة الرشيدة وشعب الإمارات على مدى ثلاثة عقود، وفقاً لما نص عليه الدستور الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة الاتحادية المستقلة ذات السيادة، وحماية كيانها ومكتسباتها بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وفي الأسرة الدولية عموماً، على أسس من الإحترام المتبادل، وتبادل المصالح والمنافع.

وفي هذا السياق تعبّر المادة (12) من الدستور عن أهداف السياسة الخارجية للدولة بأنها تسعى لنصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أسس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية، ولتحقيق هذه الغاية تشترك مؤسسات الدولة الحكومية وأجهزتها الأمنية المعنية، وفي مقدمتها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية، وبدعم من المؤسسات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف.

الإمارات.. إيمانٌ راسخ بالقيم الدولية

تتسم سياسات الإمارات بالانفتاح والرغبة في العيش المشترك مع كافة دول وشعوب العالم بأمن ووئام، ويميزها حبها للسلام والتسامح واحترامها لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهكذا تتطابق سياسة الإمارات مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في سعيها للحفاظ على السلم والأمن الدولي، والعمل على إنماء العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي لخير البشرية. (9)

ومن جانب آخر تؤمن الإمارات بالتفاهم والحوار كسبيل لحل الخلافات والنزاعات بعيداً عن استخدام القوة العسكرية والحروب، وهي تعوّل على ضرورة التعاون في سبيل إرساء الأمن والاستقرار وإحلال السلام حول العالم، كما تعمل من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة وتقدم البشرية وازدهارها.

الدبلوماسية الإماراتية.. أنموذجاً للتعلم

لقد رسخت دولة الإمارات لنفسها أسلوباً فريداً في بناء وإدارة العلاقات الدولية، الأمر الذي انعكس من خلال نجاحاتها المتميزة في كافة مجالات الحياة سواء على الصعيد الداخلي أو بما حققته من مكانة دولية بارزة على الساحة العالمية، لتصبح الإمارات نموذجاً ومدرسة في الدبلوماسية، سواء كانت سياسية أو دفاعية، حيث تسعى دول العالم للتعلم منها.

وتعتبر الملحقيات العسكرية والملحقين العسكريين في الخارج مكوناً هاماً وأساسياً من منظومة الدبلوماسية الدفاعية وأداة من أدواتها الفاعلة، وامتداداً لدور الدبلوماسية

تتسم سياسات الإمارات بالانفتاح والرغبة في العيش المشترك مع كافة دول وشعوب العالم بأمن ووئام، ويميزها حبها للسلام والتسامح واحترامها لسيادة الدول

السياسية في دعم توجهات السياسة الخارجية، ولكونها جزء من سفارات الدولة في الخارج، فهي تساهم بشكل فاعل في تطوير وتنظيم العلاقات العسكرية والدفاعية بين دولة الإمارات والدول الأخرى وإرساء التفاهمات وعقد الاتفاقات.

كما ولعبت القوات المسلحة الإماراتية دوراً هاماً في العديد من مناطق العالم، من خلال قيامها بعمليات الإغاثة وتقديمها للمساعدات الإنسانية للمتضررين في المناطق المنكوبة والتي تعرضت للكوارث الطبيعية أو الحروب، حيث شاركت القوات المسلحة في مهام حفظ السلام وحماية المدنيين من ويلات الحروب، ووفرت لهم المؤن والإمدادات اللازمة وقدمت الخدمات الصحية وشيدت المدارس والمنازل والطرق، فأظهرت بذلك وجهاً إنسانياً سلمياً للقوات المسلحة، ليندرج ذلك في إطار الدبلوماسية الدفاعية التي تدعم توجهات السياسة الخارجية للدولة.

ويأتي اهتمام الإمارات بتطوير التكنولوجيا العسكرية وإقامة الصناعات الدفاعية بالتعاون مع الدول الأخرى كجزءٍ أساسي من الدبلوماسية الدفاعية، حيث يساهم بدعم الاقتصاد الوطني المشترك مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى تطوير القدرات وتبادل المعرفة والخبرات، كما يعزز علاقات الإمارات الدفاعية بالدول المتقدمة، ويكرس التفاهمات السياسية والأمنية معها، ويعتبر بذلك داعما أساسيا لتوجهات السياسية الخارجية.

كما أن إقامة المعارض العسكرية العالمية على أرض الدولة، كمعرض أيدكس ومعرض دبي للطيران، بجانب مشاركة الإمارات في المعارض العسكرية في الخارج يشكل جزءاً هاماً من الدبلوماسية الدفاعية، حيث تساهم هذه المعارض في تطوير العلاقات وبناء التحالفات مع الدول الأخرى، وتلعب دوراً مهماً في تعزيز التفاهمات الأمنية والسياسية، وتعتبر داعماً أساسياً لتوجهات السياسة الخارجية للدولة.

وتأتي إقامة وزارة الدفاع للمؤتمرات العسكرية الدولية في دولة الإمارات، ومشاركتها في مثل هذه المؤتمرات في الخارج ومساهمتها في النشاطات الفكرية لمراكز البحوث حول العالم جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية الدفاعية، حيث يساهم ذلك بدعم توجهات السياسة الخارجية للدولة من خلال العمل المشترك للبحث في مجابهة التحديات والمخاطر والتهديدات المشتركة، والعمل على إيجاد الحلول المبتكرة علاوة على كونه مجالاً لتلاقي الأفكار وتوافق السياسات.

من جانب آخر، فإن قيام القوات المسلحة بإجراء التمارين والتدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الحليفة والصديقة، بالإضافة إلى إلتحاق الموفدين العسكريين من مختلف الدول بالكليات العسكرية في الدولة، وكذلك إيفاد المتدربين العسكريين من دولة الإمارات إلى الكليات العسكرية في الخارج يعتبر وجه آخر من أوجه الدبلوماسية الدفاعية ووسيلة لدعم توجهات السياسة الخارجية للدولة، ويندرج في هذا الإطار الزيارات العسكرية والدفاعية الرسمية والمتبادلة بين دولة الإمارات والدول الأخرى بما يشمله ذلك من توقيع لاتفاقيات وتفاهمات دفاعية.

ومما لا شك فيه أن الدبلوماسية الدفاعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ساهمت في إرساء التفاهمات مع الكثير من دول العالم، وعملت على تعميق التعاون الدفاعي في مختلف المجالات العسكرية بغرض تحقيق الأهداف والتوجهات السياسية، وسعت بهذا الخصوص إلى بناء التحالفات الدفاعية وتعزيز قدرات الردع، من خلال تطوير الاستخدامات السلمية للقوات المسلحة، وذلك انسجاما مع الفكر الاستراتيجي القائم على أهمية تحقيق الغايات الاستراتيجية والأمنية والنجاحات العسكرية بغير الحاجة للقتال أو إلى استخدام القوة.

الصناعات الدفاعية لدولة الإمارات وأثرها على التنمية الشاملة والمستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في أواخر ثمانينات القرن الماضي عندما أصدر الاتحاد الدولي برنامجاً لحماية البيئة، وتُعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، فهو مصطلح فلسفي بيئي يركز على أن للأرض موارد محدودة ويجب استغلالها بقدر الحاجة الضرورية خوفاً من نضوبها، ويكمن الهدف الأمثل للتنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة المحافظة على البيئة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة.

اللواء الركن دكتور / مبارك سعيد الجابري
الوكيل المساعد للإسناد والصناعات الدفاعية

وتركز دولة الإمارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها أن تساهم في النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي، وتعد استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع 300 مليار» الخطة الأشمل للنهوض بالقطاع الصناعي في الدولة، وتلعب الصناعات الدفاعية دوراً محورياً في التنمية المستدامة وتحفيز الاقتصاد الوطني، كما أنها تساهم في تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للقدرات الصناعية إلى قدرات جديدة أكثر كفاءة وأقدر على الحد من تلوث البيئة، فالدول التي تستحوذ على الصناعات الدفاعية تعد ذات اقتصادات مؤثرة في العالم.

مؤشرات الصناعات الدفاعية في التنمية المستدامة لدولة الامارات

يُعد معرض الدفاع الدولي (آيدكس)، والذي يقام مرة كل عامين في أبوظبي منذ عام 1993م، المحفز الرئيسي لأن تهتم دولة الامارات بإنشاء قاعدة للصناعات العسكرية كخيار استراتيجي دفاعي اقتصادي يساهم في التنمية المستدامة للدولة، وتنويع مصادر الدخل إلى جانب إيرادات النفط، فقد أفصحت دولة الامارات عن برنامج التصنيع العسكري عام 2011، وكانت الرؤية تقتضي بأن تصبح الشركات الوطنية في الدولة مركزاً هاماً لتوريد الأنظمة العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، فظهرت إلى حيز الوجود شركة أبوظبي لبناء السفن

وأنتجت أول سفينة بحرية مسلحة لصالح القوات البحرية الإماراتية.

وفي عام 2014، تم دمج ستة عشر شركة صغيرة للصناعات الدفاعية في شركة استراتيجية كبرى وهي شركة الإمارات للصناعات العسكرية (إديك)، وقد أسس مجلس التوازن الاقتصادي صندوق تنمية القطاعات الدفاعية والأمنية الذي بلغ رأسماله التأسيسي 680 مليون دولار أميركي لتمويل مبادرات الصناعة المحلية.

وفي عام 2019 تم إنشاء مجموعة (إيدج) في أبوظبي وأصبحت تضم 25 شركة تصنيع أسلحة إماراتية، وقد صعدت إيدج بسرعة وبقوة فأصبحت واحدة من أكبر شركات التصنيع الدفاعي على مستوى العالم، حيث حققت عام 2020 عائدات تزيد عن خمسة مليارات دولار للاقتصاد الوطني، جاءت هذه الخطوات من أجل تعزيز هذا القطاع ليكون فعالاً في التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، حيث يساهم القطاع الصناعي الدفاعي في بناء صناعة دفاعية محلية، واستحداث وظائف جديدة في سوق العمل، مما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة على المدى الطويل.

الشراكات الاستراتيجية في مجال الصناعات الدفاعية

تهدف دولة الامارات من خلال إطلاق مشاريع وبرامج الصناعات الدفاعية إلى تطوير مهارات محدّدة توفر لشركات الصناعة المحلية المنافسة في سوق الصناعات الدفاعية العالمية للتجهيزات الدفاعية والأمنية، مثل الطائرات المقاتلة والسفن الحربية والآليات المدرّعة والطائرات المسيرة بدون طيار(الدرونز)، وهو مجال جديد أضافته الصناعات الدفاعية الإماراتية لتطلعاتها في هذا الصدد، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اللجوء إلى عقد الشراكات مع المؤسسات الرائدة في هذا المجال، فقد أنجزت العديد من البرامج المشتركة ومن أهمها ما يلي:

أ. تأسيس المركز العسكري المتقدم للصيانة والإصلاح (أمرُك)، بالاشتراك مع شركة الإمارات للصناعات العسكرية (إديك)

تدخل الصناعة الدفاعية الإماراتية مرحلة متقدمة بطرق أبواب الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة والذي كان حكراً على شركات محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية

و(Lockheed Martin) و (Sikorsky)، وهي شركات متخصصة بالصناعات الجوية، ففي عام 2019 عرض مركز (أمرُك) نسخة جديدة عن الطائرة العمودية (Sikorsky UH-60 Black Hawk)، حيث عبر المركز عن قدراته التقنية في توطين الصناعات الدفاعية بدولة الامارات كمساهمة في التنمية المستدامة.

ب. تأسست شراكة إماراتية روسية بتوقيع اتفاقية على هامش المعرض الدولي للأسلحة IDEX 2017 تنص على قيام مشروع إماراتي روسي مشترك مع شركة (Rostec) الروسية لبناء طائرة مقاتلة من الجيل الخامس (ميغ - 26)، ومن المتوقع أن ينتهي العمل بها عام 2024.

وبهذا المشروع تدخل الصناعة الدفاعية الإماراتية مرحلة متقدمة بطرق أبواب الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة والذي كان حكراً على شركات محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

جـ. وفي مجال صناعة الطائرات المسيرة بدون طيار والتي باتت أحد أهم الصناعات الدفاعية الحيوية، فقد أعلنت شركة (Elbit Systems) الإسرائيلية العملاقة في مجال التسلح والتي تصمّم طائرات بدون طيار عن إنشاء شركة تابعة في الإمارات، تهدف بشكل خاص إلى نقل التقنيات إلى شركات الصناعة الإماراتية في مجال الدفاع.

د. مع نهاية العام المنصرم زار وفد من دولة الامارات تركيا لبحث إمكانية التعاون مع الصناعات الدفاعية التركية، حيث إلتقى الوفد مع رئاسة الصناعة الدفاعية التي تديرها الحكومة التركية، ثم أجرى محادثات مع شركة (Aselsan) التركية للصناعات الدفاعية وشركات صناعة الطائرات المسيرة التركية، إذ تسعى دولة الإمارات إلى الاستفادة من التكنولوجيا التركية في مجال الطائرات المسيرة التي حققت نجاحاً باهراً في عمليات الحرب بين أرمينيا وأذربيجان عام 2020، كما حققت سابقاً نجاحات في سوريا وليبيا.

هـ. وقّع مجلس التوازن الاقتصادي الإماراتي مع شركة (Rostec) الروسية عام 2021 اتفاقية لإنتاج استثماري مشترك لمروحية خفيفة.

لقد تم إرساء قواعد الصناعات الدفاعية في الدولة من خلال المشاريع المشتركة وبرامج نقل التكنولوجيا الدفاعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث قامت الشركات الإماراتية بخطوات حثيثة لتطوير صناعة دفاعية محلية قوية، تساهم في الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة الإماراتية، وبناء استقلالية الدولة الاستراتيجية، وتقليص اعتمادها على شركات التسليح الأجنبية، كما بات بإمكانها أن تتحول إلى مصدر لتقنيات التسليح في الأسواق العالمية، حيث سيساهم ذلك في تنويع اقتصاد الدولة الذي يعتمد على إيرادات النفط، وعلاوة على ذلك، ونظرًا لاعتماد الاستدامة والتنمية الاقتصادية والتنويع على رأس المال البشري، فإن توطين الصناعات الدفاعية لها تأثير يتجاوز نقل التكنولوجيا حيث يساهم هذا المجال في تنمية رأس المال البشري عن طريق بناء الخبرات والكفاءات الوطنية، وينتج عن هذا التطور اقتصادات ومجتمعات مستدامة لبناء مستقبل وطننا الغالي.

المراجع

1. مجلة درع الوطن، «الصناعات العسكرية في الإمارات...مؤشرات وأبعاد استراتيجية»، العدد الصادر في 1 فبراير 2013.
2. مركز كارينغي لأبحاث السلام، «صعود صناعة الدفاع الإماراتية»، مايو 2019.
3. صحيفة الاتحاد، «الصناعات الدفاعية.. مسيرة ابتكار إماراتية»، العدد الصادر بتاريخ 25 أبريل 2021.
4. قناة RT، «الإمارات تضع يدها بيد روسيا في سلاح الجو»، فبراير 2017.
5. صحيفة المعلومات السويسرية، «الإمارات تطمح لبناء صناعة عسكرية ضخمة»، نوفمبر 2021.
6. موقع تركيا للأخبار، «وفد إماراتي يزور تركيا لبحث سبل التعاون في مجال الصناعات الدفاعية»، ديسمبر 2021.
7. قناة RT، «اتفاقية بين روسيا والإمارات لإنتاج مشترك لمروحيات خفيفة»، يوليو 2021.

استراتيجية دولة الإمارات لصناعة وتكنولوجيا الفضاء ودورها في تعزيز الاقتصاد

تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات معدودة من بناء قطاع فضائي نشط وسريع النمو، تجاوزت الاستثمارات فيه حتى عام 2021 أكثر من 22 مليار درهم. ويمتلك الفضاء قاعدة صلبة من البنية التشريعية والتنظيمية والكوادر العلمية المؤهلة لقيادة انطلاقة جديدة في المستقبل، ليساهم بدوره في كتابة الفصل الخاص به في قصة نجاح الدولة في إرساء مكانة عالمية بارزة لها بعد أن احتلت المركز الخامس على مستوى العالم في الوصول إلى كوكب المريخ، وفي كافة المجالات خلال الخمسين عاماً الأولى من تأسيسها.

سالم بطي القبيسي
المدير العام لوكالة الإمارات للفضاء

استراتيجية جديدة لوكالة الإمارات للفضاء تعزز الاستخدام السلمي للفضاء

ومثلما تمكنت دولة الإمارات في يوبيلها الذهبي من ترسيخ موقعها في صدارة العديد من المؤشرات الدولية لقياس التقدم والازدهار والأولى على مستوى المنطقة في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021 ، تسعى الدولة أيضاً خلال الخمسين الثانية إلى تكرار نفس هذه الإنجازات، ولكن ليس على الأرض هذه المرة، بل في الفضاء الذي تخطط الدولة أن يكون مساهماً رئيسياً في اقتصادها الحيوي المتنوع القائم على المعرفة والابتكار.

وبفضل الرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة للدولة، فقد استحوذ قطاع الفضاء على حيز مهم في «مشاريع الخمسين» وذلك باعتباره أحد قطاعات اقتصاد المستقبل الواعدة التي تمثل رافداً مهماً للنمو المستدام للاقتصاد الوطني خلال الخمسين عاماً، ومحفزاً لاستمرار مسيرة التطور والازدهار لدولة الإمارات، خاصة على مستوى تأسيس الشركات المعنية بتزويد الخدمات اللوجستية لقطاع الفضاء، وتطوير البرمجيات المتخصصة فيه كتحليل البيانات الضخمة، وتوفير المواد المتقدمة المطلوبة لصناعاته، وتصميم البرامج التدريبية لكوادره ومختلف قطاعات العاملين فيه، إذ تم إطلاق المشروع الفضائي غير المسبوق لاستكشاف كوكب الزهرة وحزام الكويكبات داخل المجموعة الشمسية، والذي يعد إيذاناً ببدء رحلة فضائية علمية في الفضاء العميق للوصول إلى كوكب الزهرة وحزام الكويكبات ضمن المجموعة الشمسية، وتحقيق أول هبوط عربي على كويكب يبعد عن كوكب الأرض 560 مليون كيلومتر، لتكون دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية ورابع دولة عالمياً في إرسال مهمة فضائية لكوكب الزهرة وحزام الكويكبات.

دولة الإمارات تستهدف زيادة مساهمة قطاع الفضاء في النمو المستدام للاقتصاد الوطني عبر مشاريع وبرامج واعدة

مهمة الإمارات وهدف الاستكشاف

تستهدف «مهمة الإمارات لاستكشاف الزهرة وحزام الكويكبات» المساهمة في تطوير القدرات العلمية والتقنية للدولة، وإعادة صياغة مفاهيم ونظريات علمية، كما ستعمل على تشجيع الكوادر الوطنية لإنشاء مشاريع متخصصة في العلوم والتكنولوجيا والمجالات المرتبطة بالفضاء كالملاحة الفضائية وأنظمة التوجيه والتحكم، إلى جانب جذب المواهب والكفاءات العلمية والتقنية إلى الدولة. وسيلعب القطاع الخاص دوراً مهما في المشروع بالتزامن مع إطلاق المهمة الجديدة، حيث تم الإعلان عن عدد من المبادرات الوطنية التي تدعم قطاع الفضاء وصناعاته في الدولة وتساهم في تطوير جيل جديد من رواد الأعمال المتخصصين في القطاع، وتشمل المبادرات الإعلان عن برنامج متكامل لدعم تأسيس شركات إماراتية في قطاع الفضاء متخصصة في الصناعات الفضائية وعلومها، كما تشمل المبادرات المصاحبة للمشروع الفضائي الإماراتي الجديد ضمان حصول الشركات الإماراتية المتخصصة في الصناعات التكنولوجية المتقدمة على عقود ضمن مشروع استكشاف كوكب الزهرة وحزام الكويكبات داخل النظام الشمسي.

وترافق إطلاق مهمة الإمارات لاستكشاف كوكب الزهرة وحزام الكويكبات مع الإعلان عن برنامج تدريبي وطني متكامل لتنمية الصناعات المهنية لدى المواطنين وتأهيلهم لإنشاء شركاتهم الخاصة لخدمة قطاع الفضاء والقطاعات الصناعية الأخرى ذات العلاقة.

ودعماً للاستراتيجية الوطنية لقطاع الفضاء للعام 2030 التي اعتمدتها حكومة دولة الإمارات عام 2019 والتي تتضمن 21 برنامجاً و79 مبادرة، يستفيد منها أكثر من 85 جهة في الدولة، تمت مواكبة الخطط المستقبلية للدولة الرامية إلى تحويل قطاع الفضاء الإماراتي إلى مساهم رئيسي في تنويع الاقتصاد الوطني، عبر إعتماد وكالة الإمارات للفضاء لاستراتيجية جديدة تدعم سياسات الاستخدام السلمي للفضاء، وتستهدف زيادة مساهمة قطاع الفضاء في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات عبر الحوافز الجاذبة للاستثمارات والمواهب -المحلية والإقليمية والعالمية- لضمان استمرار النمو المستدام للقطاع الفضائي عبر تمكين القطاع الخاص ورواد الأعمال والموهوبين، بالإضافة إلى استقطاب الشركات الفضائية العالمية لاتخاذ دولة الإمارات مقراً إقليمياً لها.

مرتكزات وأولويات قطاع الفضاء الإماراتي

تركز الاستراتيجية الجديدة على 6 محاور أساسية هي: رفع تنافسية القطاع الخاص، وتمكين قطاع الخدمات الفضائية وتطبيقاتها، وبناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ورفع كفاءة البنية التحتية التقنية، وتعزيز بيئة تشريعية داعمة للاقتصاد الوطني المستدام، وتطوير منظومة شراكات دولية تسهل نقل المعرفة.

وتحت مظلة الاستراتيجية الجديدة تأتي سياسة علوم وتكنولوجيا الفضاء التي تعد امتداداً للاستراتيجية الوطنية للفضاء 2030، وتحدد التوجه العام للمجالات التقنية ذات الأولوية في قطاع الفضاء، والتي تضم أهم التقنيات اللازمة لأنشطة الفضاء على المدى القريب والبعيد، كما تحدد أولويات تطوير التقنيات التي ترتقي بالقطاعات المختلفة الاقتصادية والخدمية والتنموية في الدولة بناءً على تحديد القدرات واستشراف الاحتياجات الوطنية الراهنة والمستقبلية والمشاريع القائمة والمخطط لها.

وستعمل سياسة علوم وتكنولوجيا الفضاء على ضمان التوسع في دور قطاع الفضاء كممكن لاقتصاد المستقبل بدعم وتحفيز من وكالة الإمارات للفضاء التي ستعمل على تحقيق هذا الهدف تشريعياً ومادياً وتنظيمياً بما يخدم تعزيز النمو الاقتصادي، وسوف تركز على تطوير قدرات دولة الإمارات في الأنشطة المرتبطة بالاستخدام السلمي للفضاء وهي: الاتصالات الفضائية، الملاحة الفضائية، مراقبة الأرض والاستشعار عن بعد الفضائي، وأنظمة الوصول إلى الفضاء والمدار، ومهمات استكشاف الفضاء والرحلات الفضائية المأهولة.

كما تتضمن الاستراتيجية الجديدة برنامج الحلول الفضائية الذي يسهم في ضمان استمرار الازدهار الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط من خلال خلق نظام حيوي متكامل النمو، ورفع مساهمة الخدمات والتطبيقات الفضائية في المجالات ذات الأولوية الوطنية، وسيتم من خلال البرنامج التركيز على تحليل البيانات الفضائية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير تطبيقات تخدم مجالات الأمن الغذائي والتغير المناخي والطاقة والبنية التحتية.

كما تتضمن الاستراتيجية الجديدة إطلاق برنامج مناطق الفضاء الاقتصادية، الذي تم الإعلان من خلاله عن المنطقة الأولى من نوعها في الدولة التي تحتضنها مدينة مصدر في أبوظبي، وتعمل وكالة الإمارات للفضاء بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين على توفير مناطق فضاء اقتصادية في مختلف مناطق الدولة، حيث توفر حوافز نوعية لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة والشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص، لإنشاء شركات وخدمات متخصصة بتقنيات وصناعات الفضاء لجعل الدولة مركزاً دولياً لها.

المراجع

1. https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/20211.1548629-14-10-
2. https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-09-1.4251733-21
3. https://www.mediaoffice.ae/ar/news/20193//UAE-Cabinet-approves-National-Space-Strategy-2030

سياسة إيران الإقليميّة في ظل «حكومة رئيسي»

مع تزايد المؤشرات إلى قرب إقرار تفاهم نهائيٍّ؛ في إطار مفاوضات فيينا؛ يتيح إحياء الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى؛ يثور تساؤل جوهريٌّ بشأن طبيعة السياسة الإقليميّة، التي تعتزم إيران انتهاجها في المرحلة المقبلة؛ في ضوء ما سيفضي إليه هذا الاتفاق من رفع الجزء الأكبر من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران؛ وإتاحة موارد مالية ضخمة للنظام الإيراني الحاليّ؛ الذي يتسم بهيمنة كاملة لتحالف نخبويٍّ محافظ، يراهن المرشد الإيراني عليه في الدفع نحو تحقيق ما سمّاه هو في فبراير 2019 «الخطوة الثانية للثورة الإسلامية».

الدكتور / سلطان محمد النعيمي
مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

وفي هذا الإطار تتعيَّن تحديدًا محاولة استشراف إمكانيّة توجُّه حكومة الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إلى تَكرَار نموذج الحرب بالوكالة؛ الذي قاده الحرس الثوري عَقِبَ الاتفاق النووي عام 2015، الذي دفع أكثر من مسؤول سياسي وعسكري إيراني إلى ادّعاء سيطرة إيران على أربع عواصم عربية، بل دفع رحيم بور أزغدي، عضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية، إلى المطالبة بإعلان «الإمبراطورية الفارسية» بعد سيطرة إيران، ليس على أربع دول فقط؛ ولكن على ستِّ دولٍ عبر المنطقة؛ على حدِّ زعمه.

الدورة التاريخية

وإذا كان نموذج الحرب بالوكالة؛ الذي تمّ في ظل حكومة حسن روحاني، التي كانت تُوصَف بـ«الإصلاحية»، يؤكد هيمنة القوى المحافظة على صنع سياستَي إيران الخارجية والأمنية؛ فإنه بالأحرى يعزِّز التوقعات بتكرار هذا النموذج في المرحلة المقبلة؛ إلا أن منطق تكرار التاريخ لنفسه، أو ما يُعرَف بـ«الدورة التاريخية»؛ غالبًا ما يتهافت أمام حقيقتَين هما: تغيُّر السياقات التاريخية المحيطة بعملية صنع السياسة الخارجية؛ وتعلُّم صانعي السياسات من خبرات الماضي؛ ما يدعوهم غالبًا إلى مراجعتها في ضوء المعطيات المستَجِدَّة.

وقد ألمح علي خامنئي، المرشد الإيراني، في خطبته بشأن «الخطوة الثانية للثورة الإسلامية» إلى هاتين الحقيقتين؛ إذ قال: «لكي نخطو خطوات راسخة في المستقبل؛ علينا معرفة الماضي بطريقة صحيحة؛ واستلهام العِبر والدروس من التجارب»؛ محذِّرًا من «تهديدات مجهولة» قد تبرز في المستقبل. وإذا كانت القيادة الإيرانية مدركةً حقيقةَ تغيُّر السياق؛ وضرورة التعامل مع خبرات الماضي من منطلق التعلُّم والاستفادة؛ وليس مجرَّد التكرار؛ فإننا نحسب أن القراءة الدقيقة العميقة لأثر تغيُّر السياقات، وما خلَّفَته خبرات السياسات السابقة في العقل السياسي الإيراني؛ ستقودنا إلى بناء تصوُّر لمستقبل سياسة إيران الإقليميّة لا يمكن حصره في الحدود الضيّقة والقاصرة لمنطق «تكرار التاريخ».

معطيات جديدة لتحولات مستجدة

ومن هذا المنطلق؛ وعلى الرَّغم من أن المؤسسات الرئيسية، التي أدارت عملية تمدُّد النفوذ الإيراني إقليميًّا عقب اتفاق عام 2015، خاصة الحرس الثوري، وبيت المرشد، والمجلس الأعلى للأمن القومي، تحتل موقعًا رئيسيًّا في التحالف النخبوي المهيمِن على الحكم في طهران حاليًّا؛ فإن استقراء التحولات التي تشهدها هذه المؤسسات نفسها، والمعطيات المستَجِدَّة في السياقين الإقليميّ والدولي؛ ينبئ باحتمال أن تشهد هذه السياسة تحوُّلات جوهرية في أدواتها وغاياتها التكتيكية؛ وتراجعًا في التعويل على سياسة

منطق تكرار التاريخ لنفسه، أو ما يُعرَف بـ«الدورة التاريخية»؛ غالبًا ما يتهافت أمام حقيقتَين هما: تغيُّر السياقات التاريخية المحيطة بعملية صنع السياسة الخارجية؛ وتعلُّم صانعي السياسات من خبرات الماضي

التمدُّد العسكري والحرب بالوكالة؛ بصفتهما أداتين رئيسيَّتين لتعزيز نفوذ إيران الإقليميّ. ولعلّ من أبرز المعطيات الجديدة ما يأتي:

1 - تحوُّل هذه المؤسسات نفسها كياناتٍ اقتصاديةً ضخمةً؛ لها مصالح اقتصاديّة تسعى إلى حمايتها وتأمينها داخليًّا وخارجيًّا. وبالمثل تنامي المصالح الاقتصادية الخاصة لكثير من الساسة الإيرانيين وأقربائهم. ولعلّ ما كُشِفَ عنه أخيرًا من قضايا فسادٍ تورّطت فيها شركة ياس القابضة، التابعة للحرس الثوري، في أثناء تنفيذها مشروعات عقارية في طهران، حين كان محمد باقر قاليباف عمدة لها؛ وكذلك محاولات التهريب والتحايل على القانون، التي تورَّطت فيها إحدى الشركات الملاحية التابعة لأبناء علي شمخاني، أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي؛ يعطي إضاءات مهمّة على شبكة المصالح المعقّدة، التي ينخرط فيها ساسة إيرانيون نافذون، ومؤسسات تُعَدُّ ركائزَ أساسيةً للتحالف الحاكم الحالي. ولا يُستَبعَد أن ترى وحدات هذه الشبكة في خفض معدّلات الصراع الإقليميّ، ورفع العقوبات؛ وسيلةً لتعظيم نفوذها ومصالحها.

2 - تزايُد الاعتماد الإيراني، اقتصاديًّا وأمنيًّا وعسكريًّا، على كلٍّ من الصين وروسيا، الذي عزَّزته إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران، وجسَّده إعلان خامنئي، عام 2018، تبنِّي سياسة «التطلُّع إلى الشرق». ولا يُتوَقّع؛ حتى في حال رفع العقوبات الأمريكية، تراجُع هذا الاعتماد الإيراني الكبير على البلدين؛ ليس بالنظر إلى حرص إيران على إبرام اتفاقات تعاون استراتيجي مع كل منهما فقط؛ ولكنّ الأهم، في ظل التقديرات بشأن احتمال انسحاب واشنطن مجدّدًا من أي اتفاق نووي قد يُتَوَصَّل إليه مع إيران؛ فضلًا عن أن رهانات إيران على تحقيق طفرة عسكرية تضمن لها توازنًا استراتيجيًّا في مواجهة إسرائيل؛ لا يمكن تحقيقها من دون التعاون مع بكين وموسكو.

وبالنظر إلى أن للبلدين مصالحهما الاقتصادية، والأمنية، والسياسية، التي يسعيان إلى تعزيزها؛ وتوسيع نطاقها في غرب آسيا ووسطها؛ فإن تحقيق هذه المصالح؛ وضمان موقع شريك لإيران في إطارها؛ لن يحدثا في ظل سياسة خلق المشكلات، وتصعيد التوتر، وإثارة الاضطراب؛ وهنا ستجد إيران نفسها أمام تحدٍّ حقيقي يستلزم منها مراجعة مجمل هذه السياسة، وتغيير أدواتها؛ إذا أرادت أن تكون شريكًا حقيقيًّا لكلا البلدين في المدى المتوسط.

3 - مساعي إيران للتحول إلى مركز نقل لوجستي إقليميّ يربط وسط آسيا بالمحيط الهندي، ويربط الصين بشرق المتوسط؛ ولن يكون ذلك ممكنًا بأي حال إذا استمرت سياسات تصدير الاضطراب إلى جوار إيران الإقليميّ؛ ومناكفة دولِهِ، وتهديد أمنها وسلامتها.

4 - حاجة إيران للوصول إلى تفاهمات مع دول الخليج العربية تضمَن لها تحقيق ثلاثة رهانات رئيسية في المدى القصير على الأقل، هي:

أ - جذب استثمارات خليجية ضخمة تساعد الاقتصاد الإيراني على سرعة التعافي من آثار العقوبات.

ب - تجنُّب الانخراط في حرب أسعار نفطية جديدة مع المملكة العربية السعودية؛ إذا استمرت التهديدات الأمنية الإيرانية المرتفعة للمملكة ومصالحها الإقليميّة.

ج - تسريع إمكانية استفادة إيران من منشآت تسييل الغاز القطرية؛ ومن الخبرة القطرية في هذا المجال؛ لتسييل الغاز الإيراني؛ وإتاحة تصديره إلى الكثير من الدول المستهلكة؛ سواء في أوروبا، أو جنوب شرق آسيا؛ في ظل احتمال تصاعد سياسة العقوبات الغربية على روسيا، واستمرارها مدّةً غير قصيرة.

ويبدو أن هذه المعطيات جميعها حاضرة في العقل السياسي الإيراني منذ مدّة ليست بالقصيرة؛ إذ بدأت بعض ملامحها في خطاب الخطوة الثانية للثورة الإسلامية؛

يُتوقَّع أن يظل هدف تعزيز نفوذ إيران، وتفوقها الاستراتيجي في مواجهة جوارها الإقليميّ؛ هدفًا أساسيًّا لحكومة رئيسي

الذي انتقد فيه خامنئي عدم الاستفادة من قدرات إيران الاقتصادية، وما تتمتّع به من مزايا جغرافية؛ وهو وضع -ولو أن خامنئي نفسه يتحمّل نصيبًا كبيرًا منه- يحتاج تعديله إلى مراجعات جِدّيّة لسياسة إيران الإقليميّة.

ويُضاف إلى ذلك كلّه أن هيمنة المؤسسات المحافظة المباشرة والصريحة على الحكم والاقتصاد في إيران حاليًّا؛ ستقلّص حاجتها إلى الاعتماد على سياسات التصعيد عبر المنطقة؛ و«إدارة العلاقات الإقليميّة بالأزمات»؛ لتأكيد دورها، وتعزيزه، في منظومة الحكم الإيرانية، وبالأخص مع تراجع احتمالات وجود أي تنافس داخلي جدّي على اقتناص منافع رفع العقوبات، مثلما كانت عليه الحال في عام 2015.

وبرغم كل ما تقدّم؛ فلا يصحُّ الذهاب إلى افتراض تحوُّل إيران دولة طبيعية ومتصالحة بالكامل مع جوارها الإقليميّ، ومتحرِّرة من أي أطماع فيه؛ إذ يُتوقَّع أن يظل هدف تعزيز نفوذ إيران، وتفوقها الاستراتيجي في مواجهة جوارها الإقليميّ؛ هدفًا أساسيًّا لحكومة رئيسي؛ وكذلك إمكانية استغلال هذا النفوذ ورقةَ مساومة أو ردع في مواجهة أي تهديدات من أطراف إقليميّة أو دولية؛ وأخيرًا مواصلة المساعي إلى تقليص النفوذ الأمريكي؛ خاصة مع خشيةِ إيرانَ احتمالَ حدوث انقلاب جديد في التوجُّهات الأمريكية نحوها في حال صعود إدارة جمهورية جديدة في أي انتخابات رئاسية أمريكية مقبلة.

نهج الانخراط الإيجابي

وغاية الأمر إذن أن سياسة إيران الإقليميّة قد تشهد؛ بدرجةٍ ما؛ صعودًا لما يمكن تسميته «نهج الانخراط الإيجابي» لتعزيز نفوذها الإقليميّ؛ بدلًا من «نهج تصدير الاضطراب». وفي هذا السياق يمكن أن تشهد المرحلة المقبلة بروز ملامح تحوُّل في سياسة إيران الإقليميّة من قبيل:

1 - محاولة تعزيز مكانة وكلائها الإقليميّين؛ ليس بصفتهم عناصر تحدٍّ لأنظمة الحكم والاستقرار في دولهم؛ ولكن عن طريق دمجهم بصفتهم شركاء سياسيين ومؤثرين في منظومة صنع القرار. ويمكن أن نلحظ ذلك في مساعي إيران الهادئة إلى إشراك الهازارة في الحكم بأفغانستان؛ كما قد يتكرَّر الأمر باليمن، في حال التوصل إلى تفاهمات إقليميّة أوسع نطاقًا مع المملكة العربية السعودية.

2 - طرح مشروعات لأنظمة أمن إقليميّة، وتحالفات أمنية ذات طابع وظيفي وجزئي من حيث غاياتها، وحجم المشاركة فيها. وسيكون الرهان الأهم لإيران في هذا المجال هو مواصلة السعي إلى إنشاء نظام أمن جماعي مع دول الخليج العربية لتأمين الملاحة في الخليج؛ وهو ما قد تسعى إيران إلى تمريره في المرحلة المقبلة؛ عن طريق طرح مشاركة روسية وصينية صريحة فيه. ولكنَّ الأمر لن يقف في الأغلب عند هذا الحد؛ بل قد يشمل دول وسط آسيا وأفغانستان في المحور الشرقي، وكلًّا من العراق وسوريا ولبنان في المحور الغربي. ويرجَّح أن تسعى إيران أيضًا إلى ضمان مشاركة روسية، أو صينية، في هذه الترتيبات التي ستهدف إجمالًا إلى:

أ - عزل النفوذ العسكري والأمني الأمريكي.

ب - خفض انخراط هذه الأطراف في أي أنشطة معادية لإيران.

ج - تعزيز نفوذ إيران الأمني والعسكري الإقليميّ؛ إما بصفتها شريكةً لهذه الدول؛ أو حتى ضامنة لأمن بعضها.

3 - خفض جزئي لحضور الحرس الثوري ونفوذه العسكري عبر المنطقة؛ مقابل تعزيز نفوذ إيران الاقتصادي والثقافي؛ وسيكون هذا التحوُّل رهنًا بإمكانية التوصّل إلى تفاهمات إقليميّة تضمن مصالح إيران الاقتصادية، وانخراط شركات الحرس الثوري بصفتها طرفًا رئيسيًّا فيها؛ لذا يُتوقَّع تشدُّد إيران؛ في إطار مفاوضات فيينا، في التمسّك برفع العقوبات عن شركات الحرس الثوري، وربما رفعه هو نفسه من قائمة الإرهاب الأمريكية.

4 - إتاحة انخراط حلفاء إقليميّين لإيران في تفاهمات تهدئة مع إسرائيل؛ لخفض حدَّة التوتر بين الجانبين؛ وبالأخص على المحور الذي يصل بغداد بدمشق بسواحل البحر المتوسط؛ ولكنَّ ذلك لا يمكن تحقيقه من دون ضمانات روسية قوية تحفظ التفاهم بين الجانبين.

وأخيرًا؛ فإنه على الرغم من أن توجُّه واشنطن إلى خفض انخراطها الأمني والعسكري الإقليميّ، وإقرار واشنطن بنفوذ التحالف النخبوي المحافظ داخل إيران، قد يعززان تطلُّع إيران إلى تغيير قواعد نفوذها الإقليميّ، وأدواته؛ فإن ذلك لن يكون بمنأًى عن:

أ - استمرار التوتُّر الأمني مع إسرائيل، ومحاولة إدارته على نطاق إقليميّ.

ب - تمسُّك التيار المحافظ ببقاء إيران على حافة العتبة النووية؛ وهو ما سيعزز سباق تسلُّح نووي وعسكري يقلّص من فرص التهدئة الإقليميّة.

ج - تمسُّك إيران بترسانتها الصاروخية، خاصة القصيرة والمتوسطة المدى، التي تمثل تهديدًا مباشرًا لا يمكن أن تغضَّ دول الخليج العربية الطرف عنه.

د - استمرار استغلال إيران الورقةَ المذهبيةَ ورقةَ مساومةٍ أو ضغط على دول الجوار.

مستقبل جماعات الإسلام السياسي في المنطقة

كان تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 على يد حسن البنا بمثابة بذرة أثمرت على مدار عقود تالية عدداً من جماعات الإسلام السياسي التي نشأت في بعض دولنا العربية، وسواء كانت هذه الجماعات فروعاً تابعة للجماعة في مصر أو كانت تتبنى فكرها وترتبط بها معرفياً وأيديولوجياً، فإن الثابت أن الجماعة المصرية كانت بمنزلة الجماعة الأم لكل جماعات الإسلام السياسي.

د. محمد عبدالله العلي
الرئيس التنفيذي لمركز تريندز للبحوث والاستشارات

تعاملت الحكومات العربية مع هذه الجماعات وفق استراتيجيات متنوعة ومتباينة استهدفت من خلالها إما الاحتواء أو التحجيم

وقد ظلت هذه الجماعات، بما فيها الجماعة الأم في مصر، تعمل طيلة عقود طويلة بطرق متنوعة من أجل نشر أفكارها وترسيخ وجودها في الدول التي توجد فيها انتظاراً للحظة المناسبة التي تستطيع فيها أن تنقل تلك الأفكار إلى أرض الواقع فتحقق «التمكين» من خلال الاستيلاء على الحكم في البلدان العربية، وتعمل على نشر مبدأ «أستاذية العالم» سعياً إلى إقامة «دولة الخلافة الإسلامية» وفق مفهومها المتعارض مع فكرة «الوطن».

ولقد تعاملت الحكومات العربية مع هذه الجماعات وفق استراتيجيات متنوعة ومتباينة استهدفت من خلالها إما الاحتواء أو التحجيم. وفي هذا السياق نجحت تلك الجماعات في الحفاظ على بقائها، بل إنها تمكنت عبر استغلال بعض الظروف التاريخية في ترسيخ وجودها المجتمعي وفي التوسع والانتشار كما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر حتى بلغ الأمر بوصولها إلى سدة الحكم عام 2011.

2011 .. لحظة التمكين

استغلت جماعات الإسلام السياسي ما سُمي بأحداث «الربيع العربي» التي اندلعت أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011 من أجل تحقيق أسمى أمانيها والوصول إلى سدة الحكم في بعض الدول العربية؛ ففي مصر تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من تسيُّد المشهد السياسي مستغلة الفراغ السياسي والدعم الأجنبي وكونها الأكثر تنظيماً على الأرض وقدرتها على اللعب على المتناقضات، فسعت في مرحلة مبكراً إلى الحصول على شرعية طالما افتقدتها طيلة عقود طويلة ماضية، حتى تمكنت في النهاية من الحصول على السلطتين التشريعية والتنفيذية والسيطرة عليهما. وقد مثلت هذه اللحظة ما يمكن تسميته تَوَهُّماً بـ «لحظة التمكين» لجماعات الإسلام السياسي في العالم العربي؛ فشاركت حركة النهضة التونسية في الحكم، وشكل حزب العدالة والتنمية في المغرب عدة حكومات متتابعة، وبدا أن هناك حالة

يطرح الوضع الراهن لجماعات الإسلام السياسي تساؤلاً مهماً حول مستقبل هذه الجماعات ومآلاتها، حيث تواجه هذه المرة «محنة» حقيقية تزداد شدتها عن «محن» سبق أن واجهتها

من الانتشاء لدى كل جماعات الإسلام السياسي في مختلف الدول العربية، متوهمة أنها حققت حلم «التمكين» في ظل دعم دولي وإقليمي.

2013 .. لحظة الأفول

اعتقدت جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، أن وصولها إلى سدة الحكم شكل لحظة التمكين وأنها ستحكم الدول العربية لنحو خمسة قرون وفق زعمها، لكن سوء إدارتها للحكم وفشلها في تحقيق وعودها بتحقيق الرخاء وحل المشكلات التي يعانيها الناس، وانكشاف مخططاتها في التمكين والسيطرة وإقصاء الآخر وارتهان قراراتها بالخارج، عجل بخروج الشارع عليهم. ففي مصر تم إنتزاع جماعة الإخوان المسلمين من الحكم بعد ثورة شعبية ضدها عام 2013، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر على بقية جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي التي بدأت تشعر بالخطر يقترب منها.

ولم تمض فترة طويلة حتى بدأ خروج الشارع العربي ضد هذه الجماعات؛ ففي السودان اندلعت ثورة شعبية في ديسمبر 2018 ولم تهدأ إلا في إبريل 2019 بعد الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير وإنهاء 30 عاماً من حكم «الإخوان المسلمين». وفي تونس اندلعت في يوليو 2019 مسيرات شعبية غاضبة احتجاجاً على التدهور غير المسبوق لحال البلاد في ظل سيطرة حركة النهضة على السلطة السياسية في البرلمان والحكومة، ولم تهدأ هذه المسيرات إلا بعد إعلان الرئيس قيس سعيد مجموعة من القرارات التي استهدفت مواجهة الحركة، وهي القرارات التي لقيت تأييداً شعبياً كبيراً أكسبها قدراً متنامياً من الشرعية. وفي المغرب جاءت نتيجة الانتخابات التشريعية التي أجريت في سبتمبر 2021 بمثابة «لطمة» شديدة لحزب العدالة والتنمية ذي الأصول «الإخوانية»، حين حصل على 13 مقعداً فقط في البرلمان، مقارنة بـ 127 مقعداً كان قد حصل عليها خلال الولاية التشريعية الماضية.

المستقبل والمآلات

يطرح الوضع الراهن لجماعات الإسلام السياسي تساؤلاً مهماً حول مستقبل هذه الجماعات ومآلاتها، حيث تواجه هذه المرة «محنة» حقيقية تزداد شدتها عن «محن» سبق أن واجهتها؛ فصحيح أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر على سبيل المثال كانت قد تجاوزت محنتها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وتمكنت من انتهاز الفرصة في عهد الرئيس السادات، وتكيفت مع الوضع في عهد الرئيس مبارك، لكن يبدو الأمر مختلفاً هذه المرة، حيث لم يسبق أن كان هناك لفظاً ورفضاً شعبياً لهذه الجماعات بتلك الصورة.

ونرى في مركز ترينذز للبحوث والاستشارات أن مصير جماعات الإسلام السياسي هو الأفول بالنظر إلى مجموعة من المؤشرات التي تعضد هذا الطرح: أولها، فقدان الحواضن الشعبية التي كانت تتمتع بها قبل عام 2011. وقد أثبتنا في مركز ترينذز للبحوث والاستشارات ما أسميناه «متلازمة الإخوان المسلمين» التي تعني مجموعة من العلامات والأعراض والظواهر المرتبطة مع بعضها تلازم وتنتج عن أي تدخل سياسي من طرفهم.

وأهم ملامح هذه المتلازمة التوسل بالدين للوصول إلى مآربهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل من أجل إقامة حكم ثيوقراطي ليضمن بقاء الجماعة في السلطة، وازدياد الوضع سوءاً عما كان قبل تدخلهم، وتوريط قوى دولية وإقليمية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ومخالفة مقاصد الدين والأخلاق العامة كلها قبل تدخلهم وبعده وأثناءه، وتسويغ العنف وممارسته، وبث الفتنة لتقسيم المجتمع دينياً وضرب مفهوم المواطنة، وتوريط أشخاص من جنسيات مختلفة وبأدوار مشبوهة مترابطة ومعقدة.

وثاني تلك المؤشرات فقدان بعض حواضنها الإقليمية التي كانت تستوعبها وتترك لها حرية التحرك والحضور في بعض المجالات المجتمعية، وخصوصاً المجالين التعليمي والديني، وليس أدل على ذلك من تصريح ولي العهد

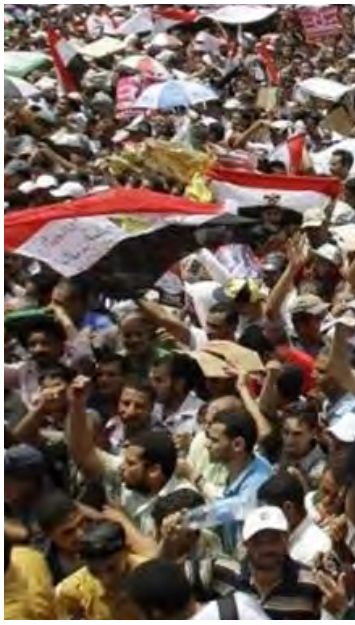

ليس معنى أفول جماعات الإسلام السياسي الاندثار الكامل الآني، ولكنه يعني فقدان التأثير الذي كان لهذه الجماعات قبل ما يسمى بـ «الربيع العربي»

السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز الذي قال فيه «لم ينتشر مشروع الصحوة لدينا إلا بعد عام 1979، ولن نضيع 30 عاماً أخرى في التعامل مع الأفكار المتطرفة». وفي هذا السياق وُضِعَتْ تلك الجماعات، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، على قوائم الإرهاب كما حدث في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وثالثها، فقدان الحواضن الدولية، حيث بدأت الحكومات في أوروبا تستيقظ على مخاطر جماعات الإسلام السياسي، وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين، حيث اتخذت هذه الدول بعض الخطوات التي من شأنها تقييد حركة الجماعة؛ فعلى سبيل المثال أعلنت النمسا في شهر يوليو عام 2020 عن إنشاء مركز توثيق الإسلام السياسي التابع لوزارة الاندماج للكشف عن أيديولوجيات وشبكات واستراتيجيات جماعات الإسلام السياسي، كما اتخذت ألمانيا في شهر يونيو 2021 خطوات مشابهة للتي قامت بها النمسا، فأسست هيئة استشارية تابعة لوزارة الداخلية لبحث وتفكيك الإسلام السياسي، وأصدرت فرنسا في يوليو من العام ذاته قانون «الانفصالية الإسلاموية» الذي يستهدف مواجهة مساعي تلك الجماعات لتهديد قيم المجتمع الفرنسي.

ورابع هذه المؤشرات هو ندرة الملاذات الآمنة، فتَعرُّض هذه الجماعات للعديد من الإجراءات التي تستهدف الحد من وجودها في مجتمعاتها الأصلية يجعلها تبحث عن ملاذات أخرى آمنة، كما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي خرج العديد من أعضائها بعد عام 2013 بحثاً عن ملاذ آمن جديد. وبرغم أن الجماعة وجدت في تركيا هذا الملاذ، فإن التحولات السياسية الأخيرة ورغبة تركيا في تحسين علاقاتها مع مصر ودولة الإمارات والسعودية جعلت هذا الملاذ مهدداً، خاصة وأن الحكومة التركية اتخذت بالفعل بعض الإجراءات التي حدّت من حرية الحركة التي تمتعت بها الجماعة منذ عام 2013. والأخطر أن العديد من الدول الأخرى لم تعد مستعدة لأن توفر ملاذاً آمناً لهذه الجماعات، بالنظر إلى تنامي الإدراك الدولي لما تشكله من خطورة على أمن المجتمعات واستقرارها.

أما خامس تلك المؤشرات فهو نشوب الصراعات القيادية داخل جماعات الإسلام السياسي، كما حدث مؤخراً في جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية في المغرب، إذ من شأن هذه الصراعات أن تحدَّ من قدرة الجماعة على التماسك، وخاصة في هذه المرحلة التي تعاني خلالها من جراء تعدد الضربات الموجهة إليها، سواء من جانب الشعوب العربية أو من جانب الحكومات داخل المنطقة وخارجها.

ليس معنى أفول جماعات الإسلام السياسي الاندثار الكامل الآني، ولكنه يعني فقدان التأثير الذي كان لهذه الجماعات قبل ما يسمى بـ «الربيع العربي» وعدم قدرتها على اكتسابه من جديد، إنه نوع من «الموت الإكلينيكي» -إذا جاز التعبير- الذي يتطلب الاستمرار في جهود تفكيك فكر تلك الجماعات ومواجهتها، وتجفيف منابع تمويلها، وتسليط الضوء على الأنواع الأخرى من التدين القابلة للتعايش مع الحدود الدنيا من قيم المواطنة والعيش المشترك، ولذا فإننا مستمرون في «مركز تريندز» في العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف من خلال ما ننشره من دراسات رصينة وما ننظمه من فعاليات عالمية عدة.

قواعد التصويت في المنظمات الدولية

امتثال الدول للقوانين والمعاهدات الدولية هي سمة أساسية في الدبلوماسية متعددة الأطراف (Multilateral Diplomacy) والتي تُعرف بالدبلوماسية التي تقوم على مبدأ التعددية، أي بين ثلاث دول وأكثر في إطار منظمة أو تحالف يجمعهم. وتستخدم المنظمات الدولية والإقليمية قواعد تصويت أو آليات إصدار قرار جماعي مختلفة، وطبيعة هذه الآليات تؤثر بشكل حاسم في فاعلية هذه المنظمات في خدمة مصالح الدول الأعضاء والعمل كمنتدى ناجح للعمل الجماعي، لأنه لا يمكن للدول إدارة التحديات والمخاطر منفردة، حيث تسعى الدبلوماسية القائمة على تعددية الأطراف كأحد أكثر الأدوات فاعلية في تحقيق أهداف السياسات الخارجية للدول، وعلى رأسها حفظ السلام والأمن الدوليين وحيوية الإقتصاد العالمي. ويلقي هذا المقال الضوء على قواعد التصويت في المنظمات الدولية والإقليمية من خلال السعي للإجابة على الأسئلة التالية: ما آليات التصويت الرئيسة المتبعة في المنظمات الدولية؟ وماهي إيجابيات وسلبيات كل آلية؟ وماهي دلالات التصويت في المنظمات الدولية؟ وكيف تؤثر قواعد التصويت في فاعلية المنظمة؟

العقيد الركن دكتور / راشد مصبح الظاهري
عضو هيئة التوجيه / كلية الدفاع الوطني

تسعى قواعد التصويت إلى حل مشكلة امتثال الدول الأعضاء للقرارات التي يتم الإتفاق عليها في المنظمات الدولية والإقليمية، كما تهدف إلى تعزيز قيم التعددية والتعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، واللاجئين، والتغير المناخي، بالإضافة إلى السعي إلى صرف الدول عن الإجراءات أحادية الجانب التي قد تفاقم التوتر وسوء الفهم والصراعات بين الدول. وتوجد ثلاث قواعد تصويت رئيسة تتبعها المنظمات الدولية وهي الإجماع، والأغلبية والتوافق.

التصويت بقاعدة الإجمـــاع

يتحقق الإجماع (unanimity) عندما تصوت جميع الدول الأعضاء لصالح القرار المقترح ليصبح نافذاً، ويتمتع التصويت بالإجماع ببعض الإيجابيات مثل احتفاظ الدول بالحقوق السيادية في اتخاذ القرارات، فلا تمتثل إلا للقرارات التي صوتت لصالحها. كما يعكس القرارت بالإجماع مدى القبول الدولي للقرار، فعندما تصدر منظمة قراراً بالإجماع، فذلك يبين أن الدول الأعضاء تتفق بشأن قضية ما. ولكـــن، التصويت بالإجماع يحمل العديد من السلبيات، فتكاليف اتخاذ القرار عالية لأنه يتطلب القبول الصريح لجميع الدول بدون استثناء لتمرير القرار، مما يعني امتلاك كل دولة من دول الأعضاء حق النقض (veto) لمنع إصدار القرار، أو المطالبة بمقابل للقبول بالقرار. وعادة ما تصاب المنظمات التي تتخذ من الإجماع قاعدة للتصويت بالجمود السياسي والعجز عن حل الصراعات والفشل في الدبلوماسية متعددة الأطراف وتعطيل العمل المشترك وبعثرة المواقف السياسية ونزعة دول أعضائها إلى السياسات أحادية الجانب. ولتجاوز هذه المعضلة، عادة ما تلجأ المنظمات إلى جعل القرارات ملزمة فقط على الدول التي قبلت بهم، ولكن ذلك لا يحقق القصد وجوهر الدبلوماسية متعددة الأطراف من حيث امتثال أكبر عدد ممكن من الدول للقوانين المتفق عليها دولياً. إن هذه السلبيات العديدة جعلت ما ندر من المنظمات الدولية والإقليمية تبني قاعدة الإجماع، بل إن هذه الآلية في التصويت الجماعي كانت سبباً في انهيار أو اندثار بعض المنظمات الدولية، فقد فشلت عصبة الأمم، والتي تأسست سنة 1919 في أعقاب الحرب

العالمية الأولى، في تحقيق الهدف المنشود من إنشائها وهو حفظ السلام والحيلولة دون نشوب حرب عالمية أخرى، ويعزى هذا الفشل لعدة أسباب، تشمل تبني قاعدة الإجماع في جمعية العصبة ومجلسها في إصدار القرارت الدولية، أي أن امتناع دولة واحدة من الدول الست وعشرون (26) المؤسسين آنذاك كفيل بإفشال القرارت الدولية. وقد سنح ذلك الفرصة للدول التوسعية في شن الحروب دون رادع، فقد احتلت اليابان مقاطعة منشوريا التابعة للصين في سنة 1931، تلى ذلك الإحتلال الإيطالي لأثيوبيا في سنة 1935، مما فتح شهية هتلر لاجتياح أوروبا واندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد أدركت الدول العظمى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية دور آلية التصويت في فشل عصبة الأمم، فتبنوا التصويت بالأغلبية، والتوافق كلما أمكن، في النظام الداخلي للجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة، بالإضافة الى السماح للدول بالتحفظ على المعاهدات الدولية. وتعد هذه التغييرات من عوامل البقاء المؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة بالرغم من إخفاقها في حل العديد من الملفات الدولية.

التصويت بقاعدة الأغلبيـــة

في نظام الأغلبية (majority)، يصدر القرار إذا حاز على دعم أغلبية الأصوات، أي أكثر من 50 % من أصوات الدول الأعضاء، وهذه النسبة تسمى الأغلبية البسيطة (simple majority)، بينما تسمى نسبة 60 % من الأصوات وأكثر بالأغلبية الساحقة (supermajority) . وتتخذ الكثير من المنظمات الدولية التصويت بالأغلبية البسيطة للقضايا الإجرائية والإدارية مثل شؤون الموظفين، وإقرار الميزانية والنظام الداخلي، بينما تستخدم الأغلبية الساحقة للقضايا الموضوعية الهامة التي تمس سيادة الدول وتتعلق بحفظ السلام، وفض النزاعات وتعديل ميثاق المنظمة، وهذا ما تتبعه الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي على سبيل المثال لا الحصر. كما تعتمد بعض المنظمات التصويت الموزون (weighted vote) وفقاً لحجم سكان الدولة العضو – أي تخصيص حصص تصويت أكثر للدول ذات الثقل السكاني الأكبر – حيث تحمي هذه آلية التصويت الدول التي قد تكون لها مصلحة أكثر من غيرها في قضايا معينة. فعلى سبيل المثال، يتطلب إصدار القرارت في القضايا الموضوعية في الإتحاد الأوروبي الحصول على الأصوات التي تمثل على الأقل 65 % من سكان الإتحاد، وكذلك الحال في العديد من المؤسسات المالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان يجمعان التصويت بالأغلبية البسيطة مع التصويت الموزون بناءً على حصة الدولة العضو (حجم الأموال) التي تساهم بها في ميزانية الاقراض بالمؤسسة.

يتمتع التصويت بالأغلبية بعدة مزايا، فهو يجنب المنظمات الجمود في اتخاذ القرارت، ويتسم بالبساطة، ويميل إلى استقرار المنظمات كما يمنع طغيان الأقلية، أي افشال القرار بسبب رفض عدد بسيط من الدول الأعضاء عن التصويت لصالح القرار، ولذلك تعتبر تكاليف اتخاذ القرار منخفضة نسبياً. وفي المقابل، فإن التصويت بالأغلبية ينزع إلى طغيان الأغلبية، ولذلك قد لا يتم تحقيق الكثير من مصالح الدول في فئة الأقلية، كما يميل إلى تنفير الدول الكبرى لأنه عندما يكون لكل دولة صوت واحد، وعدد الدول الصغرى يفوق الكبرى، فتصبح الأخرى في وضع غير ملائم. لذلك يرى البعض بأن قاعدة الأغلبية غير محبذة في بعض الأحيان.

التصويت بقاعدة التـــوافق

تسعى الدول الأعضاء من خلال آلية التوافق (consensus) إلى إيجاد حلول يرضى بها الجميع في المنظمة، ولكن التوافق لايعني أن الجميع متفقون وراضون بنفس المستوى، بل يعني أن الدول ممكن أن تطيق وتتعايش مع القرار. ولايتم إجراء تصويت في التوافق، لكن من المفهوم بأنه لا يوجد اعتراض قوي من أي دولة عضو يدفعها إلى رفض مشروع القرار. وللتوضيح، فبينما يتم الوصول إلى الإجماع بالموافقة الصريحة بحيث يدلي الجميع بأصواتهم، ينبثق التوافق من الموافقة الضمنية التي لا تتطلب تصويت. علي سبيل المثال، تمت اتفاقية باريس للمناخ سنة 2015 من خلال التوافق، فقد أعلن وزير الخارجية الفرنسي لورانت فابيوس في نهاية الجلسة « أرى القاعة، وأرى رد الفعل إيجابياً، ولا أسمع أي إعتراض، تم اعتماد اتفاقية باريس للمناخ».

ويتميز التوافق بالعديد من الإيجابيات: فهو يحث الدول الأعضاء على التفاوض، وتبادل الآراء وطرح جميع مخاوف ورغبات الدول ومعالجتها في جو يسوده الإحترام، كما يمنع طغيان الأغلبية، ويحافظ على قدر من المساواة بين الدول، ويجعل القوة التفاوضية للدول انعكاساً لقوتها الجيوسياسية الحقيقية. ولهذا، أصبح العديد من المنظمات الدولية تعتمد التوافق الخيار الأول في صنع القرار الجماعي، فإذا كان ذلك غير ممكن، فيكون بالأغلبية. وفي المقابل، فإن التصويت بالتوافق يستهلك الكثير من الزمن والجهد وعادة ما تكون المحصلة قرارت ينقصها الوضوح والحسم، لأنها مبنية على القاسم المشترك الأدنى بين الدول.

دلالات التصويت في المنظمات الدولية

يعتمد تصويت الدول اتجاه قرار ما، سواءً بالقبول، أو الرفض أو الامتناع عن التصويت (abstention)، على عدة

عوامل، أهمها مركزية القرار الدولي في دعم أهداف السياسة الخارجية، ومساندة الحلفاء والشركاء في القرار، ودبلوماسية المعاملات (transactional diplomacy) أي المقايضة وتبادل المنفعة، كما يعد تصويت الدول للقرارات مؤشر على ماهية مصالحهم وأولوياتهم واصطفافاتهم الدولية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، امتنعت دولة الإمارات، إلى جانب الصين والهند، في مارس الماضي عن التصويت في مجلس الأمن لصالح قرار يدين الغزو الروسي لأوكرانيا ويطالب موسكو بسحب قواتها. وبالرغم من افشال مشروع القرار بسبب استخدام روسيا حق النقض، إلا أن مجرد التصويت حمل الكثير من الدلالات. فقد فسّر الكثير من المحللين أن التصويت الإماراتي هو ثمرة العلاقات الإماراتية – الروسية المتميزة، وسعي دولة الإمارات للنأي عن الإصطفاف خلف أي طرف في صراعات الدول العظمى، كما يعد القرار مقايضة، بمعنى، أنه مقابل دعم موسكو قرار مجلس الأمن الذي يصنف الحوثيين «جماعة إرهابية» ويوسّع الحظر على إيصال الأسلحة إلى اليمن، أي سعت الإمارات في هذه المقايضة في دعم مصالحها في تقويض قدرة الحوثيين على شن هجمات صاروخية عابرة للحدود. ولكن برز نهج السياسة الخارجية لدولة الإمارات في دعم السلام واحترام استقلال وسيادة الدول وتغليب الحوار والدبلوماسية في حل الصراعات، وإلتزام الدولة لمبادئ التضامن الإنساني، وذلك من خلال التصويت لصالح قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يطالب فيه روسيا بإنهاء عملياتها العسكرية في أوكرانيا على الفور، كما أعلنت دولة الإمارات في ذات الوقت تقديم مساعدات، إغاثية للمتضررين في أوكرانيا.

قواعد التصويت وفاعلية المنظمات الدولية والإقليمية

توجد عدة عوامل تأثر على نجاح أو فشل المنظمات في أداء وظائفها وإيجاد حل للأزمات والتحديات التي تواجهها، ولكن تبين الكثير من الأبحاث بأن قاعدة التصويت لها تأثير ملموس على فاعلية المنظمة ونجاح الدبلوماسية التي تكرس مبدأ التعددية. فعلى سبيل المثال، عادة ما توجه الإتهامات إلى جامعة الدول العربية، التي أتمت عامها السابع والسبعون، في فشلها في التكامل العربي واداء دورها المنشود فيه، وإلى حالة التذبذب في الكثير من قضايا المنطقة، وتغريد بعض دول أعضائها خارج السرب العربي. ولكن الجدير بالذكر بأن الجامعة، حالها كحال كل المنظمات الأخرى، لا تستطيع أن تعمل خارج حدود الاختصاص والسلطات التي يكفلها الميثاق، وتتأثر بآلية التصويت الجماعي. فقد تبنت جامعة الدول العربية قاعدة التصويت بالإجماع منذ تأسيسها، والتي جعلت الخلافات العربية تلقي بظلالها على قرارت الجامعة حيث فشلت في تنفيذ الكثير من برامجها وشل قدرتها على العمل أحياناً. وقد بدا ذلك جلياً في الكثير من الأحداث، أبرزها إنقسام الصف العربي في القمة الطارئة بعد الغزو العراقي للكويت، حيث صوت عدد (12) دول عربية من أصل (22) لمشروع قرار يدين الغزو العراقي. ولذلك اضطرت الجامعة في سنة 2005 إلى استبدال التصويت بالإجماع إلى التصويت بالأغلبية، والذي جعلها أكثر قدرة نسبياً على اتخاذ بعض القرارت الجادة والمواقف الحاسمة في العقد المنصرم، مثل الملف الليبي في سنة 2011 والملف السوري في سنة 2012، بالرغم من الوهن الذي مازال يعتريها والمزيد من الإصلاحات التي تتطلبها.

المراجع

1 - Eric Posner & Alan O. Sykes "Voting Rules in International Organizations" University of Chicago Public Law & Legal Theory Working Paper No. 458, 2014.

2 - Christian Fernandez and David Puyana "The Search for consensus and unanimity within International Organizations" US-China Law Review, Vol. 13 (53), 2015

3 - Richard Gowen "When it comes to U.N. diplomacy, not all abstentions are equal" World Politics Review, April 6, 2022

4 - ميثاق جامعة الدول العربية

الهوية الوطنية ركيزة الأمن الوطني

عُرف الأمن الوطني لغوياً بأنه سلامة المكان، أي أن المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس، في سلام من دون خوف، وبالتالي فإن مفهوم الأمن الوطني هو: «كل ما يبعد الأخطار عن مكان العيش وسبله».

كما وعرفته دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه «مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية»، لذلك فإن الأمن الوطني هو منظومة متكاملة لتحقيق الأمن الشامل للدولة، والحفاظ على أدوات قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، والقدرة العملية على مواجهة التحديات والتطورات الداخلية والخارجية على حد سواء.

المقدم / عبدالله علي الخاطري
كلية الدفاع الوطني

إن الهوية الوطنية الإماراتية، كغيرها من الهويات الوطنية الأخرى في العالم ككل، تواجه تحديات عدة ساهمت العولمة في إبرازها بسبب الانفتاح وعبور الأفكار بلا حدود

مايمثله الأمن الوطني من أهمية

لقد استحوذ الأمن الوطني اهتماماً كبيراً من القيادة الرشيدة لضمان تطور الدولة وازدهارها والمقدرة على مواجهة تبعية هذا التطور من مهددات وتحديات أمنية محلية لاتقل خطورة عن التهديدات العسكرية أو الاقتصادية الخارجية، فمن التهديدات الداخلية التي تشهدها دولة الامارات العربية المتحدة «الخلل الديمغرافي» الذي نتج من بنية ونوعية التركيب السكاني في الدولة، والذي يتطلب اليقظة والانتباه، لما له من أثر في تهديد التماسك الوطني وبالتالي الأمن الوطني، بالإضافة إلى تهديدات التيارات الفكرية والدينية والأخلاقية والسياسية التي تتسابق على التأثير في عقول أفراد المجتمع ويهدد أمنه الوطني، مما يتطلب من الدولة التعامل معها بحذر وحزم وعدم السماح لها أن تعيق مشروعها الوطني.

فجاء اهتمام القيادة الرشيدة بالهوية الوطنية باعتبارها ركيزة من ركائز الأمن الوطني، فالهوية الوطنية هي التي يعبر بها الفرد عن قوة انتمائه لوطنه والمحرك الذي يدفعه إلى تقديم كل ما يستطيع من أجله، بما في ذلك التضحية حتى بنفسه حمايةً لمكتسبات الوطن ورفعةً لشأنه. والهوية الوطنية هي محور تقدم الوطن وازدهاره وتحقيق أمنه واستقراره، فجاءت المقولة الخالدة للمغفور له بإذن الله الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان – رحمه الله- حينما قال: «من لا هوية له.. لا وجود له»، ثم جاءت دعوته – رحمه الله - بإعلان عام 2008 عاماً لـ«الهوية الوطنية» حرصاً منه – رحمه الله - على حماية دولة الإمارات وبقاءها وكينونتها والتركيز على مبدأ أنها جزأ لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني.

وقد لخص – الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان –رحمه الله- مفهوم الهوية الوطنية بمقولته:«هويتنا الوطنية هي التعبيرعن وجودنا وقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا ولغتنا الوطنية»، هذه المقولة التي اختصرت معنى الهوية الوطنية ودورها الأساسي في تمثيل وجود الإنسان الإماراتي وإرثه الحضاري والتاريخي والديني واللغوي.

جهود في سبيل حماية الهوية الوطنية

إن تعزيز الهوية الوطنية يعتبر مطلباً مهماً وأساسياً لتحقيق أمن واستقرار مجتمع الإمارات وتحقيق التوزان والمقدرة على الاستفادة من مخرجات العولمة دون التأثر بتداعياتها على الهوية الوطنية، وقد جاء تدعيم الأمن الوطني ليشمل إصدار القوانين واللوائح التي تنظم حماية الفكر والقيم والتقاليد الخاصة بالمجتمع وهويته، بما فيها الأمن الفكري ومواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، فوفقاً للدكتور حمد بن عبدالله اللحيدان، فإن الأمن الوطني العام: «ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها.. من أي عدوان خارجي، بالإضافة إلى التصدي لكل المشاكل الداخلية، والعمل على حلها، واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب، وتزيد من وحدة الكلمة، وتجذير الولاء للوطن والقيادة».

وترجم هذا الاهتمام أيضاً في مئوية الإمارات 2071 التي رسمت الأسس والمبادئ التوجيهية الجوهرية لتجهيز جيل يحمل راية المستقبل، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والاحترافية والقيم الأخلاقية والإيجابية، إذ تعتبر المحافظة على القيم والهوية والثقافة الإماراتية أحد أهم الثوابت التي تمثل ركيزة أساسية للتنمية في الدولة.

تحديات تواجه الهوية الوطنية

إن الهوية الوطنية الإماراتية، كغيرها من الهويات الوطنية الأخرى في العالم ككل، تواجه تحديات عدة ساهمت العولمة في إبرازها بسبب الانفتاح وعبور الأفكار بلا حدود، والتطور التكنولوجي وما أنتجته وسائل اتصال وإعلام غير تقليدية، جميعها أوجدت ما يمكن تسميته مجتمعاً عالمياً، كان له تأثيراً ثقافياً على المجتمع الإماراتي وبالتالي تأثير في الهوية الوطنية للجيل الجديد من الشباب.

فضلاً عما تبثه الجنسيات المختلفة التي تعيش على أرض الدولة من أنماط ثقافية قد لا تتوافق مع قيم المجتمع وعاداته

إن الحفاظ على الهوية الوطنية بمكوّناتها المختلفة ينبغي أن يكون عملية مستمرة ومتواصلة لأنها تتعلّق بحاضر هذا الوطن و مستقبله

وأعرافه، والتي تشكل 89 ٪ من إجمالي سكان الإمارات متوزعة على 200 جنسية معظمها قوميات أجنبية لها لغتها وثقافتها الخاصة. كما يشهد الوقت الحالي في الساحة التعليمية استمرار الهجرة العكسية من المدارس الحكومية إلى المدارس الأجنبية الخاصة بشكل متزايد من قبل الإماراتيين، والتي من جانبها تكرس لثقافات وقيم مختلفة، وقد لا يعنيها التركيز على مسألة الهوية الإماراتية، مما قد يؤثر سلباً على سلامة اللغة واندثار العادات والتقاليد والقيم المجتمعية وغيرها. فالمشكلة التي لا يتداركها الكثيرون هو أن حجم التأثير الذي تتعرض له الهوية الوطنية، بمكوناتها الثقافية والمجتمعية قد يؤدي إلى تآكل نسبي لمعالم هذه الهوية نظراً لاستمرارية الأسباب وإن كانت محدودة حالياً، مما يتطلب معه تحركات جدية على أعلى المستويات، ولا بد من تلاقي الجهود الحكومية والمجتمعية والإعلامية، لتكوين رؤى وطنية شاملة، كأساس للفكر الوقائي والتحصين المجتمعي، واتخاذ الخطوات التي تحافظ على هويتنا الوطنية في مواجهة تلك التأثيرات.

مبادرات للحفاظ على الهوية الوطنية

لقد أصبحت قضية الهوية الوطنية تحظى بأهمية فائقة، مما أنتج العديد من المبادرات الوطنية والبرامج والمشروعات الثقافية التي تنفذها العديد من الوزارات والمؤسسات في الدولة وتستهدف تعزيز تجذر المواطن في علاقته بدولته ومجتمعه وتاريخه وخصوصيته السياسية والاجتماعية، وتدعيم الهوية الوطنية والقيم المجتمعية الإماراتية الراسخة، ومفاهيم المواطنة الصالحة بمستوياتها المختلفة.

وتعد دولة الإمارات أنموذج للسياسة المتوازنة، ففي الوقت الذي يشيد فيه الجميع بأن دولة الإمارات تمثّل واحة للتعددية الثقافية والتعايش بين الأعراق والأديان والثقافات كافة، فإن هناك حرصاً كبيراً على التمسّك بخصائص الهوية الوطنية، وهذا بطبيعة الحال هو المطلوب، فالانفتاح على الآخر ينبغي ألا يكون على حساب الخصوصية الثقافية، بكل ما تعنيه من عادات وتقاليد وقيم وأنماط حياتية معينة.

إن الحفاظ على الهوية الوطنية بمكوّناتها المختلفة ينبغي أن يكون عملية مستمرة ومتواصلة لأنها تتعلّق بحاضر هذا الوطن ومستقبله، فمن أهم المبادرات التي أطلقتها الجهات المعنية للحفاظ على الهوية الوطنية مايلي:

- الموسوعة الوطنية الثقافية التي أطلقتها وزارة الثقافة والشباب -المعنية بملف الهوية الوطنية- والتي تهدف إلى توثيق المنتج الأدبي والثقافي والإبداعي للمفكرين الإماراتيين، وبيانات بالمؤسسات الثقافية والأنشطة في الدولة، بالإضافة إلى بيانات وأرقام وإنجازات المفكرين الإماراتيين مثل: الكتّاب والشعراء، والفنانين، والمبدعين بهدف إبراز تاريخ الدولة على النطاق العالمي، والحفاظ على المخرجات، والإنجازات التي حققتها الدولة.

- وفي مبادرة شبيهة أطلقتها هيئة تنظيم الاتصالات وهي موسوعة الإمارات UAEPedia، كبرنامج وطني للمعلومات المتعلقة بدولة الإمارات، وتاريخها، وتراثها، ورموزها الثقافية والسياسية، ويهدف إلى تعزيز الحس الوطني تجاه دولة الإمارات وقيادتها الرشيدة، وتساهم فيه العديد من الجهات الحكومية بتطوير وتغذية محتوى الموسوعة.

- جمعية «البيت متوحد» هي فكرة جاءت أيضاً، تحقيقاً لرؤية القائد المؤسس المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيّب الله ثراه - إدراكاً لأهمية الاتحاد لتحقيق طموحات وتطلعات الشعب، وتوفر الجمعية منصة لجميع أفراد مجتمع الإمارات لرد الجميل للمجتمع من خلال المشاركة في إنشاء وتمويل وتخطيط وتنفيذ مبادرات وبرامج مبتكرة وتحفيزية وإنسانية، ترسخ الوحدة، وتعزز روح التضامن، والحس بالواجب، والإسهام في تلبية أهم احتياجات المجتمع، بالإضافة إلى تبنيها ممارسات مستدامة تتماشى مع الأولويات الوطنية.

- كما أن قانون الخدمة الوطنية يعتبر من أهم المبادرات التي استهدفت غرس قيم الولاء والتضحية في نفوس المواطنين، لنيل شرف الدفاع عن إنجازات ومكاسب الاتحاد، ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، وحماية الوطن وحدوده وموارده ومكاسبه، والحفاظ على أمنه واستقراره.

- وكان لقطاع الإعلام دوره الفاعل في تدعيم روح الانتماء الوطني لدى الناشئة وزيادة اعتزازهم بدولتهم وأمتهم وقومتيهم، وحماية مقومات الهوية الوطنية خاصةً في

ظل التحولات والتطورات في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما في ذلك تكثيف الدور الإعلامي وحملات توعية حول دور الهوية الوطنية في تحقيق الأمن الوطني للدولة.

والجدير بالذكر في هذا المقام، الدور الأساسي الذي تلعبه وزارة التربية والتعليم في دعم تنشئة الأجيال على مفاهيم الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة والمسؤولية المجتمعية التي تم دمجها وتوكيدها ضمنياً في أغلب المناهج الدراسية، كما تتفاعل جميع مدارس الدولة مع المناسبات الوطنية وتحتفل بها كاليوم والوطني، ويوم العلم ويوم الشهيد مثلاً، والتي تستهدف غرس قيم الولاء والانتماء لدى الناشئة.

ويأتي منهج «السنع الإماراتي» الذي طبق للصفوف من (1-12) ليركز علي تعليم وتوعوية طلبة المدرسة الإماراتية بمبادئ وقواعد «السنع الإماراتي» التي توارثوها عن الآباء والأجداد قولاً وفعلاً وتعبر عن هويتهم الوطنية وأصالة مجتمعهم وانفتاحهم على المجتمعات الأخرى من أهم المبادرات الحديثة، إلى جانب مناهج «التربية الأخلاقية» التي استهدفت تعزيز معرفة الطلبة من مختلف الجنسيات والأعمار في دولة الإمارات بالمبادئ والقيم العالمية التي تعكس التجارب الإنسانية المشتركة والتي تم تصميمها كسلسة متدرجة من الوحدات يتم تدريسها على مدى 12 عاماً من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر.

الآثار والثمار

إن جميع تلك الجهود السابقة وغيرها مما لم يسع المقال لذكرها، أكد أثرها ما توصلت له الدراسة التي أجرتها جامعة الامارات مؤخراً بعنوان «اتجاهات الشباب الاماراتي نحو العولمة وعلاقتها بالهوية الوطنية»، حيث أشارت إلى أن الشباب في الإمارات يتمتعون بإحساس قوي بالوطنية والهوية الوطنية، وأن التوجهات الإيجابية نحو العولمة لا تمنع تمسك المواطن الإماراتي بهويته، لأن وعي المواطن بأن الولاء لا يعوقه قبول الآخر والتفاعل معه. وهذا ما أكده أيضاً مؤشر الهوية الوطنية والذي حقق 97.8 ٪ في عام 2020 من المستهدف 100 ٪. وتطبق وزارة الثقافة والشباب - باعتبارها الجهة المعنية بنشر الوعي الثقافي، والحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها-، هذا المؤشر كمسح ميداني شامل لقياس مستوى الانتماء والهوية الوطنية لتحقيق الأجندة الوطنية للمواطنين في أربعة أبعاد أساسية (القيم الإيجابية والمعتقدات – الانتماء الوطني – التسامح والتجانس الثقافي – التراث والرموز الوطنية).

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل أنموذج فريد من نوعه في إلتفاف الشعب حول القيادة وسعي القيادة للعناية بالشعب، فنجد أن شبابنا متأهبين دوماً للدفاع عن الوطن، متمسكين بوحدتهم الوطنية وقيمهم الإيجابية، وهذا هو الضمان كي تبقى دولة الإمارات دولة الأمن والرخاء والاستقرار.

ومع كل ماسبق، يتعين علينا الاستمرار في المبادرات النوعية التي تعزز الهوية الوطنية ودورها في تحقيق الأمن للمجتمع والتخفيف من تداعيات الموجات الإعلامية المعاكسة والانفتاح العالمي والتنوع الثقافي في الدولة. فلا تزال هناك مشكلات مجتمعية لا بد من إيجاد سبل لحلها والتخفيف من آثارها كظاهرة النمو المتزايد لأعداد العمالة الوافدة على حساب السكان الأصليين، والتي تتطلب أدوات لرصد آثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الدولة، وإيجاد سياسات لتقنين الاستقطاب من الخارج، وسياسات للتوطين في القطاعين الحكومي والخاص، وتطوير مهارات أبناء الوطن لتمكينهم من ممارسة الوظائف المختلفة، ورفع كفاءاتهم في المهن الفنية من خلال دعم المؤسسات التعليمية المهنية ورفع شأن هذه الوظائف والنظرة لها.

وأخيراً، ستبقى الهوية الوطنية هاجساً أمنياً وطنياً وأولوية قصوى تحرص جميع الدول على دعمها وبذل كافة جهد أجهزتها ومؤسساتها لضمان وجود المجتمع المتماسك والذي ينعم بالأمن والاستقرار.

المراجع

1. د. جاسم إبراهيم الحياتي، خفايا علاقات إيران – (إسرائيل): أثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، سلسلة الدراسات السياسية، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق , 2011، الطبعة الأولى.
2. سعد مقداد، العمالة الوافدة والتنمية، دار الناشر العربي، عمّان، 2013، الطبعة الأولى.
3. محمد عابد الجابري: مسألة الهوية. العروبة والإسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2012، الطبعة الثالثة.
4. https://www.mcy.gov.ae/ar/national-identity-about عن الهوية الوطنية، وزارة الثقافة والشباب/
5. http://217.165.206.12/index.php/home/details/files/الأمن-الوطني..المفهوم-والأبعاد-والمرتكزات/ar#.YkC6NS2B3yt
6. https://www.alittihad.ae/opinion/4120843/الهوية-الوطنية-في-عالم-متداخل
7. https://www.alkhaleej.ae/2022-03-13/السنع-الإماراتي-هوية-وطن-في-مناهج-الأجيال/التربية-والتعليم/أخبار-الدار

الإقليمية – الخليج العربي كمجمع أمني إقليمي

يعتبر الأمن الدولي منظومة الجهود البشرية التي ترتبط ببعضها البعض، من حيث التهديدات ومواطن الضعف. وتعنى العلاقات الدولية بفهم العلاقة بين الأمم وعبر الدول من خلال ‹صانعي القرار›، وتنطوي على المستوى الأساسي على فهم كيفية إدراك البشر للعالم من حولهم والتفاعل معه.

في هذا الصدد، يعتقد سينجر (1961) فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، أنه ينبغي أن يكون التركيز على تحليل الظواهر إما على مستوى النظام الدولي، أو المستوى الوطني، أو على المستوى الفردي. ومع ذلك، تسعى الإقليمية إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً في التحليل. إذ يتمثل المحور الأساس الذي تقوم عليه نظرية مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex theory) على موازنة الميل إلى المبالغة في التأكيد على دور القوى العظمى من أجل فهم التفاعل أو العلاقة بين السياسات الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي.

د. محمد عيسى النوبي
كلية الدفاع الوطني

أن تحليل الأمن الإقليمي والإقليمية قد أصبحا وثيقي الصلة بالتحليل الأمني المعاصر لما بعد الحرب الباردة. وترتكز فرضية الأمن الإقليمي على اعتبار أن الأمن الدولي يتسم بطابع علائقي، حيث يصف بوزان (1988) المجمعات الأمنية الإقليمية بأنها مستوى متوسط من التحليل بين مستوى النظام العالمي (الذي تهيمن عليه في كثير من الأحيان وجهات نظر القوى العظمى) والمستوى القطري الفردي. وقد وضع بوزان لأول مرة نظرية مجمع الأمن الإقليمي (1983)، وعرفت في البداية بأنها «مجموعة من الدول ترتبط قضاياها الأمنية الرئيسة ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية، بحيث لا يمكن النظر إلى أمنها الوطني بشكل معقول بشكل منفصل عن بعضها البعض». ومع ذلك، أعاد بوزان ووايفر ووايلد (1998) صياغة هذا التعريف ليلقي الضوء على التركيز العسكري والسياسي الذي أساسه الدولة ودمج إمكانية وجود جهات فاعلة مختلفة والعديد من قطاعات الأمن: «مجموعة من الوحدات التي ترتبط عملياتها الأمنية واللا أمنية أو كليهما بشكل معقول بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بشكل معقول بشكل منفصل عن الأخرى». ويمكن الاستنتاج من خلال التعريف بأن النظرية هي أن كل دولة تواجه بيئة خارجية تشكل مجموعة من التهديدات الفعلية أو المحتملة للدولة المعنية. وبالتالي، فإن مجموعة من الدول التي لديها مجموعة متداخلة من المخاوف الأمنية تشكل مجمعا أمنياً، وربما تكون هذه المجمعات الأمنية متعاضدة مع بعضها البعض ضد التهديدات المشتركة، ولكنها غالباً ما تعمل على حماية نفسها من بعضها البعض.

ترابط المصالح المشتركة

الواقع أن المجمعات الأمنية، خلافاً للمجمعات الفرعية الإقليمية الأخرى، تستند إلى ترابط التنافس (أنماط العداوة والخوف والتنافس) وليس إلى ترابط المصالح المشتركة (المودة والثقة والتعاون). ويصفها بوزان (1998) بأنها «ظاهرة تجريبية»، وهي نتاج فرعي مميز لنظام دولي فوضوي يمثل هياكل فرعية «فعالة» وليست «دائمة» داخل هذا النظام. وهكذا، وتربط نظرية مجمع الأمن الإقليمي بشكل منهجي دراسة الظروف الداخلية، والعلاقات بين الوحدات في المنطقة، والعلاقات بين المناطق، والتفاعل بين الديناميات الإقليمية والقوى القائمة مع القوى العالمية.

وقد أوضح معظم المحللين البارزين في هذا المجال أن التفاعل الأمني وتفاعل الدول ليس سهلاً كما كان الحال عليه في وقت الحرب الباردة. حيث أن الخليج العربي، على وجه الخصوص، يتطلب دراسة أكثر شمولاً لفهم ديناميكيات الأمن الإقليمي وكيفية تأثيرها على صناع القرار فيه. وفي حين أن الواقعية الجديدة كانت النهج المهيمن على غالبية الدراسات حول الأمن في الشرق الأوسط، فإن أسبرغ ووالنستين (1998)، يجادلان بأن الهدف المرجعي للأمن لا ينبغي أن يقتصر على الدولة فقط، بل يجب أن يحتضنا أيضاً الفرد تحت الدولة والنظام الدولي فوقه. وهنالك ضرورة لتحقيق التوازن بين القوى التي تربط بين المستويين الإقليمي والعالمي. ويؤدي منطق ميزان القوى إلى طلب الدول للمساعدة الخارجية عندما تصبح أدنى في ميزان القوى؛ وبالتالي، يمكن للقوى الأقوى أن تخترق مجمع الأمن الإقليمي عندما تقوم القوى العظمى بمواءمة أمنية مع الدول داخل مجمع الأمن الإقليمي. وتعرف القوى العظمى بأنها دول قادرة على الانتشار العسكري والسياسي العالمي، وترى نفسها قادرة على ممارسة هذه القوة العظمى وترى نفسها مقبولة من قبل الآخرين في الخطاب والسلوك كقوة عظمى وأن تكون جهات فاعلة نشطة في العمليات الأمنية واللاأمنية في كل أو غالبية المناطق في النظام. وفي هذا السياق، فإنه بعد الحرب الباردة، لم تحتفظ دولة بمستوى

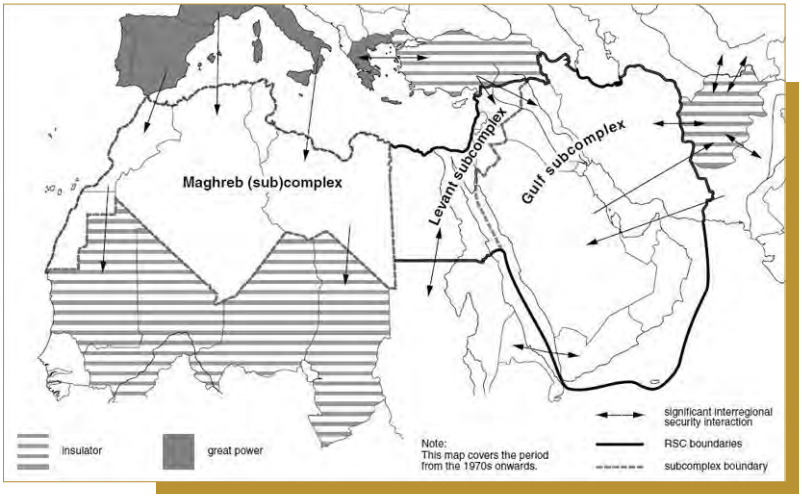

قوى عظمى سوى الولايات المتحدة الأمريكية.

مؤهلات المجتمع الأمني الاقليمي

ولدراسة منطقة معينة لتقييم ما إذا كانت مؤهلة لمجمع أمني إقليمي، يشير بوزان ووايفر (2003) إلى أربعة مستويات مختلفة من التحليل:

أولها المستوى المحلي، وهذا يشمل بشكل خاص نقاط الضعف التي تولدها الدول محلياً بسبب استقرار النظام المحلي والتوافق بين الدولة والأمة.

أما المستوى الثاني فهو العلاقات بين الدول.

والمستوى الثالث للتحليل هو تفاعل المنطقة مع الدول المجاورة، ويشار له بالمستوى الإقليمي البيني.

والمستوى الرابع للتحليل هو التفاعل بين المؤسسات الأمنية العالمية والإقليمية. وهكذا، فإن نظرية المجمع الأمني الإقليمي تربط دراسة الظروف الداخلية والظروف بين المناطق، والتفاعل بين الديناميات الإقليمية والقوى الفاعلة عالمياً (بوزان ووايفر، 2003).

وقد درس بوزان ووايفر (2003) الشرق الأوسط على نطاق واسع باعتباره مجمعاً أمنياً إقليمياً، حيث «عمل المستوى الإقليمي للأمن بقوة لعدة عقود، على الرغم من الضغوطات والإملاءات المكثفة والمستمرة من المستوى العالمي». ويجادل سوين ويجرسكوغ (2016) بأن الشرق الأوسط مثال جيد على المجمع الأمني الإقليمي من حيث أنه يشترك في العديد من السمات المشتركة، مثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي طال أمده، والذي يؤثر على العديد من الدول -إن لم يكن كلها-بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، فإن مثل هذه المسألة الانفعالية قد استخدمت كنقطة حشد سياسي وكمسألة معطلة لأجندات الإصلاح.

ثم انتقل بوزان ووايفر (2003) إلى تعريف المجمعات الأمنية الإقليمية الفرعية، والتي لها في الأساس نفس تعريف المجمعات الأمنية الإقليمية، إلا أن المجمعات الأمنية الإقليمية الفرعية هي مدمجة بالمجمعات الأمنية الإقليمية الأكبر. والمجمعات الفرعية هي أنساق متميزة من الترابط الأمني المعتمدة على بعضها البعض وأساس لنسق أشمل وأوسع يحدد المجمع الأمني الإقليمي ككل. وتحدث المجمعات الأمنية الإقليمية الفرعية عادة عندما يكون عدد الدول داخل المجمع الأمني الإقليمي كبيراً نسبياً. وقد استخدم بوزان ووايفر (2003) تحليل «الخليج العربي» (إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي) كمجمع فرعي يقع داخل منطقة الشرق الأوسط.

التنافس على الهيمنة الاقليمية

يمكن القول بأن المجمع الأمني الإقليمي الفرعي «الخليجي العربي» قد تشكل بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة في عام 1971، ويركز على منافسة ثلاثية بين إيران والعراق ودول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. إن «الخليج العربي» هو نظام إقليمي ثلاثي، مع إيران والعراق والمملكة العربية السعودية كقوى رئيسة في المنطقة. وفي حين تمكن كل منهم من بسط نفوذه على الآخرين في هذا المجمع الفرعي، إلا أن كل منهم لم يكن قوياً بشكل كاف لتحقيق الهيمنة على الآخرين في المجمع. ومن منظور أمني أكثر تقليدية، يمكن أن يؤدي غياب القدرة على الهيمنة الإقليمية في حد ذاته إلى عدم الاستقرار الإقليمي، حيث أن غياب الهيمنة يمكن أن يؤدي إلى صراع مستمر على النفوذ، وبالتالي قد يفضي إلى مواجهات بين الدول. وفي حين أن التنافس بين الدول الثلاث على الهيمنة الإقليمية قد حدد جدول الأعمال الأمني في الخليج العربي، إلا أن هنالك منافسة ثلاثية في المنطقة مع وجود دول خليجية أصغر تدور بين السعودية والعراق أو إيران. وقد عززت السعودية مكانتها مع الدول الأخرى من خلال مجلس التعاون الخليجي، الذي تأسس في عام 1981، وقد ضم المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وجاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي رداً على الحرب الإيرانية العراقية، وأن إيران والعراق استبعدا عمداً بسبب اعتبارهما تهديداً. وعلاوة على ذلك، يمكن القول بأن الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 قد أضافت بعدا أيديولوجيا إلى تنافسها مع المملكة العربية السعودية، حيث سعت الدولتان لتزعم العالمية الإسلامية المتنافسة.

المجمعات الفرعية هي أنساق متميزة من الترابط الأمني المعتمدة على بعضها البعض وأساس لنسق أشمل وأوسع يحدد المجمع الأمني الإقليمي ككل

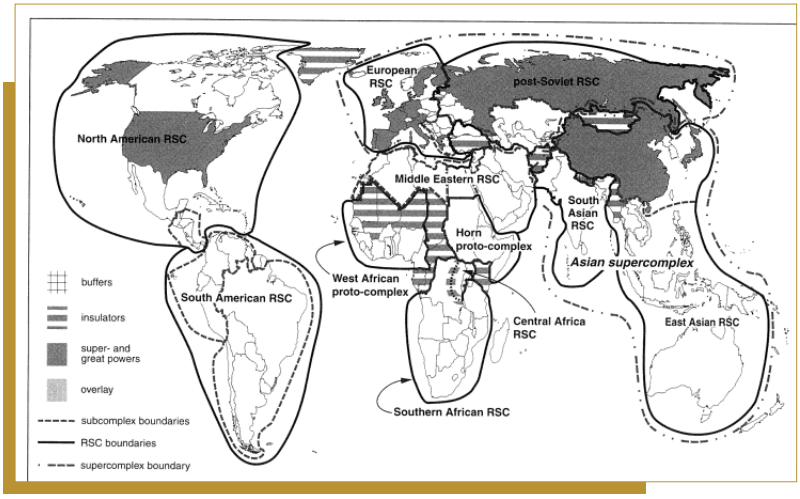

والواقع أن الهيكل الإقليمي الخليجي كان ثلاثياً قبل الثورة الإيرانية وبعدها، ومع ذلك، تغير سلوك دول المنطقة تغيراً جذرياً بعد الحدث السياسي الإيراني الداخلي، الذي دلت عليه الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج الأولى والثانية.

ومع ذلك، عند تطبيق نظرية بنية المجمع الأمني الإقليمي على مجمع الخليج العربي الفرعي، من المهم أن نتذكر أن الدول العربية جديدة نسبياً، من حيث كونها دولاً ذات سيادة. لذلك، فإن شكل علاقاتهم هو في مرحلة مبكرة من التطور. أن إحدى السمات البارزة لنظام دول الشرق الأوسط هي وجود نمط ثابت من إعادة التنظيم، والتي اعتبرها بعض المحللين على أنها قد منعت بروز قوة مهيمنة. وبالتالي فإن دورة إعادة التنظيم السريع هذه تبين صعوبة تحقيق الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. كما إن مهمة إرساء الأمن الإقليمي بشكل خاص في الخليج العربي هي مهمة معقدة، حيث غالباً ما يطغى عليها نشوب خلافات سياسية، كالخلافات الحدودية بين دول المنطقة مما قد يؤدي الى نشوب نزاعات، إضافة الى احداث المقاطعة الخليجية (السعودية والامارات والبحرين) تجاه قطر والتي انتهت ببيان العلا عام2021. إن التناقضات بين الفضاء السيادي والتركيبة المجتمعية قد أضعفت التماسك السياسي الداخلي للدول في المنطقة، منذ نشأتها، ووضعت أساس للصراع الداخلي المحتمل بين المصالح الأمنية للدولة المعنية ومكوناتها المجتمعية. وبالتالي، فإن دول مثل دول الخليج العربي غالباً ما تتعرض لاضطرابات سياسية خارجيا وحالة من التوتر وعدم الاستقرار منذ عام 1980.

الهويات الانتقالية العابرة للحدود

حلل غوس (2010) أسباب الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج وحرب العراق، ولاحظ أنه في حين يمكن للوهلة الأولى اعتبار الحروب معركة من أجل الهيمنة الإقليمية وتوسيع السيطرة على النفط في المنطقة، فإن العامل الأكثر أهمية وتميزاً في منطقة الخليج العربي هو ليس توازن القوى، بل بروز الهويات الانتقالية العابرة للحدود. حيث أن هذه الهويات تؤثر على السياسة الدولية الإقليمية بطريقتين: فهي تتيح للقادة الطموحين الوصول إلى السياسة الداخلية لجيرانهم بفضل الشبكات العابرة للحدود الموجودة على «أرض الواقع»؛ والوصول إلى السياسات المحلية لجيرانهم بفضل وجود الشبكات العابرة للحدود على «أرض الواقع»؛ كما تزيد من احتمال نشوب حرب، كون القادة يعتقدون بأن المكونات المجتمعية في الدول المستهدفة سوف تتحشد لدعم الجيش الغازي.

خلاصة القول، أن دول الشرق الأوسط هي دول قومية متعددة الأعراق/ متعددة الأديان بدلاً من الدول المتجانسة وتشبه إلى حد كبير بانهيار الإمبراطورية العثمانية وتأثيره في المنطقة. ونتيجة للانهيار العثماني، نشأت دول «جديدة» في المنطقة، حيث تضم كل دولة عدة مجموعات عرقية أو عرقية دينية مختلفة، والتي تمتد على حدود إقليمية واحدة، أو في كثير من الأحيان خارج الحدود الإقليمية، وتسعى جاهدة لتوسيع وتعزيز مصالحها الخاصة فيما يتعلق بالنخبة الحاكمة المهيمنة. وبالتالي، فإن هذا يخلق بيئة تتشابك فيها المسائل الأمنية للعديد من الدول بشكل وثيق. لذلك، فإن العامل الأكثر أهمية وتميز في الخليج العربي ليس ميزان القوى التقليدي، بل بروز الهويات الانتقالية العابرة للحدود الوطنية وتنامي التهديدات اللاتماثلية، حيث تظهر الدول الإقليمية متعددة الأعراق/متعددة الأديان بدلاً من الدول القومية المتجانسة. ويؤثر ذلك بشكل كبير على التوافق الأمني في المنطقة وسط انقسام طائفي متزايد، حيث تشكل السياسة والهوية الطائفية سمة أساسية من سمات التكوين الأمني والإقليمي للشرق الأوسط بشكل عام والخليجي بشكل خاص.

المراجع

1. Asberg, C. and Wallensteen, P. (1998). New Threats and New Security: The Post-Cold War Debate. In: P. Wallensteen, ed., Preventing Violent Conflicts. Past Record and Future Challenges, 1st ed. Uppsala: Uppsala Universitet Press, p.168

2. Buzan, B. (1983). People, States, and Fear. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

3. Buzan, B. (1988). The Southeast Asian Security Complex. Contemporary Southeast Asia, 10(1), pp.116-.

4. Buzan, B. and Wæver, O. (2003). Regions and Powers. Cambridge: Cambridge University Press.

5. Buzan, B., Waever, O. and Wilde, J. (1998). Security. Boulder: Rienner.

6. Gause, F. (2010). The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge: Cambridge University Press.

7. Singer, J. (1961). The Level-of-Analysis Problem in International Relations. World Pol., 14(01), pp.7792-

8. Swain, A. and Jägerskog, A. (2016). Emerging security threats in the Middle East: The Impact of Climate Change and Globalization. Rowman & Littlefield Publishers.

الصناعات الوطنية الدفاعية بين الطموح والممكن

لا يمكن للدول ان تحقق ما تصبوا اليه من تأثير جيوسياسي فاعل وتأمن مصالحها الوطنية الأساسية وتفعل قدراتها العسكرية الدفاعية في مسرحها الوطني أو حيزها الإقليمي الا إذا تمكنت من بناء جيش قوى ومحترف من حيث العقائد والتدريب والروح المعنوية ومجهز بأحدث الأسلحة والمعدات والأنظمة التي تكفل له التفوق في المهام والعمليات الموكل بها. ولعل توفير هذه المعدات والأنظمة التي تضمن التفوق النوعي للوحدات المقاتلة في وقتنا الحالي يتطلب تحقيق التوازن بين التكلفة المادية والقيود السياسية والعملياتية والفنية التي تفرض عند استيراد هذه المعدات من الدول الصديقة والحليفة.

العقيد الركن بحري / خميس مرهون الساعدي
دارس في كلية الدفاع الوطني

وعليه فقد سعت الكثير من دول العالم لتطوير قدراتها التصنيعية الدفاعية وخاصة تلك التي تتعلق بمتطلباتها الأساسية من المعدات والأنظمة والذخائر لتفادي هذه القيود والتي عادة ما تفرض في جميع الأوقات وتزداد وقت الازمات وعند تعارض المصالح.

البدايات

لقد شكل الانسحاب البريطاني المفاجئ من الخليج في العام 1971 وكذلك الحروب المتلاحقة التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل مرورا بنكسة 1967 وحتى حرب الـ 1973 وما صاحبها من ضغوطات من الدول الموردة للسلاح الى الدول العربية لتسليط الضوء على أهمية وجود قدرات عربية وطنية لتصنيع السلاح وتقليل الاعتماد على الواردات من هذه الأسلحة.

ولقد عكس تأسيس الهيئة العربية للتصنيع في العام 1975 بالتعاون بين مصر وقطر والسعودية والإمارات؛ لبناء قاعدة تصنيع دفاعي عسكري مشتركة أفكار مؤسس دولة الامارات العربية المتحدة المغفور له -بإذن الله- الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان في أهمية واستقلالية تصنيع السلاح الوطني والعربي. ومنذ ذلك الحين ودولة الإمارات بتوجيه من القيادة الرشيدة تسعى وبشكل متواصل للارتقاء بصناعة السلاح المحلية حتي استطاعت في العام 2019 ومن خلال تأسيس مجموعة أيدج EDGE من الدخول الى قائمة أكبر شركات للتوريدات العسكرية على مستوى العالم، واحتلالها المركز 25 في قائمة أكبر 100 شركة.

واقع الصناعات الدفاعية

إن المتتبع لتوجيهات القيادة السياسية في دولة الامارات بتأسيس شركة الإمارات للصناعات العسكرية في العام 2014 بضم أكثر من 14 شركة تحت مظلتها يعكس الطموح الحقيقي والتوجه الذي على أساسه ستبني قاعدة الصناعات العسكرية في دولة الإمارات. ولقد حققت الشركة العديد من الإنجازات ولكن واجهتها كذلك العديد من التحديات التي نحن لسنا بمحور الحديث عنها في هذا المقال. ولكن يعتقد بأن الخطوة الحقيقية للإرتقاء بالصناعات العسكرية في دولة الإمارات تمثلت في تأسيس مجموعة أيدج EDGE Group في العام 2019 حيث تحقق ذلك من خلال دمج أكبر وأهم 25 شركة لتصنيع المعدات العسكرية في دولة الإمارات تحت مظلة واحده وتجزئتها إلى 5 قطاعات رئيسيه بحيث تعكس هذه القطاعات اهتمام وأولويات القيادة السياسية في الدولة في مجال التصنيع العسكري.

وعندما نقوم بتحليل هذه القطاعات سنجد ان أول هذه القطاعات هو قطاع المنصات والأنظمة، حيث تبرز في هذا المجال شركات مثل شركة نمر والجسور في مجال الآليات،

لا يزال هناك العديد من المتطلبات والتحديات التي تقتضي المزيد من الجهد والعمل الجاد للوصول لمستوى الطموح الذي ترمو اليه قيادتنا الرشيدة

والطيف وأبوظبي لبناء السفن وشركتي أمرك وجال في مجال تصنيع وصيانة المعدات العسكرية الرئيسية. وتتخصص نمر والجسور في مجال تصنيع وصيانة الآليات العسكرية الخفيفة والمتوسطة ذات العجلات والآليات المدرعة المقاتلة البرمائية مثل ربدان وجيس وحفيت والعجبان وشركة ابوظبي لبناء السفن في مجال تصنيع وصيانة السفن القتالية البحرية (Naval combat ships) والسفن المساعدة (Auxiliary ships) ويدلل ذلك على القدرات التصنيعية لشركة أبوظبي تصنيعها المشترك مع شريكها الفرنسي (CMN) لأيقونتها من السفن العسكرية الكورفت «بينونه». في حين تنشط شركات مثل جال وأمرك في مجالات الصيانة والإصلاح وتوفير قطع الغيار والإمداد اللوجستي. ولا يمكن ان نغفل في هذا القطاع دور الشركات الخاصة التي حققت انجازات قد لا تشاركها فيها شركات قطاعات أيدج. فتميزت شركة كليدس في تصنيع أول طائرة مقاتله خفيفة على مستوي المنطقة وبقدرات عملياتيه رائدة تحت مسمي (بدر - 250) وكذلك قيام شركة الفتان لصناعة السفن بتصنيع العديد من السفن المقاتلة من خلال تصاميمها الخاصة أو بالتعاون مع شركائها الإيطاليين من شركتي «فنكنتيري» والاتحاد لبناء السفن». وتتميز شركة كاراكال في صناعات الأسلحة ذات العيار الصغير كالبنادق والمسدسات وشركات هالكون والطارق في الذخائر الموجهة وبارج في مجال الذخائر المتنوعة.

وبما أنا لسنا بصدد حصر وإحصاء الشركات الوطنية التي تعمل في مجال التصنيع العسكري فلا ننسي شركات مرموقة مثل شركة IGG وشركة الإمارات للصناعات وشركة العسبر وترست وغيرها الكثير.

تحديات السوق

لكن هذه الإنجازات المتميزة التي شهد عليها العالم من خلال المعارض العسكرية داخل وخارج الدولة لا تعني بأي حال من الأحوال أن قطاع الصناعات الوطني قد وصل إلى نهاية المشوار أو إلى الهدف المرجو منه. فلا يزال هناك

نظراً لصغر حجم السوق المحلي وصعوبة التنافسية في السوق الخارجي فإن تجنب الإزدواجية والتكرار يعد ذو أهمية تكفل للشركات حديثة النشأه الاستمرارية والتنافسية والربحية الاقتصادية

العديد من المتطلبات والتحديات التي تقتضي المزيد من الجهد والعمل الجاد للوصول لمستوى الطموح الذي ترمو اليه قيادتنا الرشيدة.

ولكي يتمكن قطاع الصناعات الدفاعية الوطني من مواصلة إنجازاته ومواجهة التحديات المتمثلة في قوة المنافسة من شركات السلاح العالمية وتحدى نقل التقنية وقلة فرص التصدير والاحتكار والحمائية التي تفرضها الدول المنتجة للسلاح لحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية فإن شركاتنا العاملة في قطاع الصناعات الدفاعية عليها العمل ضمن أطر متناغمة تمكنها من المنافسة في سوق السلاح الإقليمي والعالمي والاستمرار بشكل اقتصادي قابل للتوسع وتقديم الجديد في سوق ديناميكي ومتطور وتنافسي.

متطلبات وقدرات

إن أول هذه الخطوات هو أن يتم تأسيس شركات القطاع بشكل متكامل ومبني على صورة واضحة لاحتياجات السوق المحلية والجهات الحكومية الدفاعية والأمنية المستفيدة من خدمات هذا القطاع. وتؤدي وزارة الدفاع مع الجهات الأمنية الأخرى الدور الرئيسي والفاعل في تحديد الاحتياجات المستقبلية للقوات المسلحة والجهات الأمنية من منتجات هذا القطاع والخدمات المرافقة لهذه المعدات والأنظمة مثل خدمات الصيانة والإصلاح وتوفير قطع الغيار. ونظرا لصغر حجم السوق المحلي وصعوبة التنافسية في السوق الخارجي فإن تجنب الإزدواجية والتكرار يعد ذو أهمية تكفل للشركات حديثة النشأه الاستمرارية والتنافسية والربحية الاقتصادية.

ولعل تجربة القطاعات التخصصية specialized clusters التي أنشأتها مجموعة أيدج تعد خطوة ناجحة في هذا الاتجاه.

سلاسل القيم

ثاني هذه الخطوات هو تأسيس شركات قطاع الصناعات الدفاعية الوطني على أسس علميه وقدرات صناعية تقنية حقيقية. تمكن القدرات التقنية الصناعية أو ما يسمي بسلاسل القيم value chain شركات قطاع الصناعات من تقديم منتجات ذات قيمة عملياتية عالية Niche value وتلك بدورها تمكن من رفع قدرات قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية في مواجهة التحديات والصعوبات كما يمكن لهذه المعدات والأنظمة ان تكون عامل مضاعف للقدرات force multipliers تمكّن قواتنا المسلحة من التفوق أثناء الصراعات التي تخوضها دفاعاً عن الوطن. إن أهم مكونات سلاسل القيم هي التنمية التدريجية لقدرات البحث والتطوير وتأسيس مكاتب تصميم Design offices قادرة على تصميم منتجات جديده أو التعديل المتقدم على المنتجات الحالية أو حتى ادخال التعديلات الضرورية لإطالة العمر الافتراضي للمعدات المتقادمة. وتستكمل هذه القدرات بتكوين قدرات تصنيعية تدمج الآلة العصرية مع قدرات الذكاء الاصطناعي والروبوتيه والأتمته والعنصر البشري التقني. وتستتبع هذه القدرات امكانيات الصيانة والإصلاح والعمرات (الصيانة المتكاملة) وخدمات ما بعد البيع. وتعد هذه القدرات ضرورية لمنع ظهور شركات ضعيفة غير قادرة على الاستمرارية كما أنها تمكن الشركات على الاستمرارية التنافسية في السوق المحلي والخارجي.

العنصر البشري التقني

يعد العنصر البشري التقني الكفؤ من أهم الإمكانيات الواجب توفرها في شركات قطاع الصناعات الدفاعية. ولا يمكن أن تسد الآله والذكاء الاصطناعي مكان العقل البشري المبدع الذي يقوم بتقييم المعدة وإدخال التحديثات والتعديلات المطلوبة عليها. وقد أكدت مجموعة أيدج على أنها توظف ما يقارب من اثنا عشر ألف موظف في مختلف قطاعاتها إلا أنه لا يعرف نسبة العنصر الإماراتي العامل في هذه القطاعات. وبغض النظر عن النسبة الحالية فإن استقطاب ودمج الشباب المواطن وخاصه في الأقسام التقنية وبشكل تدريجي سيؤدي على المدى البعيد لتكوين قاعده بشرية متميزة من المهندسين والفنيين ستكون قادره على دعم استمرارية وتنافسية شركاتنا المحلية.

قدرة التصدير

وفقاً لما نشره معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI فإن دولة الإمارات ومن خلال تأسيس مجموعة ايدج تسهم بما يعادل 0.5 % من صادرات السلاح العالمية (ويزمن 2021). وإن كانت هذه النسبة ليست بالنسبة العالية فإنها تعد الأعلى في الدول العربية وتجعل دولة الإمارات الثالثة بين دول المنطقة بعد كل من إسرائيل وتركيا. ومما هو متعارف عليه فلكي تتمكن الدول من المحافظة على استمرارية أو تفوق صناعاتها الدفاعية فهي تسعى لخلق سوق لمنتجاتها في المحيطين الإقليمي والدولي. كما تمثل صادرات قطاع الصناعات الدفاعية جزء رئيس من صادرات قطاع الصناعات الوطنية وجزء مهم من الناتج القومي للدول. وبدورها تعمل سوق الصادرات على رفع كفاءة المنتجات الدفاعية من خلال التنافس مع منتجات الدول الأخرى حيث يكون البقاء دائما للمنتج الأفضل من حيث الجودة والقدرات العملياتية والمواصفات الفنية التي يمكن أن يوفرها. كذلك توفر الموارد المالية للصادرات القدرة على تطوير المنتجات ودعم عمليات البحث والتطوير من أجل الاستمرارية للمنتج وللشركات الصناعية. ونظرا للتنافسية العالية والاحتكار من قبل الشركات العالمية فتعمل كثير من الدول على دعم صادراتها من المواد والمنتجات الدفاعية من خلال تسخير دبلوماسية الدول للترويج لهذه المنتجات ومن خلال المشاركة في المعارض الدفاعية الداخلية والخارجية ودمجها في المعونات الدفاعية التي تقدمها للدول الصديقة والشقيقة.

تسعى دول الإمارات العربية المتحدة من خلال المراجعة الدائمة والهيكلة الدورية لقطاع الصناعات الدفاعية ووضع السياسات الحاكمة والأولويات الموجهة لعمل القطاع أسوة بما شهدناه في العام 2014 من تأسيس شركة EDIC والعام 2019 من تأسيس مجموعة EDGE من تمكين شركات داعمة اخري لتطوير قطاع الصناعات الدفاعية وجعله أكثر فاعليه وانتاجيه وقدرة على الاستدامة والمنافسة في سوق الصادرات الإقليمية والدولية. كما ان التحركات الأخيرة لعقد شراكات وتفاهمات مع قطاعات الصناعات العسكرية في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة ستمكن شركاتنا المحلية من التوسع وخلق تفاهمات تمكنها من تقديم منتجات وخدمات رائده في هذا المجال. كما أن الاتفاقية الإبراهيمية وما تقدمه من تعاون مع دولة إسرائيل في مجال الصناعات والبحث والتطوير سيمكن القطاع من الإرتقاء بمستوى وتقنية ونوعية المنتج الإماراتي.

المراجع:

1. alexandra kuimova and siemon t. wezeman pieter d. wezeman. 2021. «SIPRI Fact Sheet.» SIPRI، Solna. https://fs_2103_at_2020.pdf/03-sipri.org/sites/default/files/2021.
2. wezeman. 2021. SIPRI Fact Sheet. ستكهولم: SIPRI. https://sipri.org/sites/default/files/2021/03_/fs_2103_at_2020.pdf.
3. البيان. 2013. «الصناعات العسكري في الامارات ..... مؤشرات وابعاد استراتيجية.» البيان. https://www.albayan.ae/supplements/idex/2013-02-17-1824549.1.
4. العربية سكاي نيوز. 2021. «الإمارات تطلق الاستراتيجية الصناعية.. «مشروع 300 مليار «.» سكاي نيوز العربية. https://www.skynewsarabia.com/business/1423627-الإمارات-تطلق-استراتيجية-صناعية-مسبوقة.
5. تحرير مجلة الجندي. 2021. «الصناعات العسكرية الإماراتية قاطرة لتعزيز سيادة الدولة والنهوض باقتصاده.» الجندي. https://www.aljundi.ae/.
6. داليا السيد أحمد. 2021. «دلالات تصنيف الامارات كقوة عالمية صاعدة فى الصناعات الدفاعية فى تقرير معهد سيبري 2020.» درع الوطن.

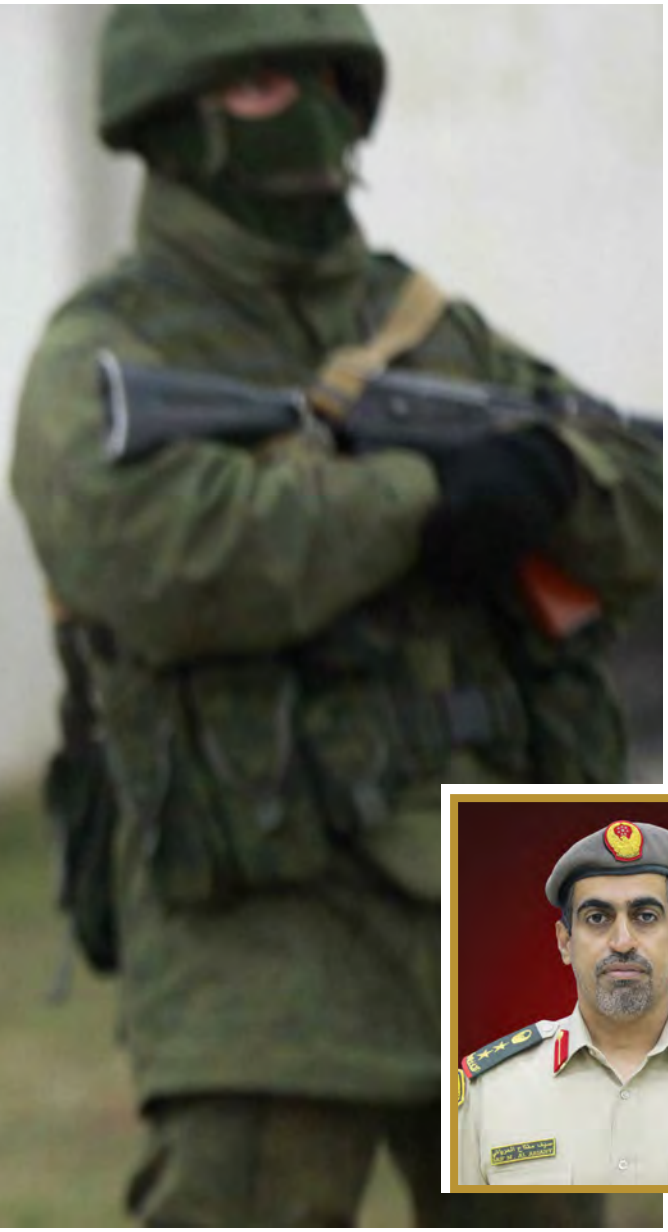

التهديد الهجين

مفهوم الحرب لم يتغير منذ آلاف السنين، فحسب القانون الدولي فهي تعرَف بأنها «نزاع مسلح ينشأ بين دولتين أو أكثر»، ولكن التغير الذي طرأ مع الزمن هو تطور أساليب تدمير الخصم. فمع التقدم التقني والتكنولوجي تعقدت المواجهة بحيث أضحى من الصعوبة التنبؤ بطريقة التكتيك الذي قد يباغتك به العدو وكما قال الفيلسوف والخبير العسكري الصيني سن تزو خلال القرن السادس قبل الميلاد « إخضاع العدو دون قتال هو ذروة المهارة» وفي الماضي وعند أقتحام الغازي لأرض عدوه تقوم كثير من الجيوش بتدمير كل شي بأمر قادتها بدأ من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وصولاً إلى الممتلكات الخاصة إلى أن يتم تدمير القوة العسكرية المعادية أو كل ما تصل إليه اليد. أما اليوم فالوضع بات مختلفاً حيث بالإمكان إخضاع الخصم دون حصول أي إشتباك فقد تعددت الطرق والوسائل التي تمكن المهاجم من الحصول على مبتغاه دون الزج بقواته في خضم المجهول.

العقيد الركن مهندس / سيف مفتاح العرياني
دراس في كلية الدفاع الوطني

مفهوم الحرب الهجين

لفتت ظاهرة الحرب الهجين إنتباه المفكرين مؤخراً بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية واطلق عليها «الحرب الهجين أو حرب الجيل الجديد أو الحرب اللامتماثلة»، وكلها مسميات تهدف إلى تفسير هذا المصطلح الذي لم يتفق كثير من مفكري الغرب على تعريف واحد له. ولعل تعريف الجنرال الروسي فالري جراسيموف للحرب الهجين يبين وجهة النظر الشرقية حيث قال «هي تغير التركيز في أساليب النضال نحو استخدام واسع النطاق للتدابير السياسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية وغيرها من التدابير غير العسكرية في الحرب بوسائل سرية عسكرية غير معلنة بما في ذلك تنفيذ إجراءات حرب المعلومات وأعمال القوات الخاصة. وغالباً لا يتم الاستخدام العلني للقوة إلا في خلال مرحلة معينة فقط تحت ستار قوات حفظ السلام وإدارة الأزمات، ولكن الهدف من جميع هذه الأساليب هي تحقيق النجاح النهائي في الصراع.» (Monaghan 2019)

وفي الجانب الغربي يقول العقيد الأمريكي فرانك هوفمان «أن الحرب الهجين هي قيام الخصم في آن واحد باستخدام مزيجًا مخصص من الأسلحة التقليدية والتكتيكات غير النظاميه والإرهاب والسلوك الإجرامي في منطقة العمليات وبشكل متزامن لتحقيق أهدافه السياسية.» (Hoffman 2009)

وبالنظر لعدة تعريفات نستطيع القول أن مصطلح الحرب الهجين هو قدرة الدولة أو المنظمة على إستخدام عدد من عناصر القوة بشكل متزامن وبطريقة متناسقة في صورة علنية أو مخفية للتأثير على الخصم أو هزيمته. وتبنى الحرب الهجينة على إستغلال نقاط الوهن الوطنية عبر الطيف الإقتصادي، والسياسي، والإجتماعي، والعسكري، والمعلوماتي، والبنية التحتية. إذ يقوم المهاجم بوضع أهداف تناسب عناصر القوة لديه لإستهدافها بواسطة أدوات حكومية أو وكلاء، وعادةً لا يتم الإعلان عن هذه الاستهدافات لعدم رغبة المهاجم في الدخول مع صراع مباشر وحازم مع الخصم. ومن أبرز الأمثلة على الحرب الهجين هو قيام إسرائيل بإستهداف العناصر

الإيرانية المتواجدة قي سوريا وقيام إيران باستهداف الناقلات البحرية الإسرائيلية في بحر العرب. حيث لا توجد حرب معلنة بين الطرفين ولكن الهجمات مستمرة من حين لآخر.

إن الحرب الهجين هي مزيج بين استخدام القوات العسكرية التقليدية مثل الجنود والدبابات والطائرات وبين استخدام مصادر القوة الأخرى مثل الفضاء السيبراني، المعلومات، الاقتصاد، الدبلوماسية، وغيرها من الأدوات وذلك لتحقيق أهداف سياسية أوالوصول للنهاية المرغوبة. ويقول الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولينبرغ في الحرب الهجين «أنها الانعكاس المظلم لتدخلاتنا، نحن نستخدم وسائل عسكرية وغير عسكرية لتحقيق الاستقرار في الدول، بينما يقوم الآخرون باستخدام هذه الوسائل لجلب الفوضى.»

مفهوم التهديد الهجين

إن التهديد الهجين عادة ما يكون مرادف للحرب الهجين ولكن مع بعض الفروقات. الفرق بين الحرب والتهديد الهجين يكمن في درجة الحدة المستخدمة لإرغام الخصم فالحرب الهجين تستخدم فيها جميع القدرات الممكنة للقضاء على العدو،

الفرق بين الحرب والتهديد الهجين يكمن في درجة الحدة المستخدمة لإرغام الخصم فالحرب الهجين تستخدم فيها جميع القدرات الممكنة للقضاء على العدو، بينما التهديد الهجين يكون بإستخدام أساليب أقل عنفاً من أجل الحصول على أهداف سياسية وليس تقويض العدو.

بينما التهديد الهجين يكون بإستخدام أساليب أقل عنفاً من أجل الحصول على أهداف سياسية وليس تقويض العدو. الإختلاف الجوهري الآخر يكمن في نوعية الأدوات المستخدمة والمخرجات التي يسعى إليها المهاجم للوصول إلى نهايته المرغوبة. إضافة إلى ذلك فالتهديد الهجين يحتوي على وسائل تنتهك القانون والأعراف الدولية لتحقيق الأهداف الجيوسياسية، مثل التضليل العام، انتهاك الحدود البحرية والمجال الجوي للدول، زعزعة الاستقرار الداخلي ، إشعال النزعة الطائفية والعرقية، وغيرها من هذه الأساليب .

لماذا تلجأ الدول للتهديد الهجين؟

إن هيمنة الدول العظمى ذات النفوذ على الدول الأضعف أجبر الدول الأضعف على إيجاد أساليب تتماشى مع قدراتها لكبح هذا الجموح وبالتالي اللجوء للتهديد الهجين حيث تقوم الدول الأضعف بتطوير أساليب القوة لتقليل الفجوة المتنامية وبالتالي معادلة القوى في ميزان التنافس العالمي. فالتهديد الهجين يعتبر الملاذ الآمن للدول والمنظمات التي تسعى لأن تكون لها كلمة على الساحة الدولية وأن تحقق أهدافها الجيوسياسية مع تجنب الانتقام من خلال إستغلال المنطقة الرمادية أو المنطقة ما بين السلم والحرب. فلا هم أعلنوا الحرب ولا جنحوا للسلم فقد وضعوا نصب أعينهم تحقيق المكاسب السياسية بشتى الطرق مع علمهم بأن أي استراتيجية لردعهم لن تكون مجدية لأنهم يمسكون بزمام المبدأة وينكرون فعلهم. فعلى سبيل المثال يتعرض العراق منذ زمن لهجمات عن طريق الصواريخ بعيدة المدى والطائرات المسيرة ضد أهداف عراقية أو أمريكية من دون معرفة من هو المتسبب أو متى سيحدث الهجوم؟ وفي نفس الوقت، من الصعب إثاب تورط إيران أو داعش في هذه الهجمات.

وعندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، نأت روسيا بنفسها عن الموضوع وأوزعت ذلك للانفصاليين الأوكرانيين من أصول روسية. ولذلك يمكن القول أن التهديد الهجين سلاح من يحب العمل بالخفاء وبعيداً عن ضوضاء الشعارات والأهم هو تجنب سخط المجتمع الدولي. فالحرب أو التهديد الهجين تشترك فيه دول ومنظمات دون وجود معالم بارزة لشرعية النزاع وطبيعة المواجهة. وكثير من الدول الكبرى تمارس التهديد الهجين بين حين وآخر، فعلى سبيل المثال إغتيال أمريكا للجنرال الايراني قاسم سليماني ، النشاط الصيني في بحر الصين الجنوبي، التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية والأوروبية، والهجمات السيبرانية التي تكاد تنفذ بشكل يومي ضد الأفراد والمؤسسات والحكومات الدولية.

مواجهة التهديد الهجين

ليس من السهل غض الطرف عن التعرض لهجمات التهديد الهجين، وليس من الضعف عدم الرد، ولكن السؤال ما هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الهجمات؟ هل يكون الرد بالمثل، العين بالعين، أم يكون الرد بالاستخدام المفرط للآلة العسكرية؟ أم باستخدام أدوات الدولة غير العسكرية، مثل الدبلوماسية أو الاقتصادية؟ فقبل التحدث عن كيفية الردع، من البديهي معرفة من هو المتسبب بالهجوم؟ ومن هي

العناصر المشاركة؟ والأهم من ذلك تقديم الأدلة الملموسة. وهذه الخطوة حساسة وخطيرة في نفس الوقت، وعدم تقديم الأدلة الكافية قد يزج بالدولة في متاهات معقدة. ومما لا شك فيه أن القوات المسلحة والجهات الأمنية الأخرى تمتلك أفضل الوسائل التي تمكنها من كشف المهاجم، فعلى سبيل المثال يمكن إكتشاف طائرة مسيرة أو صاروخ باليستي عن طريق الرادارات العسكرية المنتشرة في الدولة. أن فإن أفضل الحلول لمجابهة التهديد الهجين هو استراتيجية الردع والدفاع.

الردع والدفاع

يعرف الردع على أنه اقناع الخصم بعدم القيام بعمل ما لأنه سيترتب عليه تكبيده أضرار وعواقب تفوق ماكان يرغب في تحقيقه. ويتحقق الردع بإمتلاك الدولة لكافة القدرات الدفاعية والهجومية التي تجعل الخصم يتردد بالقيام بعمل عدائي لأنه سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق هدفة، بل ستؤدي إلى نتائج عكسية. والردع هو حالة نفسية بالدرجة الأولى ولذلك لا توجد استراتيجية مبنية على الردع فحسب، بل يجب دمج الردع بالقدرات الدفاعية الفعلية لصد اي عمل عدائي وتقليل الخسائر في حالة فشل الردع.

لا يوجد هناك حل ناجع لمجابهة الحرب أو التهديد الهجين ولكن هناك بعض التدابير التي من الممكن أن تتخذها الدولة للحد من هذه الظاهرة. مهما امتلكت الدولة من قدرات، فسيسعى الخصم إلى ايجاد ثغرات لاستغلالها لصالحه، ولهذا فإن التعاون والتحالفات الاقليمية والدولية ستسهم بشكل فعال في تبادل المعلومات الاستخباراتية وكشف مخططات الخصوم وتقوية الردع والدفاع المشترك.

المراجع:

1- Bernard Brodie. 1978. «The Development of Nuclear Strategy.» International Security, vol. 2 no. 4 6583-.

2- Frank Hoffman. 2009. «Hybrid Warfare and Challenges.» National Defense University Press.

3- IAN MORRIS. 2022. «The Russian Grand Strategy Guiding the Invasion of Ukraine.» Time USA.

4- Micheal Mazarr. 2015. «Mastering The Gray Zone: Understanding a Changing Era of Conflict.» United States Army College Press.

5- Sean Monaghan. 2019. «Countering Hybrid Warfare: So What for the Future Joint Force?» PRISM 8, No 2.

توطين الصناعات الدفاعية الإماراتية من حلم إلى واقع استراتيجي وطني

أصبحت دراسة اقتصاديات الدفاع من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في هذا العصر،حيث يعد بناء صناعات دفاعية متطورة من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية . ويعتمد الأمن الوطني لدي دولة على عدة عوامل ، من أهمها مدي التقدم العلمي والتكنولوجي للدولة، ومدى التطور الصناعي حيث تعد الصناعات الدفاعية من أحد أهم العوامل المؤثرة في بناء القوة الشاملة للدولة، وزيادة قدرتها التنافسية، ولقد إنتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة مفهوم ومبدأ الانفتاح الاقتصادي منذ تأسيسها من قبل القادة المؤسسين رحمهم الله وعلى راسهم المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله. إن التنوع الاقتصادي هو أحد التوجهات في السياسة الوطنية لدولة الامارات العربية المتحدة في الخمسين العام القادمة،وتمثل الصناعات التحويلية مرتكزاً أساسياً لهذا التوجه الأستيراتيجي للدولة. حيث تعتبر الصناعات الدفاعية أحد و أهم الصناعات التحويلية في الدولة. وقد شهد قطاع الصناعات الدفاعية تطور كبيرا وتنمية شاملة خلال السنوات الأخيرة لتحقيق التوازن الاستيراتيجي في المنطقة وتحقيق تنمية شاملة للمجتمع. وكذلك يعتبر توطين الصناعات العسكرية توجه استيراتيجي لدولة الامارات لتحقيق متطلبات الأمن الوطني الإماراتي في ظل متغيرات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط و العالم .

علي مبارك علي الهمامي
دارس في كلية الدفاع الوطني

تنبع أهمية توطين الصناعات العسكرية من إرتباطها الوثيق بمفهوم الأمن التي تسعى الدول إلى تحقيقه سواء على المستوى الأمني، أو تنمية القدرات العسكرية , او على المستوى السياسي والاقتصادي

في اواخر العام 2019 تم إطلاق شركة إيدج بعد أن تم دمج 25 شركة دفاعية محلية في شركة واحدة شاملة. حيث أصبحت شركة إيدج من أقوى 25 شركة للصناعات الدفاعية على مستوى العالم وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. حيث تركز شركة إيدج إستيراتيجيتها في خمسة قطاعات رئيسية تشمل المنصّات والأنظمة، والصواريخ والأسلحة، والدفاع السيبراني والحرب والاستخبارات الإلكترونية، دعم المهام، ووكذلك تركز إيدج على البحث والتطوير كمحرك رئيسي للأعمال (International Trade Administration 2021) .

أهمية توطين الصناعات الدفاعية الاماراتية

تنبع أهمية توطين الصناعات العسكرية من إرتباطها الوثيق بمفهوم الأمن التي تسعى الدول إلى تحقيقه سواء على المستوى الأمني، أو تنمية القدرات العسكرية , او على المستوى السياسي والاقتصادي. ومن هذا المنطلق وحفاظاً على دور الإمارات الداعي للسلام والتسامح وحسن الجوار وخاصة مع تنامي الصراعات السياسية في المنطقة وزيادة ظاهرة الإرهاب والتطرف، فقد أصبح لزاماً أن تعمل دولة الإمارات على تدعيم قدراتها في كافة المجالات وعلى الخصوص المجال

العقيدة الدفاعية العسكرية للقوات المسلحة الإماراتية جعلتها سباقة في مجال تطوير وتعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية

العسكري والتقني من خلال تنمية القدرات العسكرية الاماراتية كماً وكيفاً عن طريق زيادة المهارات الفردية والجماعية للقوات المسلحة وتنوع الأسلحة والذخائر وتحديثها .وفي هذا السياق يأتي الاهتمام بتصنيع مختلف أنواع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية محلياً والاعتماد على القدرات المحلية في إنشاء صناعة واعدة تفي بجانب كبير من احتياجات القوات المسلحة الاماراتية وتحقق قدراً من الاكتفاء الذاتي وتقلل من الاعتماد على الخارج.

إن توطين الصناعات العسكرية له أهمية استيراتيجية كبيرة على مستوى العالم ، منها أمني وعسكري ومنها إقتصادي بحت، حيث تحيط بدولة الإمارات منطقة ملتهبة بالصراعات والحروب منذ أكثر من أربعة عقود، ودول تعاني من الاضطرابات وإنتشار الجماعات الارهابية فيها مثل العراق , سوريا واليمن , وبرنامج إيران النووي والصواريخ الباليستية المهددة للمنطقة , فكان لابد من التسلح وبناء ترسانة عسكرية دفاعية . فالعقيدة الدفاعية العسكرية للقوات المسلحة الإماراتية جعلتها سباقة في مجال تطوير وتعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية تصديقاً لقول الله تعالى (وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ) (الأنفال –الآية 60) هذه الآية توضيح للاستراتيجية الدفاعية التي تعتمد على إبراز القوة، وتطورت هذه الاستراتيجية مع الوقت وأصبحت استراتيجية للردع تخدم الجانب السياسي والازدهار والتنوع الاقتصادي للدولة.

وتستهدف دولة الامارات من خلال توطين الصناعات العسكرية تحقيق ما يلي :

1 - خفض النفقات عبر الدخول في شراكات مع شركات عالمية لتصنيع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية محلياً، لتوفير بعض مستلزمات وإحتياجات الدولة من المعدات العسكرية المهمة المرتبطة بتوفير الحماية لحدود الدولة .

2 - تحصين الأمن القومي الوطني الإماراتي والخليجي والإقليمي وذلك عن طريق توفير بعض الاحتياجات العسكرية والدفاعية من أسلحة ومعدات من الداخل بدلاً من الاعتماد على الاستيراد من الخارج ولتجنب الاستغلال و الضغوط التي قد تمارس من الدول المصدرة للأسلحة على سبيل المثال عندما أوقفت إيطاليا بيع آلاف الصواريخ للسعودية والإمارات في يناير من العام 2021، بذريعة ملف حقوق الإنسان في اليمن لكنها عادت وسمحت بتصدير الأسلحة بعد ان طلبت الإمارات من إيطاليا سحب طائراتها وأفرادها من قاعدة المنهاد الجوية في الدولة بحلول الثاني من يوليو ،2021.

3 - نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة إلى الإمارات وإعداد كوادر بشرية قادرة على التعامل معها والاستثمار في مجال البحث والتطوير.

4 - تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية للدولة والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال خلق فرص صناعية واعدة في الدولة مما سيوفر فرص وظيفية كبيرة وصقل مواهب وقدرات الكوادر البشرية المواطنة بالخبرة التصنيعية المتقدمة .

5 - دعم الصادرات من خلال توفير منتجات عسكرية دفاعية متقدمة وتنافسية يمكن تصديرها إلى دول المنطقة. حيث ستساهم هذه الصادرات في دعم الناتج المحلي مما سيكون له اثر إيجابي في مكانة الدولة الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي .

طريق الألف ميل .... يبدأ بخطوة

منذ أن تم تاسيس الدولة وهي قائمة على الاقتصاد المفتوح ، لكن الدولة تقدمت خلال الخمسين العام الماضية في نواحي عدة من البنية التحتية في شتى المجالات في العمران ، والقطاع اللوجيستي من موانئ وطرق حديثة حتى أصبحت تحتل المركز الأول في الطرق على مستوى العالم في آخر إحصائية ، وكذلك القطاع التعليمي، كما أصبحت الدولة من أفضل الأماكن للعيش.

وكذلك حسّنت الدولة من البيئة التشريعية وذلك بإلغاء الشرط الذي يلزم المستثمرين والشركات العالمية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة، وسمحت بالتملك الأجنبي المباشر للأنشطة الاقتصادية بشكل كامل (بنسبة تصل إلى 100 %) وذلك بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

هذا ولكن الانفتاح الاقتصادي يجب توجيهه بضوابط تنظيمية وإجرائية داخلية من شانها الاستفادة القصوى من هذه المبادرات ، ومن هذه الضوابط هو البرنامج الوطني للقيمة المضافة والذي يستهدف زيادة الطلب على المحتوى والخدمات المحلية من خلال إعادة توجيه أكثر من 42 % من مصروفات المشتريات والعقود إلى الاقتصاد الوطني، وسيبدأ تطبيق البرنامج تدريجياً من خلال 45 جهة اتحادية و15 شركة وطنية كبرى، وزيادة عدد الموردين المعتمدين إلى 7,300 شركة (ICV UAE 2021). وفي حين أن هذا البرنامج من شانه ان يكون عاملاً رئيسياً لجذب الشركات الصناعية الدفاعية الكبرى لتاسيس أعمالها

فـي الدولـة والاسـتفادة مـن مزايـا البرنامـج الـذي يمنحهـم الأفضليـة فـي المناقصـات الخاصـة بجميـع مشـتريات الجهات الاتحادية والمحلية، فإن الشركات المطبقة للبرنامج سـتحصل أيضـاً علـى مزايـا اسـتثمارية داخـل وخـارج الدولـة ومنهـا منحهـم حلـولاً تمويليـة تنافسـية متقدمـة لتعزيـز الأعمـال مـن خـلال «مصـرف الإمـارات للتنميـة»، وتقديـم الدعـم لهـم فـي إطـار تعزيـز صادراتهـم مـن خـلال شـركة «الإتحـاد لائتمـان الصـادرات» (ICV UAE 2021).

فجميع هذه الحوافز من شأنها أن تكون عاملاً ومسرعاً مـن المسـرعات الحكوميـة الأخـرى نحـو توجيـه الصناعـات الدفاعيـة الـى توطيـن مـا بيـن 15-30 % مـن صناعاتهـا بحلـول العـام 2030 وذلـك بالتأكـد مـن إلتـزام الجميـع بـكل هـذه الإجـراءات والمبـادرات والعمـل المسـتمر لتحسـين بيئـة الاعمـال فـي الحكومـة (Zolatan 2020).

وللمضـي قدمـاً فـي طريـق الألـف ميـل للوصـول للأهـداف الموضوعـة لتوطيـن الصناعـات الدفاعيـة ، نقتـرح علـى صانعـي القـرار فـي الدولـة للصناعـات بعـض المقترحـات لسياسـات مـن شـأنها بنـاء قاعـدة قويـة ومرتكـز أساسـي لتنميـة و توطيـن الصناعـة الدفاعيـة الإماراتيـة ممـا سيسـاهم فـي دعـم الاقتصـاد الوطنـي الاماراتـي والتحـول للإقتصـاد القائـم علـى المعرفـة فـي ظـل تقليـل الاعتمـاد علـى النفـط والغـاز.

فهناك هدف رئيسي لتحقيق تنمية إجتماعية شاملة على مستوى الدولة يتمثل في :

1 - إعـداد خطـة لجـذب كبـار الشـركات فـي الصناعـات الدفاعيـة حسـب الاسـتيراتيجية الوطنيـة الصناعيـة مـع تقديـم حـزم مغريـة مـن الحوافـز والتسـهيلات.

2 - تأسـيس مركـز تكنولوجـي تعليمـي مشـترك بيـن الجهـات الاتحاديـة والمحليـة المعنيـة بالصناعـات الدفاعيـة والشـركاء الاسـتيراتيجيين فـي الصناعـات الدفاعيـة بهـدف تأهيـل الكـوادر الشـابة والمواطنـة المنتهـي بالوظيفـة فـي القطـاع الصناعـي الدفاعـي فـي القطـاع الخـاص .

3 - إعـداد وتطويـر سياسـة وطنيـة لتوطيـن الوظائـف فـي القطـاع الصناعـي الدفاعـي مـع تقديـم حوافـز مغريـة لشـركات الصناعـات الدفاعيـة التـي تصـل الـى النسـبة المسـتهدفة, بحيـث كل مـا زادت نسـبة التوطيـن الفعليـة فـي الشـركات الدفاعيـة يتـم مكافـأة الشـركات بحوافـز مغريـة مـن إعفـاء مـن الرسـوم المحليـة والحكوميـة وحتـى رسـوم الخدمـات والبنيـة التحتيـة .

المراجع

1. Carnegie Endowment for International Peace. 2021. «The Rise of the Emirati Defense Industry.» https://carnegieendowment.org/sada/79121.

2. Icvuae.moiat. 2021. «ICV UAE.» https://icvuae.moiat.gov.ae/ar/.

3. International Trade Administration. 2021. «United Arab Emirates - Defense.» https://www.trade.gov/knowledge-product/united-arab-emirates-defense.

4. Pike, John. 2021. «UAE- Defense Companies.» Globalsecurity.org. https://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/uae-industry.htm.

5. Zolatan, Barany. 2020. «Indigenous Defense Industries in the Gulf.» Center for Stratagic International Studies (CSIS). https://www.csis.org/analysis/indigenous-defense-industries-gulf.

المجتمع الإيراني وتكرار الاحتجاجات والأزمات

قبل ربع قرن من الثورة الايرانيه دبرت وكالة الاستخبارات المركزيه الأمريكية وجهاز الاستخبارات البريطاني انقلاباً أطاح برئيس الوزراء محمد مصدق في عام 1953 (BBC 2013). لم ينتج عن الانقلاب إصلاحات أو تغييرات جوهرية في النظام السياسي الايرانية، حتى أعلن الشاه في يناير 1963 عن برنامج إصلاحي عُرف بالثورة البيضاء. تضمن البرنامج مبادرات لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي كمشاريع الخصخصة ومنح المرأة حق الاقتراع ومكافحة الأمية. حقق البرنامج نجاحات جوهرية خاصة للطبقة الوسطى المهمشة سابقا، حيث تراجعت معدلات الأمية ووفيات الأطفال، وزادت حصص الشعب في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، لكن لم توفر الثورة البيضاء الحقوق السياسية والتي كانت السبب الرئيس للاستياء الشعبي. من ناحية أخرى، رفض رجال الدين الشيعة المبادرة بشكل قاطع بحجة أنها تهدف إلى التغريب وتؤدي إلى التبعية (YOUNG 2021).

إبراهيم عبدالمجيد آل علي
دارس في كلية الدفاع الوطني

سقط الشاه في 1979 بثورة ضد القمع والفساد قام بها الشعب الإيراني بمختلف الأطياف الفكرية والتيارات السياسية والمذهبية. وتمكن الخميني بدهائه من خطف الثورة الشعبية من الأحزاب المعارضة الأخرى. وتركز خطابه خلال فترة إقامته في باريس على حقوق الشعب والعدل ونبذ الديكتاتورية وحرية الخطاب. ووعد الشعب الإيراني في أول خطاب له في طهران بنصرة المستضعفين وتوفير الخدمات المجانية كالمسكن والمواصلات والكهرباء (Sepide 2013). لم يختر الشعب حكومة أيديولوجية، فاندلعت احتجاجات عديدة في مناطق مختلفة من قبل بعض الأحزاب الماركسية وغيرهم. ولكن المحاولة الأبرز للإطاحة بالنظام كانت «انقلاب نوجه» – كودتاي نوژه – الذي قام به ضباط الجيش والمخابرات في نظام الشاه، ولكن تم إحباط المحاولة وراح ضحيتها قرابة 600 ضابط (Rafizadeh 2016).

وبعكس وعود النظام، تحولت الثورة منذ نشأتها ضد فساد وقمع الشاه إلى قمع سياسي، وفساد اقتصادي مستشري، واغتيالات، واحتجاز الرهائن. وبدلاً من تسخير القدرات لتعزيز المصالح الوطنية وتنمية الاقتصاد والاستثمار في الكوادر الوطنية، تبنت الجمهورية الإسلامية الوليدة، الطائفية الشيعية والقومية الإيرانية أساساً لأيديولوجيتها، وانتهجت سياسة خارجية توسعية تدعم الميليشيات الإقليمية وتؤجج الصراعات الخارجية (SADJADPOUR 2022).

في ظل هذه السياسة، تعيد الجمهورية الإسلامية العديد من الأخطاء التي اقترفها الشاه. ففي ظل الفساد العارم، يعيق النظام تنفيذ أي إصلاحات فضلاً عن السماح بالمشاركة السياسية الهادفة. علاوة على ذلك، وفي ظل التدهور الاقتصادي الخانق، ينفق النظام الأموال على سياسات خارجية لا تفتقر للدعم الداخلي فحسب، بل تكلف الدولة أكبر من ما تجنيه.

ومن المفارقة، أن النظام – في ظل الفساد المستشري وارتفاع حدة الانقسامات الطبقية في المجتمع الإيراني – يعيش حقبة مماثلة للسنوات الأخيرة من حكم الشاه. فبعد ثلاثة عقود من القمع والفقر وحرمان الشعب، ظهرت احتجاجات شعبية سلمية واسعة النطاق في مختلف المدن،

أفـرزت السياسـات الإيرانيـة الانعـزال السياسـي والإحبـاط الاجتماعـي.، وبالرغـم مـن اسـتمرار التدهـور الاقتصـادي وزيـادة معـدلات البطالـة والغـلاء

حيث نزل الملايين من أنصار «الحركة الخضراء» – جنبش سبز – إلى الشوارع للاحتجاج على نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية المثيرة للجدل عام 2009، والتي أسفرت عن إعلان فوز الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد. إذ قامت الحكومة الإيرانية بنشر البسيج – قوات شبه عسكرية – لقمع الاحتجاجات الشعبية بعنف، وتعرض المتظاهرون للضرب والاعتقال بل وإطلاق النار. وشهد العالم بأسره مقطع فيديو للمتظاهرة « ندا آغا سلطان » وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة بعد تعرضها لطلق ناري من القناصين.

دعا الإصلاحيون البراغماتيون كهاشمي رفسنجاني وحسن الروحاني إلى استراتيجية مشابهة للصين من حيث الانفتاح الاقتصادي والتقارب مع الولايات المتحدة. ولكن اعتبر خامنئي هذا التوجه انحرافا عن مبادئ الثورة بل وسبيلاً إلى انهيار النظام تماماً كانهيار الاتحاد السوفيتي بسبب إصلاحات ميخائيل جورباتشوف (SADJADPOUR 2022). ويعتقد خامنئي أن الحفاظ على النظام أولى الأولويات، ولذلك برر – بمنهجية ميكيافيلية – كل القرارات الرامية إلى تحقيق طموحه الأيديولوجي دون اعتبار لازدهار وأمن الشعب الإيراني. على سبيل المثال، فأنفق الأموال الطائلة على زعزعة الأمن الإقليمي عبر الميليشيات الموالية له، في حين منع توريد لقاحات (كوفيد - 19) وتسبب في ارتفاع الوفيات في إيران.

سياسات إيرانية إحتجاجات شعبية

أفرزت السياسات الإيرانية الانعزال السياسي والإحباط الاجتماعي.، وبالرغم من استمرار التدهور الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة والغلاء، إلا أن العقوبات المفروضة من الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب أدت إلى نشوب مظاهرات شعبية عارمة مجددا في 2017 للاحتجاج على السياسات الاقتصادية لحكومة حسن روحاني وفشله في تنفيذ الوعود الانتخابية بإصلاح الوضع الاقتصادي في ايران. بدأت الاحتجاجات تحت شعار «لا للغلاء» ولكن توسعت إلى

بالرغم من تهديد الأزمات المتتالية لاستقرار أي نظام سياسي، نجح النظام الإيراني في إدارة الاحتجاجات واحتوائها بالعنف المفرط

شعارات سياسية لم يعتدها النظام الإيراني من قبل، مثل «لا غزة، لا لبنان، نفسي فداء لإيران» و شعارات صريحة ضد النظام مثل «فليزل رجال الدين» و «الموت للديكتاتور» (manototv 2020).

ولم يمض كثير من الوقت، حتى ظهرت الاحتجاجات مجدداً على الساحة. ففي عام 2019، أعلنت الحكومة زيادة سعر الوقود بنسبة 300 بالمائة. فاشتعلت المظاهرات الشعبية في أهم المدن الرئيسية، وقمعت الحكومة الإيرانية الاحتجاجات بعنف حيث قدر عدد القتلى قرابة 1500 (Qazi 2019).

وبالرغم من تكرار الاحتجاجات وسخط الشعب، إلا أن هاجس الاستمرار طغى بقوة على قرارات النظام. فمع بلوغ خامنئي عامه الثاني والثمانين، تم إسقاط صلاحية مرشحي الانتخابات من قبل مجلس الخبراء تمهيداً لإعلان إبراهيم رئيسي صاحب الولاء المطلق رئيسا للجمهورية. ومع توليه زمام الرئاسة، تم تشديد سياسة تغلغل الموالين للنظام في مفاصل الدولة. اعتمد المجلس قرارا بإلحاق 24 ألف رجل دين بوزارة التربية والتعليم، كما يناقش اعتماد قرار لفرض المزيد من القيود على الفضاء السيبراني (Mehrnews 2021).

أزمات النظام المتكررة ضد الشعب

ومع استمرار سياسة القمع وإغفال مطالب الشعب، تشير الأحداث بوضوح على السخط المتزايد حتى من قبل موالي النظام خارج إيران. ففي مدن شيعية كالنجف وكربلاء، هاجم الشعب القنصليات الإيرانية. وأظهرت الاستطلاعات فقدان النظام الإيراني لشعبيته بين غالبية الشيعة العرب في المنطقة، حيث يعتبرون إيران خصماً يؤجج الصراعات الإقليمية (SADJADPOUR 2022). وفي ظل تكرار الاحتجاجات وفقدان شعبية النظام، يبرز السؤال عن سبب فشل الاحتجاجات في إسقاط النظام، بالرغم من مشابهة الفترة الحالية للنظام بالفترة التي سبقت سقوط الشاه.

بالرغم من تهديد الأزمات المتتالية لاستقرار أي نظام سياسي، نجح النظام الإيراني في إدارة الاحتجاجات واحتوائها بالعنف المفرط. فيرى بعض الباحثين أن الأزمات المتكررة في العقود الأربعة من عمر النظام لم تكن عرضية، بل كانت في بعض الأحيان من إنتاج النظام وبتخطيطه. ذلك، أن تأثير الأزمات المفتعلة على الشعب مشابه للعلاج بالصدمة للسجين. فكما يتم إعادة ضبط دماغ السجين تحت التعذيب المروع لرضوخه للمحقق وتحييد مقاومته، كذلك تحول الازمات الصادمه عقلية المجتمع من ناشط فعال إلى خامل أعزل فاقد للقدرة على التفكير والتخطيط لمواجهة النظام المستبد.

من ناحية أخرى، يسعى النظام إلى توسيع قاعدة مواليه بأي ثمن. ففي ظل التطبيق الصوري للديمقراطية، توفر هيكلية النظام الإيراني نطاقاً محدوداً للتنافس السياسي في الانتخابات، ولكن لدائرة ضيقة من النخبة المتسلطة على مكامن القوة في النظام. وبالرغم من التنافس المحموم على القدرة ضمن دائرة النخبة، تظل مخرجات العملية الانتخابية أداة لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم. أضف إلى ذلك، هناك جماعات أو أفراد ضمن المجتمع الإيراني، تنتفع من تعاونها ومشاركتها مع النظام في مختلف الأصعدة، وإن لم تتفق معه في الأيديولوجية الحاكمة. ويستغل النظام هذه الفئة ليس فقط لتوسيع دائرة مؤيديه وإبراز شرعيته لدى الشعب، بل حتى في قمع الاحتجاجات وإخمادها (Khalaji 2019).

وبغض النظر عن فاعلية النظام ونجاحه في إدارة السخط الشعبي، قد تنجح الانقلابات في ظروف يفقد فيه الشعب تماما القدرة على تحمل بقائه تحت نظام قمعي. لكن على النقيض من ذلك، قد يتحول الشعب إلى عامل بقاء للطبقة الحاكمة واستمرارها، عندما يرى النظام أمله الوحيد لضمان حاجاته الأساسية كأدنى درجات الأمن والغذاء. وهذه الفئة من المجتمع لا ترى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية خيارها الوحيد الذي لا مفر منه. وفي هذا السياق تجدر المقارنة بين أزمتين قبل سقوط الشاه. إذا لم تنجح احتجاجات رجال الدين في إسقاط نظام الشاه بعد هجومه على المدرسة الفيضية في قم عام 1963 إثر خطابات الخميني التحريضية، ولكنها نجحت أخيراً بعد 15 عاماً.

ويناقش جواد خادم – وزير الإسكان في نظام الشاه – فعالية ودور المحتجين في الأزمتين. فقد انقسم المجتمع الإيراني خلال فترة الاحتجاجات قبل سقوط الشاه إلى فئتين: أغلبية خاملة مؤيدة للشاه، وأقلية ناشطة معارضة. ولكن لم تنجح الاحتجاجات إلا بعد أن تغلبت الأقلية الناشطة بفاعليتها وإرادتها نحو تحقيق أهدافها.

افلاس الإرادة للشعب الإيراني

ويفتقر المجتمع الإيراني حاليا إلى الإرادة والتضامن الاجتماعيين لتعبئة الجمهور ضد الحكومة. إذ توجد تيارات مختلفة فى تكوينها وأهدافها، ولكن تفتقر للترابط والتكامل نحو تشكيل قاعدة شعبية موحدة تستهدف تغيير النظام. ومن أهم أسباب فقدان العمل المنظم بين مختلف الجماعات، غياب القائد الملهم والبديل المعتمد في حال سقوط النظام. وبهذا يتضح عدم قدرة الشعب الإيراني على إطالة أمد الاحتجاجات المتفرقة، ليس فقط لخوفه من العنف وبطش النظام فحسب، بل لتخوفه من المجهول القادم، ولفقدانه للحافز على مواصلة الكفاح كالمستجير من الرمضاء بالنار (Khadem 2022).

ولا يدل فشل الاحتجاجات الشعبية على نجاح النظام، كما لا يضمن إخماد الاحتجاجات بالعنف ديمومته. واعتماد النظام على أجهزته الأمنية للحفاظ على بقائه، مؤشر واضح على عدم امتلاكه للقوة الحقيقية. إذ يمكن أن يحدث تغيير النظام الإيراني بطرق مختلفة بناء على عوامل داخلية وخارجية متعددة، ولكن يبقى الرهان الأكبر على «الشعب الإيراني الذي دفع الثمن الأكبر مقابل ذلك» (SADJADPOUR 2022).

المراجع:

1. BBC. 2013. وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تعترف رسميا بدورها في انقلاب إيران عام 1953. Accessed March 25, 2022. https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013130820/08/_cia_documents_iran_coup.

2. Khadem, Jawad. 2022. روایت جواد خادم وزیر کابینه‌ی شاپور بختیار از کودتای نوژه از شکل گیری تا شکست. March 27. Accessed March 28, 2022. https://www.youtube.com/watch?v=WK2lVgjaY_4.

3. Khalaji, Mehdi. 2019. «چرا در ایران انقلاب نمی‌شود؟». Accessed March 25, 2022. https://www.radiofarda.com/a/commentary-on-why-no-revolution-going-to-happen-in-Iran/29726929.html.

4. manototv. 2020. «توپ تانک فشفشه آخوند باید گم بشه.» Accessed March 25, 2022. https://www.youtube.com/watch?v=qsMRQtSXfXY.

5. Mehrnews. 2021. Accessed March 25, 2022. https://www.mehrnews.com/news/5260029/طرح فضای مجازی مجلس اصلاح شد/ ضوابط جدید برای فیلترشکن و پلتفرمها.

6. Qazi, Fereshte. 2019. «سرنوشت کشته‌شدگان آبان ۹۸؛ «از دفتر رهبری پرسیدند کدام آبان؟». Accessed March 25, 2022. https://www.radiofarda.com/a/30942505.html.

الآثـــار الاقتصاديـــة لإكسبو 2020

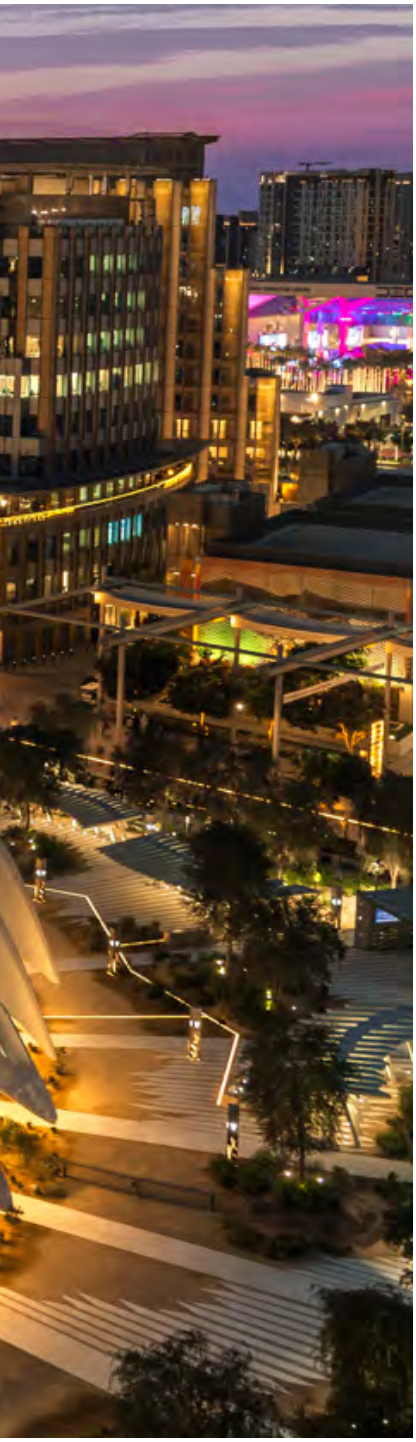

تقرير: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

بالرغم من حدة المنافسة العالمية على استضافة معرض إكسبو، فإن الإمارات تفوقت على جميع المنافسين وبفوارق كبيرة، ما حوَّل الفوز ليكون بمنزلة حدث اقتصادي استراتيجي بكل المقاييس، فالفوز بمنزلة شهادة اقتصادية دولية على ما تتمتع به دولة الإمارات من بنية اقتصادية واستثمارية وبنية تحتية حديثة وتقنيات إدارية عالية التطور تمكّنها من تحقيق هذا الإنجاز غير المسبوق إقليميًّا.

لا تنحصر الأبعاد الاقتصادية لعائدات المعرض الدولي فقط بالإيراد المادي المتحقق من الزيارات المباشرة لأرض المعرض، ولاتتوقف عند العائدات المتحققة على المدى القصير باستفادة الشركات المنظمة والمزودة بكل المدخلات لإنجاح المعرض، برغم أهمية ذلك على أكثر من صعيد، بل تمتد إلى أبعاد متوسطة وبعيدة المدى، باعتبارها تعزيزًا لرؤية الإمارات للخمسين عامًا القادمة، ما يجعلها وجهة عالمية للمستثمرين ومركزًا إقليميًّا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، لتُفتَح بذلك آفاق جديدة لمستقبل اقتصاد الإمارات، وزيادة فرص ريادة الأعمال والشراكات الوطنية مع الاقتصاد العالمي، ما يفتح المجال أيضاً لولادة منشآت وأعمال جديدة، والذي بدوره يؤثر إيجابيًّا في رفع معدلات النمو وفرص العمل وتحسين مستويات المعيشة ذات المرتبة العالية في مؤشرات التنافسية العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

اكسبو2020 وأبعاده المستقبلية

لقد شكّل اكسبو 2020 منصة دولية مهمة للترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة بكافة الأبعاد، وتسويقًا لقدرتها على تنظيم وإدارة المناسبات الدولية العملاقة، وترويجًا لرؤيتها التنموية والاستثمارية وتوجهاتها نحو الخمسين عامًا القادمة، إنه ترويج لبيئة الأعمال والقوانين الاستثمارية المعدلة أو تلك المستحدثة، ومن بينها قانون الإفلاس والإعسار الذي أُقِرَّ في عام 2016، وقانون الاستثمار الجديد الذي أقرته الدولة في عام 2018، الذي يسمح بالملكية الأجنبية بنسبة 100 % في بعض القطاعات الاستراتيجية، إضافة إلى إجراءات الإقامات الذهبية والخضراء وغيرها من عناصر القوة في اقتصاد الإمارات.

وفي هذا الإطار تتمثل المكاسب المباشرة وطويلة الأجل في اقتصاد الإمارات بما يلي:

أولًا: المكاسب المباشرة لمعرض إكسبو 2020 على اقتصاد الإمارات:

- تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للإمارات: بالرغم من الظروف التي تزامنت مع تنظيم إكسبو 2020 (أزمة كورونا العالمية) فإن مساهمة إكسبو قد وصلت قيمتها المضافة للاقتصاد الإماراتي إلى نحو 23 مليار دولار أمريكي (بين عامي 2015 و2021، وارتكزت مساهمة المعرض في اقتصاد إمارة دبي، حيث قدَّر صندوق النقد الدولي أن سجّل اقتصادها نموًّا بنسبة 3.1 % خلال عام 2021 بعد انكماشة في عام 2020 بنحو 5.9 % نتيجة الآثار المتفاقمة لجائحة «كوفيد-19».

- تصاعد الأنشطة السياحية الواردة إلى الدولة: بما رفع فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وقد قدَّرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن إكسبو دبي 2020 دعم اقتصاد الإمارات من خلال المساهمة في ارتفاع فائض الحساب الجاري للدولة من 5.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 إلى 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، ثم إلى 7.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2022.

واستندت تلك التوقعات إلى الانتعاش التدريجي انتعاش تدريجي في صادرات الخدمات والسلع؛ وعزز ذلك إعلان

لقد شكّل اكسبو 2020 منصة دولية مهمة للترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة بكافة الأبعاد، وتسويقًا لقدرتها على تنظيم وإدارة المناسبات الدولية العملاقة

الجهات الرسمية تحقيق المستهدف من الزوار والذي بلغ نحو 25 مليون زائر.

- تعزيز التدفقات الاستثمارية في الإمارات: بينما استثمرت دبي نحو 8 مليارات دولار في إطار تجهيزاتها لاستضافة الحدث العالمي، يُتوقَّع أن أسهم إكسبو بنحو 33 مليار دولار في الاقتصاد الكلي للإمارات (تتميز الإمارات ببيئة تشريعية وتنظيمية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بفعل المقوّمات الاقتصادية والبنية التحتية والخدمية واللوجستية التي تتمتع بها).

- انتعاش فرص العمل: ارتبط معرض إكسبو 2020 بآثار مباشرة وبعيدة المدى على سوق العمل في الإمارات، سواء من خلال خلق فرص عمل سريعة خلال المعرض وزيادة أعداد العمّال المهرة بوجه عام، بالإضافة إلى خلق فرص عمل مستدامة على امتداد السنوات اللاحقة، في ضوء التخطيط لاستغلال موقع المعرض بصورة دائمة، فقد كانت توقعات المشرفين على المعرض تشير إلى توفير ما بين 50 و90 ألف وظيفة في سوق العمل الإماراتي.

- تعزيز الشركات والمشاريع الصغيرة: حيث ساهم المعرض في تعزيز سمعة الإمارات، وخاصة دبي، كمنصة عالمية للتجارة والاستثمار مع تركيز العالم على دبي ودولة الإمارات ككل. ومنح إكسبو 2020 للمنطقة فرصة فريدة لعرض تلك المزايا. وفي إطار ماكان للمعرض من دعم للمشروعات

عزَّز معرض إكسبو 2020 موقع دولة الإمارات، ما جعلها نقطة إقليمية جاذبة للاتجاهات الاقتصادية الناشئة والجديدة القائمة على المعرفة، ودعم الابتكار، والاقتصاد الأخضر، والاقتصادات صديقة البيئة

الصغيرة والمتوسطة، فقد بلغ حجم العقود التي منحها إكسبو 2020 لهذه الشريحة من الشركات نحو 5.12 مليار درهم حتى أكتوبر 2020، وتجاوز عدد المؤسسات المسجَّلة للعمل مع إكسبو 2020 دبي 46 ألف مؤسسة من أكثر من 180 بلدًا، ومثّلت الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 54 % من مجموع الشركات المُسجَّلة لدى إكسبو 2020.

- انتعاش أنشطة التجارة والخدمات الداخلية: ساهم زوار المعرض في تنشيط الطلب على الخدمات والسلع داخل أسواق الإمارات، سواء من خلال المشتريات والاستهلاك اليومي للزائرين، أو من خلال ارتفاع معدلات إشغال الفنادق خلال فترة المعرض، حيث شهدت فنادق دبي نموًّا كبيرًا في طلبات الحجز والإقامة حسب تقديرات مؤسسة «فيتش» الاقتصادية في تقريرها الصادر في إبريل 2021 حول الانتعاش السياحي في الإمارات حيث زاد عدد السائحين الوافدين إلى الإمارات بنسبة 38.8 % على أساس سنوي خلال عام 2021 مقارنة بانخفاضٍ بنسبة 69.6 % عام 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا على قطاع السفر والنقل.

- دعم نمو قطاع الإنشاءات والعقارات: منذ إعلان تنظيم دبي لإكسبو 2020، حيث تمّ ضخ نحو 27 مليار درهم إماراتي في قطاع الإنشاءات، فزادت المشاريع التي قادتها الحكومة بشكل كبير في دبي. كما ارتفعت مبيعات العقارات وأسعار الإيجارات بالفعل في النصف الثاني من عام 2021 بسبب ارتفاع الطلب من قبل السكان والمستثمرين والزوار على المدى القصير.

ثانيًا: الآثار بعيدة المدى لمعرض إكسبو 2020 على اقتصاد الإمارات

في ضوء ما قدمه معرض اكسبو 2020 من إمكانات لدولة الإمارات لمواكبة التطورات العالمية في مجالات الاستدامة والذكاء الاصطناعي والطاقة البديلة وغيرها من محاور المعرض، فقد كان فرصة لتحقيق ما يلي:

- تعزيز مكانة دولة الإمارات في مجال حماية البيئة: حيث استثمرت الإمارات بكثافة في الطاقة المتجددة والمستدامة، وعززت النمو الأخضر، إذ ساهم إكسبو 2020 بتوفير 50 % من احتياجاته من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك أول تطبيق ضخم الحجم للتوليد المتكامل للطاقة الشمسية والخلايا الكهروضوئية.

- دور محوري للإمارات في اقتصادات المستقبل: عزَّز معرض إكسبو 2020 موقع دولة الإمارات، ما جعلها نقطة إقليمية جاذبة للاتجاهات الاقتصادية الناشئة والجديدة القائمة على المعرفة، ودعم الابتكار، والاقتصاد الأخضر، والاقتصادات صديقة البيئة، وقد كان معرض إكسبو 2020 فرصة كبيرة أمام الشركات المعنية بهذا النوع من الاقتصاد القائم على أبعاد متكاملة معرفية، وابتكارية، ومستدامة، مما أدى تالياً إلى توطين ذلك النمط الاقتصادي في الدولة، وجعلها مركزًا إقليميًّا لنشر تلك الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية بين دول المنطقة.

- رفع قدرات رأس المال البشري: ساهم معرض إكسبو 2020- من خلال اعتماده على مجموعة كبيرة من المتطوعين من المواطنين والمقيمين بالدولة (بلغ عددهم 30 ألفًا من أصل

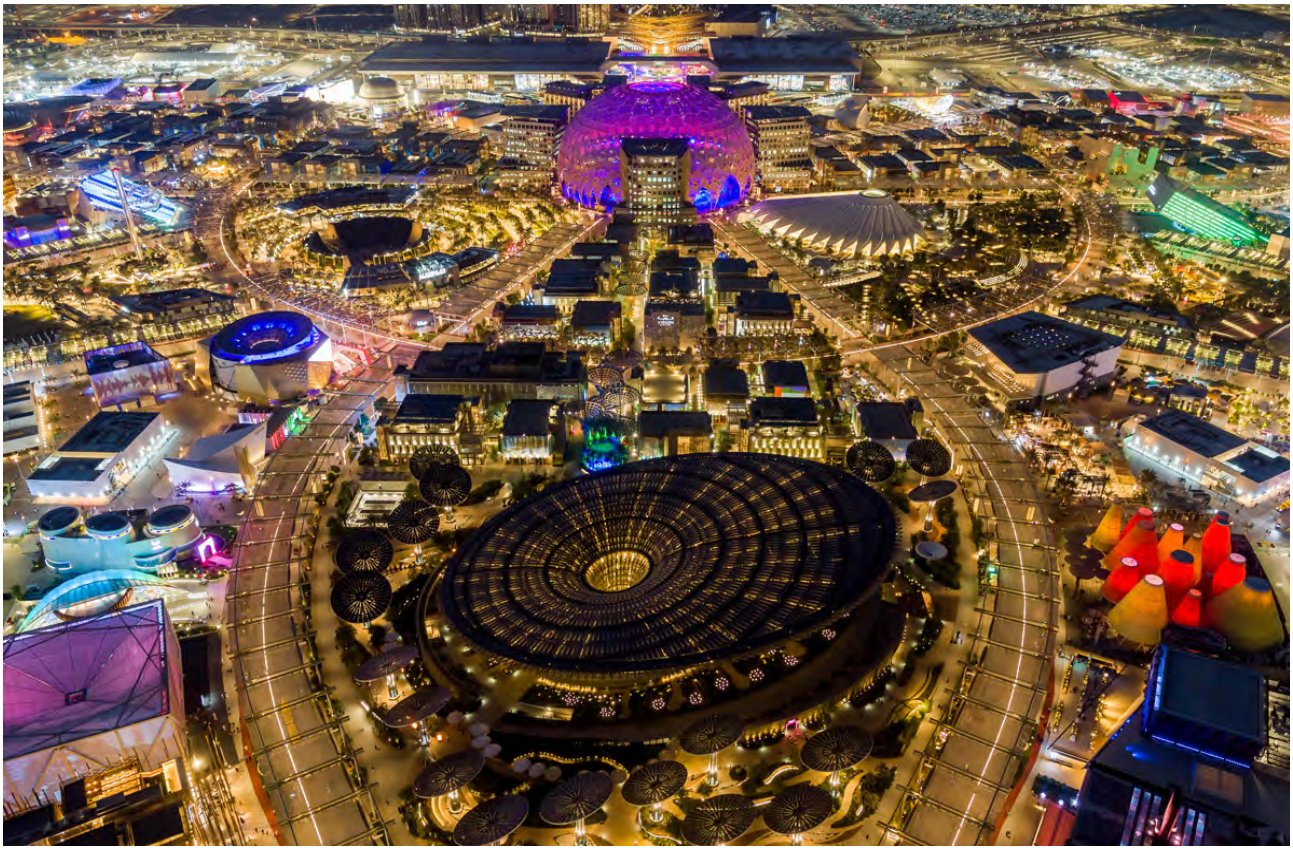

100 ألف تقدموا للعمل التطوعي بالمعرض، مثّل الإماراتيون منهم نحو 61 %) الذين يجيدون اللغات العالمية إذ تم إعدادهم وفقًا للمعايير العالمية للإلمام بالبروتوكولات الاجتماعية، من أجل مساعدة وإرشاد الزوار- في تطوير رأس المال البشري في الدولة وخلق مجموعة منظمة ومدربة من الشباب ذوي الكفاءة والتجربة العملية الذين أصبح اليوم من الممكن توجيه طاقتهم إلى وظائف مستحدثة ومشاريع ابتكارية تكوّن رصيدًا بشريًّا لوظائف مستقبلية تخدم قطاع السياحة والتجارة والترفيه وغيرها من الوظائف المستقبلية غير التقليدية.

- تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية: ساهم المعرض في تعزيز شراكات الإمارات الدولية في مجال تنظيم الفعاليات العالمية، حيث استفادت منظومة إكسبو 2020 من خلال الموقع المتميز والخدمات المتميزة، وخاصة مع دستركت 2020 الذي يسعى لتوظيف أكثر من 80 % من منشآت «إكسبو 2020 دبي» في التأجير للأغراض التجارية والسكنية، وهذا هو بالفعل ما أعلنه صاحب السمو الشيخ مؤخراً عنه بالإضافة إلى ذلك الاستفادة من توسيع مركز دبي للمعارض (DEC) مستقبلًا ليشمل موقع يحتضن طائفة متنوعة من أرقى مرافق الابتكار والمرافق التعليمية والثقافية والترفيهية. كما أعلن دستركت 2020 شراكة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعملان بموجبها على تقديم الدعم للمشاريع الناشئة في المنطقة من خلال برنامج دستركت 2020 العالمي لريادة الأعمال «سكيل 2 دبي».

إن إكسبو2020 ليس مجرد تظاهرة عالمية مؤقتة ومتنقلة من دولة الى أخرى كل خمس سنوات، بل ينظر له في الإمارات على أنه خطوة نحو اقتصاد المستقبل القائم على الاستثمار في رأس المال البشري لتمكينه من مواكبة استحقاقات العصر، وهو تفاعل للعقول والأفكار الاقتصادية لخلق مشاريع تواجه متطلبات وتحديات المستقبل القادم، وهومنصة دائمة لتشارك الأفكار وريادة الأعمال، وهو علامة نجاح فارقة لها تأثير وتشجيع لدول أخرى في الشرق الأوسط لتنافس على استضافة هذا الحدث خلال السنوات المقبلة، وهو بالفعل ما أعلنته المملكة العربية السعودية من إعلانها عن استضافة الحدث في عام 2030 ما سيكون له بالتأكيد تأثير اقتصادي كبير في المنطقة بأكملها من خلال تراكم النتائج وتكامل الجهود بين الفاعلين كافة، ولا أصدق على هذا القول من إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي -رعاه الله- مؤخراً عن افتتاح «مدينة إكسبو دبي»الوجهة الجديدة في إمارة دبي على خارطة الوجهات المثالية للإقامة والأعمال والتعليم وموطن الابتكار حول العالم، والنموذج الأحدث لمدن المستقبل، إذ ستعتمد مدينة «إكسبو دبي» على خطة إرث إكسبو 2020 دبي لتكون جزءاً من خطة دبي الحضرية 2040، حيث سيتم افتتاح المدينة في مطلع أكتوبر 2022، وستضم عدداً من الأجنحة الرئيسية التي كانت في إكسبو 2020 دبي،وستحتوي على مجموعة من مناطق الجذب المتنوعة والمكاتب والمرافق الترفيهية والمطاعم والمقاهي والنوادي الرياضية، ومركز تسوق، وستبقى أكثر مناطق الجذب في إكسبو 2020 دبي في المدينة الجديدة، وهي قبة ساحة الوصل، حديقة الثريا «برج المراقبة الدوار»، شلالات إكسبو السريالية، جناح الاستدامة والتنقل «تيرا» و»ألف» لتقدم تجارب تعليمية تفاعلية مع الزوار.

كلية الدفاع الوطني تنظم حفل تسليم شهادات الماجستير ودبلوم الدراسات للعام الأكاديمي 2022-2021

شهد سعادة اللواء الركن/ عقاب شاهين العلي قائد كلية الدفاع الوطني الحفل السنوي لتسليم شهادات الماجستير ودبلوم الدراسات لخريجي الدورة التاسعة 2021-2022 الذي نظمته الكلية يوم الخميس الموافق 23 يونيو 2022 في مقرها، وذلك بحضور ضباط الكلية وهيئة التوجيه وموظفي الكلية وخريجي دورة الدفاع الوطني التاسعة .

بدأت مراسم الاحتفال بالسلام الوطني لدولة الإمارات، تلتها آيات عطرة من الذكر الحكيم، ليلقي بعدها عميد كلية الدفاع الوطني الدكتور/ دانييال التروسيتيس كلمته بهذه المناسبة معبراً فيها عن عميق فرحه وسروره بهذه اللحظات المميزة للخريجين في يوم تقلدهم لشهادات ماجستير كلية الدفاع الوطني، بعدها ألقت الدارسة الدكتورة/ خولة الرميثي كلمة الدارسين التي أوضحت فيها عن مدى سعادتهم كخريجين ومن وصولهم إلى هذه اللحظة من لحظات الفخر والتميز، والتي سيستذكرون معها البدايات التي كانت منذ انطلاق الدورة مروراً بكل ماشهدته أيام وفصول العام الأكاديمي من لحظاتٍ ومواقف جمعت الخريجين فيما كان بينهم من زمرات دراسية وحلقاتٍ نقاشية، وبحوث علمية مشتركة ولحظات ترفيهية ستبقى ذكرى تجمعهم إلى الأبد، وأشارت إلى أن ماقد اكتسبوه من خبرات علمية خلال دراستهم الأكاديمية في كلية الدفاع الوطني سيكون لهم بلاشك انطلاقةً نحو التطبيق في المجال العملي كلاّ في مجاله وموقعه القيادي والذي يخدم الطموحات ويحقق التوقعات التي

تبني عليها القيادة الرشيدة آمالها على كل من ينتسب لهذه الكلية ومنهاجها الدراسي الساعي إلى إعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية على حدٍ سواء.

بعدها تفضل راعي الحفل سعادة اللواء الركن/ عقاب شاهين العلي قائد كلية الدفاع الوطني بتسليم شهادات الماجستير ودبلوم الدارسات للخريجين، ومن ثم تكريم أعضاء من هيئة التوجيه وعدداً من موظفي كلية الدفاع الوطني تقديراً لجهودهم ومساهماتهم خلال العام الأكاديمي 2021-2022.

وقبل الإعلان عن ختام حفل تسليم شهادات الماجستير ودبلوم الدراسات تم إلتقاط الصورة الجماعية للخريجين؛ قدّم بعدها الخريجون هديةً تذكارية لقيادة الكلية شكراً منهم وعرفاناً لدورها في إعدادهم وتأهليهم للقيام بمستقبل وطنهم وحماية مصالحه.

عدسـة الكليـة

تضـم ...

- الاجتماعات.
- الزيـارات.
- المحاضرات.
- الفعاليـــات.

افتتاح دورة الدفاع الوطني التاسعة

قائد كلية الدفاع الوطني مرحباً بالدارسين

اجتماع المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني

لقاء معالي محمد أحمد البواردي بدورة الدفاع الوطني التاسعة

لقاء معالي الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي بدورة الدفاع الوطني التاسعة

لقاء الفريق الركن مهندس عيسى عبلان المزروعي بدورة الدفاع الوطني التاسعة

محاضرة معالي سهيل بن محمد المزروعي عضو مجلس الوزراء وزير الطاقة والبنية التحتية

محاضرة معالي الدكتور عبد الرحمن العور وزير الموارد البشرية والتوطين

محاضرة معالي أحمد بن على الصايغ وزير دولة وزارة الخارجية والتعاون الدولي

محاضرة معالي عبد الله بن طوق المري عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد

محاضرة الدكتور سلطان محمد النعيمي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

محاضرة سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى الدولة

الزيارة الإقليمية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - المملكة العربية السعودية

الزيارة الإقليمية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - سلطنة عمان

الزيارة الإقليمية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - جمهورية مصر العربية

الزيارة الإقليمية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - المملكة الأردنية الهاشمية

الزيارة الدولية الإفتراضية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - الولايات المتحدة الأمريكية

الزيارة الدولية الإفتراضية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - الجمهورية الألمانية الاتحادية

الزيارة الدولية الإفتراضية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - الجمهورية الفرنسية

الزيارة الدولية الإفتراضية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - دولة اليابان

الزيارة الدولية الإفتراضية لدورة الدفاع الوطني التاسعة - الجمهورية الباكستانية

زيارة دورة الدفاع الوطني التاسعة إلى قاعدة الفجيرة البحرية

زيارة دورة الدفاع الوطني التاسعة لوزارة الداخلية

زيارة دورة الدفاع الوطني التاسعة إلى الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

زيارة دورة الدفاع الوطني التاسعة إلى مجلس التوازن الاقتصادي

دورة الدفاع الوطني التاسعة في ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثامن

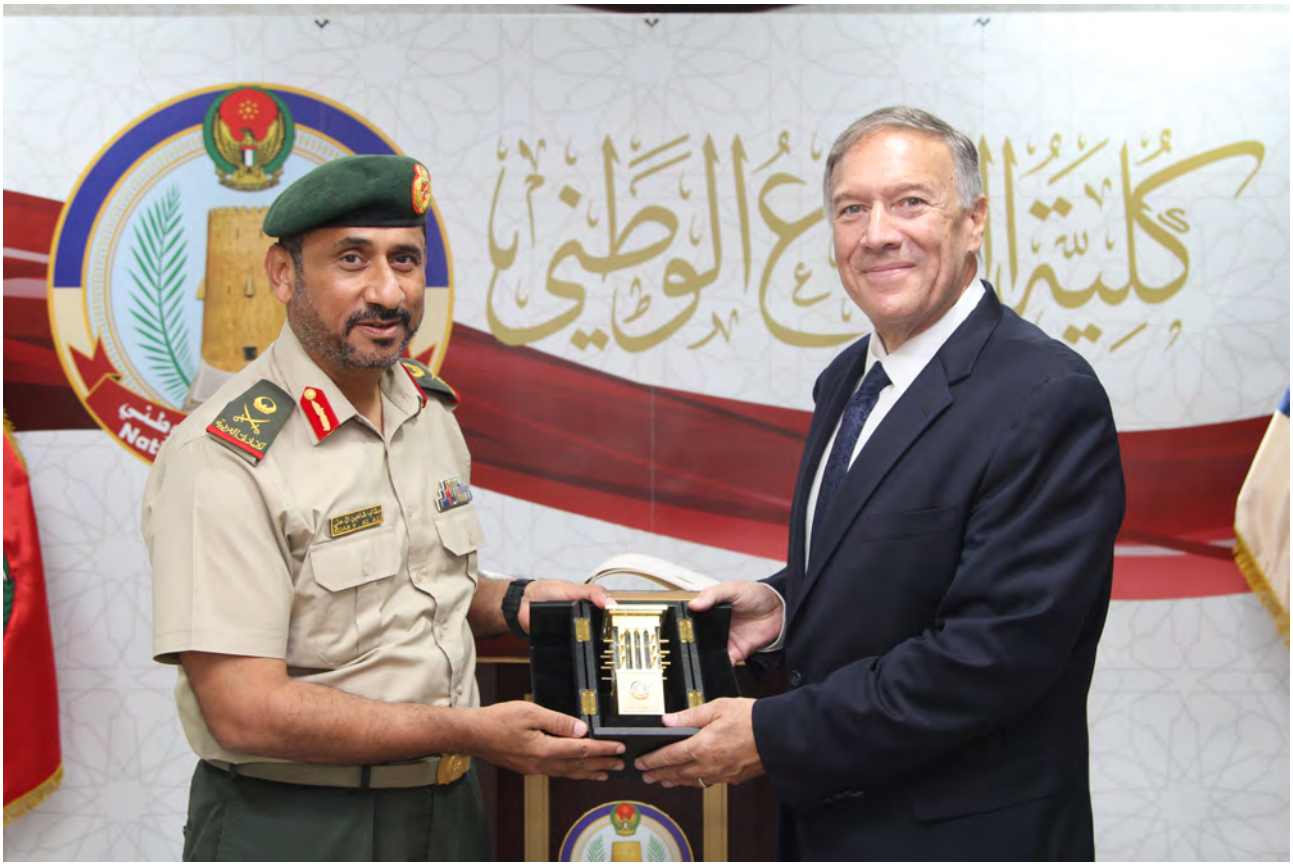

وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايكل بومبيو يزور كلية الدفاع الوطني

وفد كلية القيادة والأركان السعودية يزور كلية الدفاع الوطني

وفد أكاديمية ناصر العسكرية العليا يزور كلية الدفاع الوطني

وفد جامعة الدفاع الوطني الباكستانية يزور كلية الدفاع الوطني

وفد كلية الدفاع القومي الهندية يزور كلية الدفاع الوطني

وفد كلية الدفاع الوطني الهندي يزور كلية الدفاع الوطني

وفد كلية الدفاع الوطني لجمهورية نيجيريا يزور كلية الدفاع الوطني

وفد كلية الدفاع الوطني لتنزانيا يزور كلية الدفاع الوطني

الاحتفال بيوم العلم في كلية الدفاع الوطني

قائد كلية الدفاع الوطني يقلد أحد ضباط الكلية الرتبة الجديدة

كلية الدفاع الوطني وأكاديمية أبوظبي الحكومية توقعان مذكرة تفاهم

محاضرة أمنية لموظفي كلية الدفاع الوطني

اليوم الرياضي لدورة الدفاع الوطني التاسعة

فعاليات حملة صحتي أمانة في كلية الدفاع الوطني

حفل توزيع شهادات الماجستير وتكريم المتميزين

حفل توزيع شهادات الماجستير وتكريم المتميزين

تخريج دورة الدفاع الوطني التاسعة 2022/2021
الثلاثاء 31/ 5/ 2022

حفل تسليم شهادات الماجستير لدورة الدفاع الوطني التاسعة
الخميس 2022/6/23